



تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة (1991 – 2016)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

إبراهيم مرسى مرسى السلاموني

إشراف

د. / حجازي عبد الحميد الجزار

أستاذ الاقتصاد المساعد

مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية سابقاً

معهد التخطيط القومي

أ.د. / خالد زكريا أمين

أستاذ الإدارة العامة

مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ

صدق الله العظيم

سورة البقرة (الآية 278)



إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان: تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في

مصر خلال الفترة (1991 – 2016)، الباحث: إبراهيم مرسى مرسى السلاموني

**The Impact of Financing State Budget Deficit on
Inflation in Egypt (1991- 2016)**

لجنة المناقشة والحكم

(محكماً ورئيساً)

أ.د. / أشرف السيد العربي

التوقيع:

وزير التخطيط الأسبق

وأستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

(مشرفاً وعضواً)

أ.د. / خالد زكريا أمين

التوقيع:

أستاذ الإدارة العامة، ومدير مركز السياسات

الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي

(مشرفاً مشاركاً وعضواً)

د. / حجازي عبد الحميد الجزار

التوقيع:

أستاذ الاقتصاد المساعد، ومدير مركز العلاقات

الاقتصادية الدولية سابقاً بمعهد التخطيط القومي

(محكماً وعضواً)

د. / إسراء عادل الحسيني

التوقيع:

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تم إجازة الرسالة بتاريخ: / / 2021

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أنعم علينا بفضله إتمام هذه الرسالة، ومن تمام شكر الله عز وجل شكر كل من ساعد في إتمام هذه الرسالة، ولذا أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من:

- السيد الدكتور/ حجازي عبد الحميد الجزار - أستاذ الاقتصاد المساعد، ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية سابقاً بمعهد التخطيط القومي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فقد أعطى الكثير من وقته وجهده وفكره من أجل أن تخرج هذه الرسالة بهذا الشكل وكان سباقاً إلى مساعدة الباحث، فله جزيل الشكر.

- الأستاذ الدكتور/ خالد زكريا أمين - أستاذ الإدارة العامة، ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وكانت لتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة أبلغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة بهذا الشكل، فله جزيل الشكر.

- الأستاذ الدكتور/ أشرف السيد العربي - وزير التخطيط الأسبق وأستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي، والذي تفضل مشكوراً برئاسة لجنة المناقشة، وهو ما أعطى زخماً علمياً لهذه الرسالة، وشكل نقطة مضيئة في مسيرة الباحث، فله جزيل الشكر.

- السيدة الدكتورة/ إسماء عادل الحسيني - أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتي تفضلت مشكورة بالمشاركة في لجنة المناقشة، فأثرت بخبرتها البحثية المتميزة المناقشة العلمية لهذه الرسالة، فلها جزيل الشكر.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تسهيل مهمة الباحث وأخص بالشكر السادة العاملين بمكتبة معهد التخطيط القومي، والسادة العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والسادة العاملين بمكتبة كلية التجارة بجامعة عين شمس، وكذا كافة السادة العاملين بمعهد التخطيط القومي لما يقدموه من دعم دائم ومستمر لكافة الباحثين فلهم جميعاً جزيل الشكر.

الباحث

المستخلص

عنوان الرسالة: تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة (1991 - 2016)

الباحث: إبراهيم مرسى مرسى السلاموني

المشرفون: أ.د. / خالد زكريا أمين د. / حجازي عبد الحميد الجزار السنة: 2021

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

تمثل هدف الدراسة في تحليل وقياس أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019، لمعرفة أفضل آلية يمكن استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويكون لها أقل تأثير ممكن على ارتفاع الضغوط التضخمية في مصر.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لاستعراض وتحليل بيانات كل من عجز الموازنة العامة للدولة، والآليات المالية المستخدمة لتمويل هذا العجز، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، في مصر خلال فترة الدراسة، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القياسي لبناء نموذج قياسي يتضمن التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع)، وعدد من المتغيرات المفسرة تمثلت في الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة، ونسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ومتغير وهمي يمثل عدم الاستقرار السياسي.

تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن هناك علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن استخدام التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، كما ثبت وجود علاقة عكسية معنوية بين التمويل المحلي غير المصرفي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، مما يعني أنه يمكن استخدام التمويل المحلي غير المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للمساهمة في تخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، في حين لم يثبت وجود تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كما ثبت أن هناك علاقة طردية معنوية بين كل من أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة، والمعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كما ثبت وجود علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

الكلمات الدالة: آليات تمويل عجز الموازنة - تحليل عجز الموازنة - محددات التضخم - نموذج قياسي.

ملخص الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى محاولة تحليل وقياس أثر الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2018/2019، وذلك للتعرف على الآليات التي اتبعتها مصر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة وأثر كل منها على ارتفاع الضغوط التضخمية، ومن ثم تحديد أفضل البدائل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والذي يكون له أقل تأثير ممكن على ارتفاع الضغوط التضخمية، ومن ثم تمكين واضعي السياسة الاقتصادية من اتخاذ إجراءات من شأنها إحداث تأثيرات إيجابية لخفض التضخم ومحاصرته، تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، وعليه فإن الدراسة تهدف إلى:

- تحليل عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله ومخاطر كل منها وتطور التضخم في مصر خلال الفترة 1991-2019.
- قياس أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على تساولين رئيسيين هما:

- هل يوجد علاقة بين الآليات المالية المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال فترة الدراسة؟
- ما هي قوة واتجاه العلاقة بين الآليات المالية المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال فترة الدراسة؟

تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض وتحليل بيانات عجز الموازنة العامة للدولة في مصر خلال فترة الدراسة والآليات المالية المستخدمة لتمويل هذا العجز، كما يتناول بيانات التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال ذات الفترة وبيانات المحددات الاقتصادية التي تؤثر في التضخم، كما تم استخدام المنهج التحليلي القياسي لبناء نموذج قياسي بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة التي تناولت العلاقات المتبادلة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، حيث يتضمن النموذج القياسي التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع)، وعدد من المتغيرات المفسرة تتمثل في الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة، ونسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، بالإضافة إلى متغير وهمي يمثل عدم الاستقرار السياسي.

وقد تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وظاهرة التضخم، حيث تضمن المبحث الأول بشيء من

التفصيل ظاهرة التضخم من حيث تقديم أهم تعريفاته وأنواعه كما يتناول النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، ومن ثم التعرف على آثاره والسياسات العلاجية للتضخم، بينما تناول المبحث الثاني التعرف على ماهية عجز الموازنة العامة وأهم أنواعه ونبذة عن أهم أسباب عجز الموازنة العامة في مصر، وأخيراً فإن المبحث الثالث تضمن الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة وأثر كل آلية من هذه الآليات على التضخم.

أما الفصل الثاني فتناول تحليل العلاقة التي تربط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم من خلال بيان نوع تلك العلاقة واتجاهها، حيث تم استعراض وبيانات عجز الموازنة العامة للدولة وكذا تتبع الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وعلاقتها بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018، وذلك باستخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة محل الدراسة، حيث تناول المبحث الأول تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة والتضخم خلال فترة الدراسة، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث فترات زمنية وفقاً للسياسة المالية المتبعة وذلك نظراً لانتهاج سياسات مالية مختلفة خلال تلك الفترات، وكذا وفقاً لبعض الملاحظات التي شكلت علامات فارقة في أوضاع المالية العامة مثل تطبيق برامج الإصلاح المقدمة من صندوق النقد الدولي منذ عام 1991، وكذا وفقاً لبعض الظروف السياسية التي تمخضت عن ثورة يناير 2011، والتي أثرت بشكل كبير على مجمل الأوضاع الاقتصادية وفي القلب منها أوضاع المالية العامة، وفي كل فترة من تلك الفترات الثلاث تم استعراض وتحليل بيانات عجز الموازنة العامة للدولة، وبيانات الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة والوزن النسبي لكل منها، وبيانات التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أما المبحث الثاني فيتضمن قياس العلاقة الإحصائية بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018 لبيان مدى وجود علاقة ارتباط بين آليات تمويل عجز الموازنة المختلفة والتضخم وقوة واتجاه هذه العلاقة، وأخيراً فقد تم إلقاء نظرة عامة على عجز الموازنة العامة وآليات تمويله والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018 لإيضاح التشابكات القائمة بين تلك المتغيرات خلال مجمل فترة الدراسة.

وأخيراً فقد تناول الفصل الثالث استخدام المنهج القياسي لاختبار فرضية العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول استعراض مؤشرات أهم محددات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، وهي مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغير ما في معدل التضخم خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت ظاهرة التضخم في

مصر، في حين تناول المبحث الثاني الدراسة القياسية للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، حيث تضمن النموذج القياسي التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع) والآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة (كمتغيرات مستقلة)، بالإضافة إلى أهم المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر على التضخم في مصر خلال تلك الفترة وهي أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة، و سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، ونسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغير وهمي يشير إلى عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- أثبتت الدراسة التطبيقية أن بعض الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة تُعد سبباً في توليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري:

■ هناك علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن استخدام التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تعزي جزء كبير من الضغوط التضخمية إلى قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي لتغطية احتياجات الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة، كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما تم من تحليل للعلاقة بين بيانات التضخم والتمويل المحلي المصرفي والذي تم إيضاحه بالفصل الثاني من هذا البحث.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أنه يمكن استخدام التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة للمساهمة في تخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية والتي ترى أن استخدام الفوائض المالية لدى القطاع غير المصرفي يعد وسيلة فعالة لتمويل عجز الموازنة دون حدوث موجات تضخمية، ولهذا فإن هذه الآلية التمويلية تستخدم بطريقة واسعة النطاق في الاقتصاديات الرأسمالية ذات الأسواق المالية المتطورة والتي تتمكن من خلالها من توفير الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة وبأسعار فائدة منخفضة وهي وسيلة لا تستخدمها الدول النامية بالمستوى المطلوب نظراً لمحدودية أسواق المال والقصور في الأوراق المالية المطروحة بها، وكذا نظراً لعدم تمتع بعض حكومات الدول النامية بالثقة الكافية من قبل المتعاملين الأفراد لإقراض حكومات تلك الدول. وفي هذا الإطار فإنه يمكن استحداث وسائل تمويلية تكون ذات جذب للمواطنين للمشاركة في

عملية تمويل التنمية في بلدانهم وتكون ذات عائد مالي، بالإضافة إلى أهمية أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار عند تحديد المشروعات التنموية التي تنفذها الدولة وشرح مردود تلك المشروعات على المجتمع وعلى المساهمين فيها.

■ لم يثبت وجود تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة على زيادة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

■ هناك علاقة طردية معنوية بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، كما أن هناك علاقة طردية معنوية بين المعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

- يمثل عجز الموازنة العامة في مصر مشكلة كبيرة في الاقتصاد المصري نظراً لأنه عجز هيكلي ومزمن ومرتفع.

- يوجد ارتباط طردي قوي بين كلاً من الإيرادات العامة والمصروفات العامة خلال الفترة موضع الدراسة.

- حساسية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية التي تؤثر على المالية العامة سواء كانت صدمات اقتصادية أو سياسية.

- ارتفاع عبء الدين العام بشكل كبير وخاصة الدين الخارجي خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يمثل عبء إضافي على الموازنة العامة للدولة.

- اقتران عجز الموازنة العامة بمشكلة ارتفاع الدين العام يؤدي إلى مشاكل اقتصادية أخرى وفي القلب منها ارتفاع معدلات التضخم.

- اتجاه نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض بصورة مستمرة خلال الفترة موضع الدراسة.

- عدم الاهتمام بالدراسات الفنية السليمة للمشروعات الكبرى التي تنفذها الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة.

- القرارات الإدارية لزيادة بعض بنود النفقات العامة (وخاصة بنود الأجور والدعم والاستثمارات الحكومية) دون الأخذ في الاعتبار وضع المالية العامة.

- الانخفاض الكبير والمستمر في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة موضع الدراسة يؤكد ضعف الجهاز الضريبي.

- الاتجاه إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال المصادر المحلية للتمويل وخاصة التمويل غير المصرفي والتوقف عن استخدام مصادر التمويل الخارجي في بعض سنوات الدراسة قد أدى إلى السيطرة على حجم الدين الخارجي المرتفع.
- استخدام التمويل المحلي المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير خلال مجمل الفترة موضع الدراسة كان له مردود مباشر على زيادة معدلات التضخم.

كما يمكن تلخيص أهم التوصيات على النحو الآتي:

- التوقف عن استخدام التمويل المصرفي نظراً لتأثيره الضار على زيادة معدلات التضخم.
- التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة يعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات الخارجية.
- التوسع في استخدام الصيغ التمويلية المختلفة لتمويل الاستثمارات الحكومية بدلاً من التمويل من خلال الموازنة العامة للدولة مثل التمويل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، والصكوك.
- استحداث وسائل تمويلية - وبخاصة صيغ التمويل الإسلامية - حيث أنها سوف تكون مصدر جذب كبير للمواطنين للمشاركة في عملية تمويل التنمية.
- وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لإدارة المالية.
- الشفافية عند وضع السياسات المالية، والتواصل مع الأطراف ذات المصلحة.
- يكون الهدف المعلن للسياسة المالية هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والاستثمار.
- اتخاذ إجراءات للتحوط ضد الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المصري.
- وضع سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع الأزمات الطارئة التي تؤثر على أوضاع المالية العامة.
- توظيف الاستثمارات الحكومية في مكانها الصحيح وهي القطاعات المتعلقة بالأمن القومي، وتلك التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص.
- إجراء دراسات الجدوى للمشروعات التي تنفذها أو تساهم فيها الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة.
- التوقف عن إصدار القرارات الإدارية الخاصة بزيادة بنود الأجور أو الدعم.
- زيادة الجهد الضريبي، وما يستتبعه من إصلاح منظومة الضرائب وميكنتها.
- استحداث آلية لاستطلاع آراء المواطنين في المشروعات القومية الكبرى.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت - ط ط	الإطار العام للدراسة
ث	تمهيد
ث	خلفيات المشكلة
ذ	الدراسات السابقة
و و	تعقيب على الدراسات السابقة
ز ز	أهمية الدراسة
ز ز	أهداف الدراسة
ح ح	أسئلة الدراسة
ح ح	فرضية الدراسة
ح ح	منهجية الدراسة
ط ط	حدود الدراسة
ط ط	خطة الدراسة
29 - 1	الفصل الأول الإطار النظري للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم
2	تمهيد
4	المبحث الأول: ظاهرة التضخم
4	1- تعريف التضخم
5	2- أنواع التضخم
7	3- النظريات المفسرة للتضخم
12	4- آثار التضخم

الصفحة	الموضوع
12	5- السياسات العلاجية للتضخم
14	المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة
14	1- تعريف عجز الموازنة العامة للدولة
15	2- أنواع عجز الموازنة العامة للدولة
18	3- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة
21	المبحث الثالث: آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على التضخم
21	1- التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد)
23	2- آليات التمويل غير التضخمي
28	3- مصادر التمويل الأخرى
75 – 30	الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال الفترة 1991 – 2019
31	تمهيد
34	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة والتضخم في مصر
34	أولاً: تحليل للفترة من 1992/1991 إلى 1998/1997
45	ثانياً: تحليل للفترة من 1999/1998 إلى 2011/2010
60	ثالثاً: تحليل للفترة من 2012/2011 إلى 2019/2018
70	المبحث الثاني: خاتمة (نظرة عامة)
70	أولاً: قياس العلاقة بين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 2019 – 1991
72	ثانياً: نظرة عامة على العلاقة بين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 2019 – 1991

الصفحة	الموضوع
94 - 76	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر
77	تمهيد
78	المبحث الأول: العوامل الأساسية المؤثرة على التضخم في مصر
84	المبحث الثاني: القياسية للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم
95	▪ نتائج الدراسة
99	▪ توصيات الدراسة
102	▪ قائمة المراجع
110	▪ الملاحق
III - VIII	▪ ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
II	▪ مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
ب ب	النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة والنتائج التي تم التوصل إليها	(1-1)
17	أبواب الموازنة العامة للدولة وطرق حساب عجز الموازنة العامة للدولة	(2-1)
71	معامل الارتباط بين إجمالي تمويل عجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين	(1-2)
71	معاملات الارتباط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين	(2-2)
87	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج القياسي	(1-3)
89	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	(2-3)
90	اختبار فيليبس بيرون PP	(3-3)
92	النموذج المقدر وفقاً لنموذج VAR	(4-3)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
8	أثر زيادة كمية النقود على ارتفاع المستوى العام للأسعار	(1-1)
9	أثر زيادة الطلب الكلي على ارتفاع المستوى العام للأسعار	(2-1)
35	تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(1-2)
36	التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(2-2)
37	تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(3-2)
38	تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(4-2)
39	تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(5-2)
41	تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(6-2)
42	تطور معدل التضخم ونسبة العجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(7-2)
43	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي وغير المصرفي خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)	(8-2)
46	تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (1999/1998 إلى 2005/2004)	(9-2)
47	التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (1999/1998 إلى 2005/2004)	(10-2)

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
(11-2)	تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998/1999 إلى 2004/2005)	48
(12-2)	تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (2005/2006 إلى 2010/2011)	50
(13-2)	التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (2005/2006 إلى 2010/2011)	51
(14-2)	تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005/2006 إلى 2010/2011)	52
(15-2)	تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1998/1999 إلى 2010/2011)	53
(16-2)	تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1998/1999 إلى 2010/2011)	54
(17-2)	تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1998/1999 إلى 2010/2011)	55
(18-2)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ونسبة العجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (1998/1999 إلى 2010/2011)	57
(19-2)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي وغير المصرفي خلال الفترة (1998/1999 إلى 2010/2011)	58
(20-2)	تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (2011/2012 إلى 2018/2019)	61
(21-2)	التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (2011/2012 إلى 2018/2019)	62

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
(22-2)	تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	63
(23-2)	تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	65
(24-2)	تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	66
(25-2)	تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	67
(26-2)	تطور معدل التضخم ونسبة العجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	68
(27-2)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي والمحلي غير المصرفي خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)	69
(28-2)	تطور نسبة العجز الكلي للموازنة ونسبة المصروفات والإيرادات إلى الناتج خلال الفترة (1992/1991 إلى 2018/2017)	72
(29-2)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وآليات تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	74
(1-3)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	78
(2-3)	تطور آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	79
(3-3)	تطور أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة والتضخم خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	80

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
81	تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(4-3)
83	تطور نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(5-3)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم الملحق
111	تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(1-4)
113	التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(2-4)
114	التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(3-4)
115	تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(4-4)
116	البيانات المستخدمة في النموذج القياسي خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)	(5-4)
117	مصفوفة المقاييس الإحصائية الهامة لمتغيرات النموذج القياسي	(6-4)

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

تُعد الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، لذا فإن إعداد تلك الموازنة يتم طبقاً لأهداف محددة ومتسقة مع الأهداف العريضة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، كما تساهم الموازنة العامة للدولة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل وتوفير التمويل ومستلزمات الانتاج اللازمة لبرامج تلك الخطط لتحقيق أهداف الدولة في مختلف المجالات.

إن تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية يحظى بالأولوية - حتى ولو جاء على حساب التوازن المالي - حيث أن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقوي الشرائية للمجتمع تصبح أمراً مطلوباً كوسيلة للانتعاش الاقتصادي، ووفقاً للفكر الكينزي فإن العبرة ليست بالتوازن المحاسبي للموازنة وإنما بالتوازن المالي عبر الدورة الاقتصادية، فالتوازن المحاسبي ليس مقدساً أو مهماً في ظل التوازن المالي على المدى البعيد.

ومن هذا المنطلق فقد أضحت عجز الموازنة ظاهرة عالمية تواجه العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، إلا أن تداعياته تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمدى قدرة المجتمع على تمويل العجز مقاساً بنسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تأثيره على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الدول.

وعادة ما يقترن عجز الموازنة العامة للدولة بالعديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى الناجمة عن الآليات المالية التي يتم استخدامها لتمويل ذلك العجز، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة تربط بين عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية والتضخم من ناحية أخرى.

خلفيات المشكلة:

يواجه الاقتصاد المصري عدداً من الاختلالات الهيكلية ويأتي على رأس تلك الاختلالات زيادة عجز الموازنة العامة للدولة الذي بلغ 429.9 مليار جنيه في العام المالي 2019/2018 (8.1% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)⁽¹⁾، وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما، وهو الأمر الذي قد يشكل مصدراً للخطورة على أوضاع المالية العامة للدولة⁽²⁾.

(1) وزارة المالية. التقرير المالي الشهري، يناير 2019 مجلد (15) عدد (3). القاهرة. ص 3.

(2) وفقاً لاتفاقية ماستريخت للاتحاد الأوروبي فإن عجز الموازنة المسموح به في الموازنة العامة للدول الأعضاء يكون في حدود 3% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Torres, Francisco; Giavazzi, Francesco (1996). Adjustment and growth in the European Monetary Union. Cambridge university Press.

وتلجأ الدول عادة إلى استخدام عدة آليات مالية لتمويل عجز الموازنة (التمويل بالإصدار النقدي - التمويل بالاقتراض الداخلي - التمويل بالاقتراض الخارجي)، وأياً كانت الطريقة التي يتم بها تمويل عجز الموازنة فإن لكل منها مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية، ويمكن ايجاز أهم المشكلات الاقتصادية التي تترتب على استخدام مصادر التمويل المختلفة كما يلي:

- المشكلات الاقتصادية للتمويل بالإصدار النقدي:

يؤدي الإصدار النقدي بدون مقابل انتاجي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية بتأثير كمية النقود الزائدة، وكذا زيادة الطلب على الواردات ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية فتتقلص الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وينخفض سعر صرف العملة المحلية، ما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مدفوعاً بزيادة الطلب وزيادة النفقة، ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يزيد من عجز الموازنة العامة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التضخم مرة أخرى وهكذا الدخول في حلقة مفرعة من عجز الموازنة والتضخم.

- المشكلات الاقتصادية للتمويل بالقروض الداخلية:

وقد تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال القروض الداخلية، التي تؤدي لتقليل الأموال المحلية المتاحة للاستثمار بسبب مزاحمة الائتمان الحكومي للائتمان المتاح للقطاع الخاص مما قد يقلل من نمو الاستثمارات ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي والتوظيف، فيقل عرض المنتجات مع زيادة الطلب مما يؤدي إلى ظهور موجات تضخمية وغالباً ما تكون مصحوبة بركود اقتصادي مما يؤدي إلى ظهور الركود التضخمي، كما أن زيادة الاقتراض يؤدي إلى زيادة الانفاق على خدمة الدين مما يزيد مرة أخرى من عجز الموازنة العامة للدولة.

- المشكلات الاقتصادية للتمويل بالاقتراض الخارجي:

وقد تلجأ الدولة إلى تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من الخارج، والذي غالباً ما يكون مرتبطاً بتدهور سعر صرف العملة المحلية مما يؤثر بدوره على ارتفاع أسعار الواردات التي تلعب دوراً هاماً في ارتفاع الأسعار وظهور موجات تضخمية، كما يؤدي زيادة الدين الخارجي إلى انخفاض التصنيف الائتماني للدولة مما يرفع من أسعار الفائدة على أذون وسندات الخزنة وزيادة أعباء خدمة الدين التي تؤدي مرة أخرى إلى زيادة عجز الموازنة ومن ثم الدوران في حلقة مفرغة من العجز والاقتراض، وما يستتبعه ذلك من ارتفاع معدلات التضخم.

ويتضح مما سبق أن جميع الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة لها آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة معدل التضخم، وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد المصري الذي يعاني من عجز الموازنة العامة للدولة يتزامن مع الارتفاع الكبير للرقم القياسي لأسعار المستهلكين والذي بلغ عام 2019 نسبة 288% (سنة الأساس 2010)⁽¹⁾.

ومشكلة التضخم أحد القضايا الاقتصادية الهامة التي ينبغي التعرض لها والعمل على احتوائها، حيث يؤثر التضخم بشكل سلبي على كفاءة الجهاز الإنتاجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقة قد تتعارض مع مبادئ الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية، كما يؤدي التضخم إلى زيادة معدلات الفقر بفعل أثره الضاغط على الفئات ذات الدخل الثابت.

ومما يزيد من مشكلة التضخم أنه ذو طبيعة ديناميكية ينشأ لسبب معين ثم لا يلبث أن يتحول إلى عملية تتراكم آثارها وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية الحقيقية والهيكلية والسيكولوجية.

ولما كانت مشكلة التضخم هي السمة المشتركة لجميع الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، فمن الأهمية بمكان دراسة أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 إلى 2018/2019، وذلك لمعرفة إلى أي مدى تؤثر الآليات المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة على معدلات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة والتعرف على أقل هذه الآليات تأثيراً على التضخم.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم في مصر والدول النامية، كما أن بعض هذه الدراسات قد تناولت عجز الموازنة كأحد محددات التضخم، ومنها على سبيل المثال:

دراسة عيسوي (2016)⁽²⁾ حيث تناولت الدراسة محددات التضخم في الاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة (1990-2014)، وفي سبيل ذلك تم تحليل العوامل المؤثرة على التضخم خلال فترة الدراسة وهي عرض النقود، سعر الصرف، التضخم المستورد، عجز الموازنة، والناتج المحلي الإجمالي.

(1) بيانات البنك الدولي منشورة بالموقع الإلكتروني

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?end=2017&locations=EG&start=1990>

(2) عيسوي، ألفت حمدي محمد (2016). محددات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2014): دراسة قياسية. أطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.

واستخدمت الباحثة الإطار النظري والإطار المقارن والإطار التحليلي لدراسة وتحليل التضخم ومعرفة أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التضخم وكمية عرض النقود، كما أن لسعر الصرف تأثير موجب على التضخم حيث يؤدي ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري إلى التضخم بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير سعر الصرف على الواردات من السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وعلى الجانب الآخر فقد أشارت الدراسة إلى أن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي لما لزيادة المعروض من السلع والخدمات المنتجة محلياً من دور في تخفيض معدلات التضخم، أما بالنسبة لعجز الموازنة فقد ظهر تقدير معامل هذا المتغير معنوياً وتدل إشارته الموجبة على وجود علاقة طردية بين التضخم وعجز الموازنة، وقد أشارت النتائج إلى أن العوامل النقدية لها تأثير أكبر على التضخم إذا ما قورنت بباقي المتغيرات المفسرة.

أما دراسة عمران (2016)⁽¹⁾ فقد تناولت أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر، حيث استخدم الباحث أدوات التحليل الاقتصادي والمنهج الاستنباطي لبحث مشكلة نقل العبء الضريبي والتضخم، وكذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور الأعباء الضريبية وعلاقة ذلك بالتضخم من خلال سلسلة زمنية للفترة (1991 - 2013) كما تم استخدام المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين كل من الضرائب والتضخم في مصر خلال فترة البحث، وتوصلت الدراسة إلى وجود تناقض واضح بين المدارس الفكرية وكذا بين النظريات المتعلقة بنقل العبء الضريبي وآثاره على التضخم وقد لوحظ استمرار التمييز بين مصادر الدخل من الناحية الضريبية حتى عام 2005 حيث صدر قانون الضرائب الجديد وفعلت فيه الضريبة الموحدة تطبيقاً لفكرة منحني لافر وأصبح أقصى حد للمعدل الضريبي هو 20% وقد تبين تحقيق فرضية البحث بأنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الأسعار (معدل التضخم) كما كان هناك أثر موجب للضرائب المباشرة (ضرائب التضامن الاجتماعي وضرائب المبيعات) على التضخم في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي. كما اتضح تطبيق السياسة الضريبية بصورة خاطئة في تقييد حجم الطلب ودرء خطر تضخم جذب الطلب.

كما تناولت دراسة مصطفى (2013)⁽²⁾ دراسة أفضل الطرق التي تحقق وفاء الدولة بالتزامات الإنفاق العام الجاري والاستثماري والتمويل الآمن للموازنة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) بالإضافة إلى دراسة كيفية تحقيق أهداف اقتصادية هامة مثل تمويل عجز الموازنة في إطار تخفيض معدل التضخم كهدف رئيسي وكذلك التمويل في ضوء تحجيم الدين العام، حيث تم استخدام المنهج النظري أو الاستنباطي والمنهج الاستقرائي أو التطبيقي وذلك من خلال التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي حيث

(1) عمران، محمد أحمد على (2016). أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر. أطروحة (دكتوراه) جامعة الأزهر - كلية التجارة بنين - قسم الاقتصاد.

(2) مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف (2013). عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة 2000-2010. أطروحة (دكتوراه). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.

تم استعراض الأصول النظرية لمفاهيم الدراسة والطرق المختلفة لتمويل عجز الموازنة والآثار المختلفة لذلك وتحليل العجز وبيان طبيعته وأسبابه واختبار مدى صحة فرضية الدراسة بوجود اضطراب في عجز الموازنة وارتباط ذلك العجز بارتفاع معدلات التضخم وزيادة الدين العام. وأظهرت الدراسة أن سبب تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة المصرية الانحراف بين الربط المقدر لعجز الموازنة العامة للدولة والعجز الفعلي. كما أثبتت أن عجز الموازنة ومصادر تمويله يُعد سبباً في توليد الضغوط التضخمية التي تعوق تحقيق استقرار أسعار السلع والخدمات وليس العكس بما يعني أن معدل التضخم السنوي لا يعد سبباً في حدوث العجز الكلي في الموازنة المصرية خلال فترة الدراسة (2000-2010). إن مشكلة الدين العام المحلي وعجز الموازنة العامة المصرية تنتشعب آثارها الاقتصادية على المجتمع من خلال عدم القدرة على السيطرة على اتجاهات التضخم.

أما دراسة إسماعيل (2011)⁽¹⁾ فقد تناولت دور سوق المال في تمويل العجز في الموازنة العامة حيث أن هذا التمويل يساعد على التقليل من معدلات التضخم ويساعد على سداد الديون الخارجية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف سوق المال المصري ومدى تطوره ودوره في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي المدعم ببيانات إحصائية لتحليل دور سوق المال المصري في مواجهة عجز الموازنة وكيفية الوصول لوضع أكثر إيجابية لدور هذا السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن سوق الأوراق المالية في مصر يتسم بالضعف نتيجة عدة معوقات منها ضالة حجم المعروض من الأوراق المالية وقصور الطلب وانخفاض كفاءة السوق وتباين أساليب التقييم والطرح والتداول. وأن عجز الموازنة العامة في مصر يرجع إلى مثلث غير متساوي الأضلاع أحد هذه الأضلاع الزيادة الكبيرة في النفقات العامة والضلع الثاني هو ضعف الطاقة الضريبية والضلع الثالث هو التضخم وبالتالي لابد من تمويل العجز من خلال التمويل الداخلي وترشيد النفقات وزيادة الإيرادات والابتعاد عن القروض الخارجية.

كما أشارت دراسة معوض (2010)⁽²⁾ إلى العلاقة بين التضخم و عجز الموازنة العامة للدولة حيث تقوم الدراسة باختبار فرضية وجود علاقة بين العجز في الموازنة العامة للدولة والتضخم في مصر خلال فترة الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي واستخدام المنهج التحليلي لبيانات عجز الموازنة العامة وكيفية تمويله وبيانات التضخم في مصر للفترة 1980-2007، وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة ومصادر تمويله يعد سبباً في توليد الضغوط التضخمية التي تعوق تحقيق استقرار في الأسعار،

(1) إسماعيل، عبد الرحيم بهجت محمود (2011). دور سوق المال في مواجهة عجز الموازنة العامة لمصر من 2000-2010. أطروحة (ماجستير) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.

(2) معوض، رانيا رمضان (2010). العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر: دراسة تطبيقية (1980-2006). أطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.

وأن اختبار التكامل المتناظر أكد وجود علاقة طويلة الأجل وموجبة بين كل من عجز الموازنة ومصادر تمويله الممثلة في صافي ائتمان الحكومة وبين التضخم أما نتائج اختبار متجه التصحيح فقد أكد وجود علاقة في الأجل القصير بين متغيرات النموذج.

أما دراسة (Kaur (2018)⁽¹⁾ فقد تناولت العلاقة بين التضخم والعجز المالي، وعرض النقود، وسعر الصرف باستخدام البيانات السنوية للهند للفترة 1970-1971 إلى 2014-2015، وذلك باستخدام المنهج التجريبي ومنهج الاقتصاد القياسي واستخدمت للتحليل أسلوب التكامل المشترك ليوهانسن والتي تختبر كلاً من وجود وعدد المتجهات التكاملية. وعلاوة على ذلك اختبار السببية لجرانجر على المدى القصير، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة للدولة وعرض النقود وتقلب سعر الصرف والتضخم. فيما أن اختبارات السببية لجرانجر لا تؤكد السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم. هذا يعني أن النظرية المالية لمستوى السعر لا تجد دعماً تجريبياً في الحالة الهندية.

هذا في حين أن دراسة (Dadson (2015)⁽²⁾ والتي تناولت تأثير العجز المالي بشكل تجريبي على التضخم في غانا. لتحديد ما إذا كان التضخم المستمر في غانا مترتب على العجز المالي. وعلى وجه التحديد دراسة تأثير العجز المالي على التضخم في غانا وتحديد نوع العلاقة القائمة بين هذين المتغيرين، والتي قد استخدمت الأساليب الكمية والإحصائية المناسبة حيث تم استخدام الانحدار الذاتي كما تم استخدام نموذج للتضخم يتضمن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية المستمدة من مصادر ثانوية تغطي الفترة بين عامي 1983 و2013، قد توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين العجز المالي والتضخم على المدى الطويل. كما كشفت الدراسة أن الضغوط التضخمية للفترة من 1983 إلى 2013 كانت ظاهرة نقدية. كما توصلت الدراسة إلى أن عنصر العجز المالي مع التمويل المقابل له هو المحدد الرئيسي للتضخم في غانا ومن ثم التأكيد على بروز النظرية المالية في غانا.

أما دراسة (Bakare; Adesanya; Bolarinwa (2014)⁽³⁾ فقد تناولت العلاقة طويلة الأجل بين العجز في الموازنة العامة للدولة وعرض النقود والتضخم في نيجيريا خلال الفترة من 1975 إلى

(1) Kaur, Gurleen (2018). The Relationship between Fiscal Deficit and Inflation in India: A Cointegration Analysis. Journal of Business Thought Vol. 8 April 2017-March 2018.

(2) Dadson, Yvonne Appiah (2015). Examining the Effects of Fiscal Deficits on Inflation in Ghana. Thesis (Master). University of Ghana.

(3) Bakare, Ibrahim A.O.; O.A. Adesanya; S.A. Bolarinwa (2014). Empirical Investigation between Budget Deficit, Inflation and Money Supply in Nigeria.

2012، وذلك لإلقاء الضوء على الروابط النظرية والتطبيقية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعرض النقود والتضخم لتعزيز فهم التفسيرات المختلفة للروابط بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم وغيره من متغيرات الاقتصاد الكلي من الناحية النظرية والتطبيقية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي بالاعتماد على البيانات الكمية لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل نمو عرض النقود وعجز الموازنة العامة والدين الخارجي، كما استخدمت اختبار ديكي فولر (ADF) والتكامل المشترك لجوهانسن، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل نمو عرض النقود وعجز الموازنة العامة والدين الخارجي وأن النموذج المحدد ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وعليه توصي الدراسة بأن تقوم نيجيريا بمزيد من الاتساق والتنسيق عند وضع السياسات المالية والنقدية ومزيد من الشفافية عند وضع هذه السياسات والحد من ارتفاع معدل إصدار النقود والديون الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، من أجل تخفيض معدلات التضخم في نيجيريا.

كما تناولت دراسة (Dockery (2012)⁽¹⁾ العلاقات المتبادلة بين عجز الموازنة العامة للدولة من جهة وظاهرة التضخم من جهة أخرى في الاقتصاد النيجري، حيث استخدمت الدراسة تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لبحث العلاقة طويلة الأجل بين العجز المالي والتضخم في نيجيريا، التي شهدت تقلبات كبيرة في العجز المالي الحكومي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ولكنها غير هامة بين العجز المالي والتضخم. كما تشير الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين نمو المعروض النقدي والتضخم، مما يوحي بالتالي بأن نمو المعروض النقدي يميل إلى النمو بمعدل أسرع من معدل التضخم.

وتناولت دراسة (Ekanayake (2012)⁽²⁾ صحة الفرضية التي تشير إلى وجود رابط بين العجز في الموازنة العامة للدولة والتضخم في البلدان النامية وأثر الأجور في القطاع العام على هذه العلاقة، واستخدمت دولة سيرلانكا كدراسة حالة حيث أنها بلد نامٍ وبها عجز مالي متواصل وقطاع عام كبير ونسب تضخم مرتفعة، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي والمنهج التحليلي لبيانات السلسلة الزمنية الممتدة من عام 1959 إلى 2008، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه على المدى الطويل فإن ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة يرتبط طردياً مع ارتفاع التضخم، وهذا الارتباط يصبح أضعف في غياب نفقات الأجور في القطاع العام

(1) Everton Dockery (2012). The Relationship between Fiscal Deficits and Inflation: Econometric Evidence for Nigeria. Thesis (Master). University of Ghana.

(2) Ekanayake, Hemantha K.J. (2012). The Link Between Fiscal Deficit and Inflation: Do public sector wages matter?. Working Paper. The Australian National University - Crawford School of Public Policy - Arndt-Corden Department of Economics.

مما يستدل معه على أن التضخم في سيرانكا ليس ظاهرة نقدية فقط وإنما نفقات الأجور في القطاع العام هي عامل رئيسي لتفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم.

وقد تم التركيز على الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة التضخم في مصر وبعض الدول النامية خلال العشر سنوات السابقة على إجراء هذه الدراسة لاستكشاف وفهم الروابط النظرية والتطبيقية بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، وذلك بغرض البناء على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين عجز الموازنة العامة للدولة من جهة والتضخم من جهة أخرى.

وكذا بغرض الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع محور هذه الدراسة (التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين) وكذلك لمعرفة النماذج القياسية التي تم استخدامها في تلك الدراسات للتعرف على أفضل نموذج قياسي يمكن استخدامه وفقاً لشروط استخدامه وفي ضوء البيانات موضع هذه الدراسة، فسيتم استعراض النماذج القياسية المستخدمة والنتائج لبعض الدراسات التطبيقية على النحو التالي:

جدول رقم (1-1)

النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة
والنتائج التي تم التوصل إليها

الدراسة	الفترة/ الدولة	النموذج القياسي	المتغيرات التابعة والمفسرة	نتيجة الدراسة
ألفت عيسوي (2016) ⁽¹⁾	1990- 2014 (مصر)	(VAR) ⁽²⁾	<u>المتغير التابع:</u> - التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين <u>المتغيرات المفسرة:</u> - النقود بمعناها الواسع - سعر الصرف الحقيقي - نسبة الواردات الغذائية من الواردات السلعية - عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	كل من المتغيرات عرض النقود، سعر الصرف، عجز الموازنة، التضخم المستورد، والناتج المحلي الإجمالي تلعب دور أساسي في تفسير التضخم في الاقتصاد المصري.

(1) عيسوي، ألفت حمدي محمد (2016). مرجع سبق ذكره.

(2) Vector Auto Regression Model.

الدراسة	الفترة/ الدولة	النموذج القياسي	المتغيرات التابعة والمفسرة	نتيجة الدراسة
			- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
إلهام البكر (2015) ⁽¹⁾	1990- 2010 (مصر)	(OLS) ⁽²⁾	<u>المتغير التابع:</u> - معدل الركود التضخمي ⁽³⁾ <u>المتغيرات المستقلة:</u> - العرض النقدي - الإنفاق الحكومي - أسعار الواردات - سعر الفائدة الحقيقي - سعر الصرف	إن الإنفاق الحكومي يؤثر سلباً على معدل الركود التضخمي، في حين يؤثر العرض النقدي وأسعار الواردات طردياً على معدل الركود التضخمي.
Bakare; Adesanya; Bolarinwa (2014) ⁽⁴⁾	1975- 2012 (نيجيريا)	Johansen Co- integration Test (ECM) ⁽⁵⁾	<u>المتغير التابع:</u> - معدل التضخم <u>المتغيرات المستقلة:</u> - نمو عرض النقود - نمو الناتج المحلي الإجمالي - نمو عجز الموازنة العامة للدولة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي - نمو الدين الخارجي نسبة	أن هناك علاقة طردية معنوية بين التضخم ونمو عرض النقود، ونمو عجز الموازنة، ونمو الدين الخارجي، كما أشار نموذج تصحيح الخطأ إلى أن 132% من الأخطاء في المدى القصير يتم تصحيحها على المدى الطويل.

(1) بكر، إلهام حسن عبد الرحمن (2015). تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1990-2010). أطروحة (ماجستير). جامعة دمنهور - كلية التجارة - قسم الاقتصاد.

(2) Ordinary Least Squares.

(3) معدل الركود التضخمي = معدل البطالة + معدل التضخم.

(4) Bakare, Ibrahim A.O.; O.A. Adesanya; S.A. Bolarinwa (2014). op. cit. Bakare.

(5) Error Correction Model.

الدراسة	الفترة/ الدولة	النموذج القياسي	المتغيرات التابعة والمفسرة	نتيجة الدراسة
			إلى الناتج المحلي الإجمالي	
حسين الزهوي (2010) ⁽¹⁾	1986- 2006 (مصر)	Co- integration Model	<u>المتغير التابع:</u> - التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين <u>المتغيرات المفسرة:</u> - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - سعر الصرف الاسمي - سعر الفائدة الاسمي - النقود بمعناها الواسع M2	إن المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج وهي النقود بمعناها الواسع، وسعر الصرف الاسمي تستطيع تفسير ما يقرب من 84% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع وهو معدل التضخم.
رانيا معوض (2010) ⁽²⁾	1980- 2006 (مصر)	Johansen Co- integration Test	<u>المتغير التابع:</u> - التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار الجملة <u>المتغيرات المفسرة:</u> - العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	إن نتائج اختبار التكامل المشترك تعكس وجود علاقة تكامل طردية بين التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار الجملة وبين كل من العجز كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

(1) الزهوي، حسين عبد المنعم حسين (2010). دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة 1986

- 2006. أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم الاقتصاد.

(2) معوض، رانيا (2010). مرجع سبق ذكره.

الدراسة	الفترة/ الدولة	النموذج القياسي	المتغيرات التابعة والمفسرة	نتيجة الدراسة
			- صافي ائتمان الحكومة - النقود المتداولة كنسبة إلى إجمالي حجم النقود	وصافي ائتمان الحكومة ونسبة النقود المتداولة في الأجل الطويل وذلك عند مستوى معنوية 95%.
Omneia A. Helmy (2008) ⁽¹⁾	1981 – 2006 (مصر)	Johansen Co-integration Test (VECM) ⁽²⁾	<u>المتغير التابع:</u> - التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين <u>المتغيرات المفسرة:</u> - عجز الموازنة العامة - الائتمان الممنوح للحكومة - النقود بمعناها الواسع M2 - نمو الناتج المحلي الحقيقي - سعر الصرف الاسمي	تشير النتائج إلى أنه في الأجل الطويل لا يعد التضخم مرتبطاً فحسب بعجز الموازنة بل أيضاً بمصادر تمويله، ونمو الناتج المحلي الحقيقي وسعر الصرف، وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتي اتضح وجود تفاعل متبادل بين عجز الموازنة، والائتمان الممنوح للحكومة، وسعر الصرف، والتضخم.
M. Solomon; W A Wet (2004) ⁽³⁾	1967 – 2001 (تنزانيا)	(VAR) (ECM)	<u>المتغير التابع:</u> التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين	هناك علاقة طردية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، بسبب ارتفاع الطلب الكلي وزيادة عرض النقود، وهناك

(1) Omneia A. Helmy (November 2008). The Impact of budget Deficit on Inflation in Egypt. Working Paper No. 141. The Egyptian Center for Economic studies.

(2) Vector Error Correction Model.

(3) Solomon, M; Wet, W. A. (2004). The Effect of a budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania. Sajems Ns Vol. 7 No. 1. PP 100 116.

الدراسة	الفترة/ الدولة	النموذج القياسي	المتغيرات التابعة والمفسرة	نتيجة الدراسة
			<u>المتغيرات المفسرة:</u> عجز الموازنة العامة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سعر الصرف	علاقة عكسية بين التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة زيادة المنتجات الزراعية الأساسية وتصنيع المنتجات الغذائية.

ويتضح من العرض السابق لبعض الدراسات التطبيقية لظاهرة التضخم في مصر وبعض الدول النامية وخلال العشر سنوات السابقة لإجراء هذه الدراسة أن بعض تلك الدراسات قد استخدمت منهجية التكامل المشترك لجوهانسن بينما استخدمت دراسات أخرى طريقة المربعات الصغرى في حين أن هناك دراسات استخدمت نموذج الانحدار الذاتي، وهذا كله يتوقف على مدى تحقق الشروط اللازمة لاستخدام هذا النموذج أو ذاك، كما يتوقف اختيار النموذج القياسي المناسب على طبيعة البيانات موضع الدراسة والأهداف المرجو تحقيقها من هذه الدراسة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لا شك أن الدراسات السابقة قد تناولت بالبحث ظاهرة التضخم في مصر وبعض البلدان النامية الأخرى خلال العشر سنوات السابقة لإجراء هذه الدراسة حيث تناولت بكثير من التفصيل محددات التضخم والعوامل المؤثرة فيه كما تطرقت إلى العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة العامة للدولة من جهة والتضخم من جهة أخرى، حيث توصلت معظم تلك الدراسات إلى وجود علاقة تربط بين العجز المالي والتضخم في البلدان موضع الدراسة.

ورغم أن الدراسات السابقة تمثل نقطة البداية لهذه الدراسة والتي تمضي قدماً في ذات المسار، إلا أن أيّاً من الدراسات السابقة لم يتناول أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم لبيان أقل هذه الآليات أثراً على التضخم، ولذا فإن هذه الدراسة سوف تتميز عن الدراسات السابقة في الحدود الزمنية للدراسة والتي تمتد خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 حتى العام المالي 2019/2018 وهي فترة زمنية مختلفة عن الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة، كما أنه سوف تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في إضافة متغيرات مفسرة للنموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة لم تتضمنها أيّاً من النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة وتتمثل تلك المتغيرات المفسرة في

آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة لبيان أثرها على المتغير التابع "التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، كما سوف تتناول هذه الدراسة الآتي:

- إظهار العلاقة التي تربط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، حيث أن التضخم لا يتأثر بعجز الموازنة العامة في حد ذاته وإنما يتأثر بآليات تمويل ذلك العجز، لذا فإن هذه الدراسة سوف تتناول التأثير المتبادل بين آليات التمويل المختلفة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة.
- استعراض الأساس النظري للعلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة للدولة وآليات تمويله المختلفة والتضخم وأثر كل منها على الآخر وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية والمدارس الاقتصادية المختلفة والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم.
- تحليل بيانات عجز الموازنة العامة للدولة ومصادر تمويله وكذا تحليل بيانات التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 حتى العام المالي 2018/2019 والكشف عن قوة الارتباط بين تلك المتغيرات وذلك لمعرفة إلى أي مدى تؤثر وتتأثر تلك المتغيرات بعضها البعض وقوة واتجاه العلاقة بينهم.
- استخدام المنهج القياسي للتوصل إلى صيغة قياسية تمكنا من تحديد أثر آليات تمويل عجز الموازنة المختلفة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، وذلك حتى نتمكن من معرفة أفضل آلية لتمويل عجز الموازنة والتي يكون لها أقل تأثير ممكن على ارتفاع معدل التضخم والتوصية باستخدام آلية التمويل تلك طالما كانت متاحة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى محاولة قياس أثر الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019، وذلك للتعرف على الآليات التي اتبعتها مصر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة وأثر كل منها على زيادة معدل التضخم، ومن ثم تحديد أفضل البدائل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والذي يكون له أقل تأثير ممكن على زيادة معدل التضخم، ومن ثم تمكين واضعي السياسة الاقتصادية من اتخاذ إجراءات من شأنها إحداث تأثيرات إيجابية لخفض معدلات التضخم ومحاصرته، تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019، ومن ثم التوصل إلى بعض التوصيات التي تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بأقل أثر ممكن على زيادة معدل التضخم، ومن هنا تهدف الدراسة إلى:

- تحليل عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله ومخاطر كل منها وتطور التضخم في مصر خلال الفترة 1991-2019.
- قياس أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة.

أسئلة الدراسة:

- حيث أن مصر تعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة نتيجة للنقص في إيراداتها المحققة وزيادة أعبائها المالية، مما حدا بالدولة إلى استخدام مختلف الآليات المالية لتمويل هذا العجز مما أثر بشكل سلبي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة التضخم، ونظراً لأن خفض عجز الموازنة العامة للدولة والسيطرة على معدل التضخم من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وبالتالي تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساولين رئيسيين هما:
- هل يوجد علاقة بين الآليات المالية المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة؟
 - ما هي قوة واتجاه العلاقة بين الآليات المالية المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة؟

فرضية الدراسة:

- انطلاقاً من طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية أن هناك تأثير معنوي للآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، ويصاغ الفرض على النحو التالي:
- الفرض العدم: لا يوجد تأثير معنوي للآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة.
- الفرض البديل: يوجد تأثير معنوي للآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والمنهجي التحليلي القياسي، بحيث يتضمن المنهج الوصفي استعراض بيانات الموازنة العامة للدولة في مصر خلال فترة الدراسة ومقدار العجز المتحقق والآليات المالية المستخدمة لتمويل هذا العجز، كما يتناول بيانات التضخم في مصر خلال ذات الفترة وبيانات المحددات الاقتصادية التي تؤثر في التضخم.

بينما يتضمن المنهج التحليلي القياسي الاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات القياسية السابقة التي تناولت العلاقات المتبادلة بين عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، حيث يتضمن النموذج القياسي تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي والمتضمن التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع) والآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة (كمتغيرات مستقلة)، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر على التضخم.

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة من الناحية المكانية جمهورية مصر العربية، أما من الناحية الزمنية فتتناول الدراسة الفترة من العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019، لتحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على معدلات التضخم منذ انطلاق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي عام 1991، وذلك بغرض الاستفادة من تلك التجربة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي مع صندوق النقد الدولي والذي انطلق عام 2016 وذلك لتجنب الإخفاقات التي حدثت أثناء وبعد تطبيق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

خطة الدراسة:

طبقاً لإشكالية الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافه، ومع الأخذ في الاعتبار الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، وتطبيقاً للمنهج الذي تم تحديده، فسوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

سوف يتناول الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة التضخم وعجز الموازنة العامة وآليات تمويله، حيث سيتم التعرض لظاهرة التضخم من حيث أهم تعريفاته وأنواعه والنظريات المفسرة، وآثاره والسياسات العلاجية له، ثم التعرف على ماهية عجز الموازنة العامة وأهم أنواعه ونبذة عن أهم أسباب عجز الموازنة العامة، وكذا الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة وأثر كل آلية من هذه الآليات على معدلات التضخم.

أما الفصل الثاني فسيتناول الإطار التحليلي حيث سيتم استعراض تطور عجز الموازنة العامة وتتبع الآليات المالية لتمويل العجز ومعدلات التضخم في مصر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك

باستخدام سلسلة زمنية تغطي تلك الفترة ثم إجراء اختبار إحصائي للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم.

وأخيراً فإن الفصل الثالث سيتناول النموذج القياسي المستخدم للتعرف على أثر عجز الموازنة العامة على التضخم خلال فترة الدراسة، وتحليل النتائج الاقتصادية والإحصائية، وأخيراً فسوف تعرض الدراسة لأهم النتائج التي سيتم التوصل إليها، وعلى إثرها فسيتم وضع مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للعلاقة بين
آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم

تمهيد:

أكدت عدة دراسات أن هناك علاقة تأثير متبادل بين كل من عجز الموازنة العامة للدولة وظاهرة التضخم حيث يؤثر كل منهما في الآخر فعجز الموازنة العامة سوف يؤدي إلى ظهور معدلات مرتفعة من التضخم كما أن التضخم المرتفع سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة، وهو ما بات يعرف بأثر (أوليفرا - تانزي) ⁽¹⁾.

وعلى الجانب الآخر فإن اتباع سياسة مالية انكماشية يؤدي إلى خفض الإنفاق والاستثمار الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والذي سوف يؤدي بدوره إلى انخفاض التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand-Pull Inflation، كما أن انتهاج البنك المركزي لسياسة استهداف التضخم سوف يؤدي إلى التوقف عن الإصدار النقدي الجديد الذي لا يقابله زيادة في الناتج الحقيقي وهو الأمر الذي من شأنه أن يضع قيداً على ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.

وكما هو معروف فإن التضخم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثلاثة أنواع من الاختلالات. أولها الاختلالات في الاقتصاد الحقيقي أو العيني، وثانيهما: الاختلالات في المالية العامة، وثالثها: الاختلالات في عرض النقود والائتمان، وهذه الاختلالات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل أن بينها قنوات اتصال مهمة. ⁽²⁾

وتُعد اختلالات المالية العامة واحدة من أهم الاختلالات الهيكلية التي يُعاني منها الاقتصاد المصري والتي تظهر بجلاء في العجز المزمن للموازنة العامة للدولة والذي يتزايد بدوره عاماً بعد عام، حيث وصل عجز الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي 2019/2018 لمبلغ 429.9 مليار جنيه بنسبة (8.1% من الناتج المحلي الإجمالي) ⁽³⁾.

(1) تعرف العلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم في الأدبيات الاقتصادية بأثر "أوليفرا - تانزي" نظراً لمساهمة كل من Julio Vito Tanzi و Olivera في إثبات العلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، لمزيد من التفصيل:

- Olivera, Julio G. H. Money, Prices and Fiscal Lags: A Note on the Dynamics of Inflation, Quarterly Review, vol. 20, Banca Nazionale del Lavoro, 1967, pp. 258-267.
- Tanzi, Vito, Inflation, Lags in Collection, and the Real Value of Tax Revenue, Staff Papers, vol. 24, march 1977, IMF, 1977, pp. 154-167.

(2) العيسوي، إبراهيم (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. ص 323.

(3) وزارة المالية. التقرير المالي الشهري، يناير 2019 مجلد (15) عدد (3). القاهرة. ص 3.

وبطبيعة الحال فإن المشكلة ليست في وجود عجز مرتفع في الموازنة العامة فحسب، بل يضاف إلى ذلك ارتباط هذا العجز بمعدلات مرتفعة من التضخم والذي يُعد أيضاً واحداً من أبرز مظاهر الخلل في التوازن الداخلي للاقتصاد المصري.

ولما كان أثر عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم لا يتعلق بالعجز في حد ذاته وإنما يتعلق بآليات التمويل المستخدمة لتمويل ذلك العجز، فسوف تحاول هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة على التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2018/2019، للوصول إلى أفضل آلية لتمويل العجز من حيث كونها ذات أقل تأثير ممكن على التضخم.

ومن ثم فإن هذا الفصل سوف يتناول الإطار النظري للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وظاهرة التضخم، وفي سبيل ذلك سوف يتناول المبحث الأول سوف يتناول بشيء من التفصيل ظاهرة التضخم من حيث تقديم أهم تعريفاته وأنواعه كما يتناول النظريات المفسرة لظاهرة لتضخم، ومن ثم التعرف على آثاره والسياسات العلاجية للتضخم، ثم يتناول المبحث الثاني التعرف على ماهية عجز الموازنة العامة وأهم أنواعه ونبذة عن أهم أسباب عجز الموازنة العامة، وأخيراً فإن المبحث الثالث يتناول الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة وأثر كل آلية من هذه الآليات على معدلات التضخم.

المبحث الأول:

ظاهرة التضخم

حظيت ظاهرة التضخم باهتمام بالغ من الاقتصاديين وصانعي السياسات نظراً لما لها من آثار سلبية على معدلات نمو الناتج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن له آثاراً أسوأ على توزيع الدخل والثروة، وآثاراً أشد سوءاً على النواحي الاجتماعية والأخلاقية خاصة في البلدان النامية التي تميزت بصفة عامة بمعاناتها من هذه الظاهرة بشكل أكثر حدة من البلدان المتقدمة اقتصادياً.

لذا فإن علاج مشكلة التضخم والسيطرة عليه يتربع على رأس أولويات صانعي السياسات الاقتصادية، ويحتل مكاناً بارزاً في برامج الإصلاح الاقتصادي وأهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن نلاحظ أنه مما يزيد من مشكلة التضخم تعقيداً أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداءً لسبب معين ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم آثارها خلال بعد زمني معين كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والحقيقية والهيكلية والسيكولوجية.

1- تعريف التضخم:-

بالرغم من التداول واسع النطاق لمصطلح التضخم بين الاقتصاديين وغيرهم، إلا أنه ليس هناك تعريف متفق عليه للتضخم، حيث تختلف تعريفات التضخم حسب النظرة إلى هذه الظاهرة من حيث أسبابها أو مظهرها ودرجة شدتها أو نتائجها وآثارها، لذلك فإن هناك اتجاهات عدة لتعريف التضخم.

حيث انصب التعريف الكلاسيكي للتضخم على أنه "زيادة كمية النقود في ظروف التوظيف الكامل" وفي ذات الإطار فقد كان تعريف النقديون الجدد للتضخم بأنه "زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي"، بينما رأي فريق آخر أن التضخم يأتي نتيجة للخلل في جانبي العرض والطلب حيث يعرفون التضخم بأنه "الزيادة في الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض الحقيقي من السلع والخدمات"، كما يعرفه البعض بأنه "اختلال بين التدفقات النقدية الجزئية والتدفقات الحقيقية الجزئية"، ويرى آخرون أن السبب الأساسي للتضخم هو اختلال الهيكل الإنتاجي إذ ترتفع الأهمية النسبية لقطاعات ونشاطات محددة بينما تنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات.⁽¹⁾

(1) طالب، زياد عز الدين طه ، عبد الله، كيلان إسماعيل (2015). التأسيس الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها: مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013. جامعة تكريت. كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 11. العدد 33. السنة 2015. ص 189. نقلاً عن خلف، فليج حسن (2007) الاقتصاد الكلي. جدار للكتاب العالمي، عمان ص 316-317.

ويعرف صندوق النقد الدولي التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة. كما أعتبر أن التضخم عادة مقياساً واسعاً للزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما. ⁽¹⁾ وتعتمد معدلات التضخم على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وطبقاً لهذا التعريف يجب توافر الشروط التالية:

- يجب أن يكون الارتفاع في الأسعار ارتفاعاً عاماً لمعظم السلع والخدمات في اقتصاد ما، كما يجب أن يكون ارتفاعاً عاماً لكافة المناطق التابعة لاقتصاد ما.
- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً أي أن يتواصل ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية معينة.
- أن يكون هذا الارتفاع ملموساً ليشعر المواطن بارتفاع السعر ويترك أثر فيه ويشكل عبئاً على دخله، والرأي الغالب أن الارتفاع الملموس في الأسعار يكون أكبر من 5%. ⁽²⁾

2-أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع للتضخم تختلف على أساس شدتها ومصدرها وأثرها، ويمكن تصنيف هذه الأنواع وفقاً لما يلي ⁽³⁾:

• وفقاً لشدة الارتفاع في معدلات التضخم:

- التضخم الزاحف Creeping Inflation:

ويعرف أيضاً بالتضخم المتسلق أو الدائم، وهي الحالة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ولكن تكون الزيادة بمعدلات منخفضة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً مقترنة بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، فهذا التضخم ليس ناتجاً عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي.

- التضخم الجامح Hyper Inflation:

(1) صندوق النقد الدولي (مارس 2010). مجلة التمويل والتنمية. عودة إلى الأسس: ما هو التضخم. ص 44.

(2) أحمد، فايز عبد الهادي (بدون)، مبادئ الاقتصاد الكلي. الأكاديمية الحديثة. القاهرة. ص 147.

(3) لمزيد من التفاصيل:

- ديات، أمينة (2015). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر. أطروحة (ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر. ص 70 - 73.

- الخطيب، فاروق بن صالح؛ دياب، عبد العزيز بن أحمد (1435 هـ). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جامعة الملك عبد

العزيز. السعودية. ص 258 - 260.

يعتبر التضخم الجامح أكثر أنواع التضخم ضرراً بالاقتصاد القومي، حيث تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة مدفوعاً بقوة التوقعات من استمرار التضخم في المستقبل، وفي مثل هذه الحالات تكاد تفقد النقود قوتها الشرائية كلية، مما يؤدي إلى فقد النقود لقبولها المجتمعي وتفقد كل وظائفها، وربما يلجأ الأفراد إلى استخدام وسائل أخرى للتبادل كما يلجأون إلى استخدام الذهب أو السلع كمخزن للقيمة بدلاً من النقود، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى انهيار النظام النقدي ورفض الأفراد التعامل بالعملة.

• وفقاً لمدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار:

- التضخم المكبوت Suppressed Inflation:

حيث تتدخل الدولة لتحديد أسعار بعض السلع والخدمات خاصة الضرورية منها، ونتيجة لذلك فإن الضغوط التضخمية لا تنعكس بالكامل على ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى حدوث تشوه في جهاز الأسعار وهو الأمر الذي ينتج عنه إساءة تخصيص الموارد وتخفيض الكفاءة الاقتصادية.⁽¹⁾

- التضخم الصريح Open inflation:

ويقصد بهذا النوع من التضخم أن يترك تحديد الأسعار لعوامل السوق من العرض والطلب فيسمح للضغوط التضخمية أن تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار دون تدخل من الدولة.

• وفقاً لمصدر الضغط التضخمي:

- تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation:

الذي ينتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، فهو ينشأ نتيجة قصور الإنتاج عن تلبية الطلب على السلع والخدمات، حيث إن الزيادة الإنفاق الكلي لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي.

- تضخم دفع النفقة Cost-Push Inflation:

ويتعلق بالتضخم الناشئ عن ارتفاع قيمة أحد أو بعض عناصر التكلفة وبصفة خاصة الأجور والواردات، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى مثل ارتفاع أسعار الطاقة، أسعار الفائدة، وجود طاقات عاطلة وتخفيض قيمة العملة وغيره.⁽²⁾

- التضخم الهيكلي Structural Inflation:

(1) صقر، صقر أحمد (1983). النظرية الاقتصادية الكلية. وكالة المطبوعات. الكويت. ص 421.

(2) أبو العينين، سهير (أبريل 1995). مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري في فترة الثمانينات وبداية التسعينات. معهد التخطيط القومي.

مذكرة خارجية رقم (1585). ص 2.

ويفترض أن التضخم ينشأ نتيجة عوامل هيكلية في الاقتصاد مثل اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة، بطء نمو قطاع الزراعة، اختناقات سوق العمل، عجز حصيلية النقد الأجنبي، نقص العرض في أسواق المنتجات والموارد⁽¹⁾، وغيره.

- التضخم المستورد Imported Inflation:

ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي من خلال الواردات، حيث تؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة سواء أكانت تامة الصنع أم أنها مدخلات لسلع يتم تصنيعها محلياً إلى ارتفاع معدلات التضخم.

3- النظريات المفسرة للتضخم:

تتعدد النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم حيث تنظر كل نظرية من تلك النظريات إلى سبب ما تراه هو المصدر الرئيسي لنشوء الضغوط التضخمية، ورغم الانتقادات التي وجهت لكل نظرية من تلك النظريات إلا أن كل نظرية قد ساهمت في إلقاء الضوء على أحد مسببات التضخم، ويمكن إيجاز هذه النظريات فيما يلي:

• نظرية كمية النقود كمفسر للتضخم:

اعتمدت تلك النظرية على الفروض التالية⁽²⁾:

- إن كمية النقود هي المفسر الرئيسي للتقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية.
- تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض.
- التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج مما يعني ثبات حجم الإنتاج الكلي، وثبات سرعة دوران النقود.

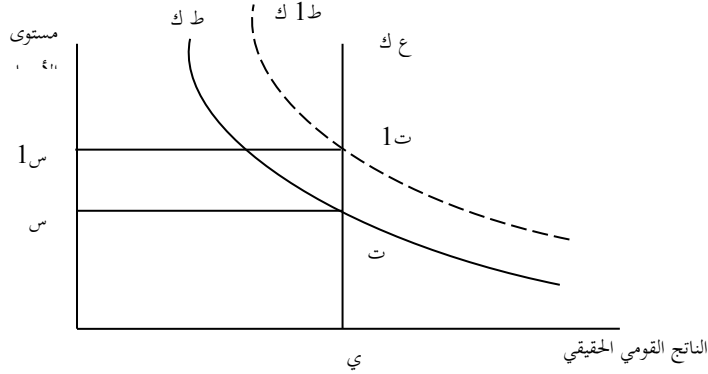
(1) محمود، حامد محمود (2017). الاقتصاد الكلي. دار حميثرا للنشر والترجمة. ص 187.

(2) لمزيد من التفصيل أنظر:

- Dwivedi, D.N. Macroeconomics: Theory and Policy (2005). Tata McGraw-Hill. PP 209-214.
- Laidler, David. The Golden Age of the Quantity Theory (2014). Princeton University Press. PP 49-88.
- عبد المعطي، علاء إبراهيم (2016). أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. المنصورة. ص 62-67.

شكل رقم (1-1)

أثر زيادة كمية النقود على ارتفاع المستوى العام للأسعار



ويوضح الشكل رقم (1-1) أن الاختلاف في المستوى العام للأسعار إنما ينتج عن التغيرات بين كمية النقود المعروضة من جهة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى.

تطور النظرية الكمية للنقود:

تم إحلال فكرة الطلب على النقود مكان سرعة الدوران، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي بدلاً من حجم المعاملات، إلا أن هذا التطوير لم يغير كثيراً في العلاقة السببية المباشرة بين زيادة كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

• النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر للتضخم:

تم إعادة صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة حيث تم الربط بين نصيب الوحدة المنتجة من السلع والخدمات من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، حيث تقوم هذه النظرية على ركنين أساسيين هما:⁽¹⁾

- تطور التغير في كمية النقود إلى الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود وليس مجرد حجم كمية النقود.
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها يعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم.

انتقادات النظرية الكمية للنقود:

وجهت عدة انتقادات للنظرية الكمية للنقود كمفسر للتضخم⁽²⁾، خاصة في صورتها التقليدية، ومن بين تلك الانتقادات أن الأسعار قد ترتفع لأسباب لا دخل لها بزيادة كمية النقود، كما أن النقود لا تطلب

(1) أحمد، فايز عبد الهادي (بدون)، مرجع سبق ذكره ص 171.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: القطاري، محمد ضيف الله (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية: نظرية تحليلية -

قياسية. دار غيداء للنشر والتوزيع ص ص 44-46.

فقط في المجتمع للقيام بالمعاملات، بالإضافة إلى أن افتراض ثبات الناتج القومي يستند إلى افتراض حالة التشغيل الكامل، وهذه حالة استثنائية خاصة بالدول الصناعية أو الدول التي تعاني من جمود في جهازها الإنتاجي.

• نظرية جانب الطلب كمفسر للتضخم:

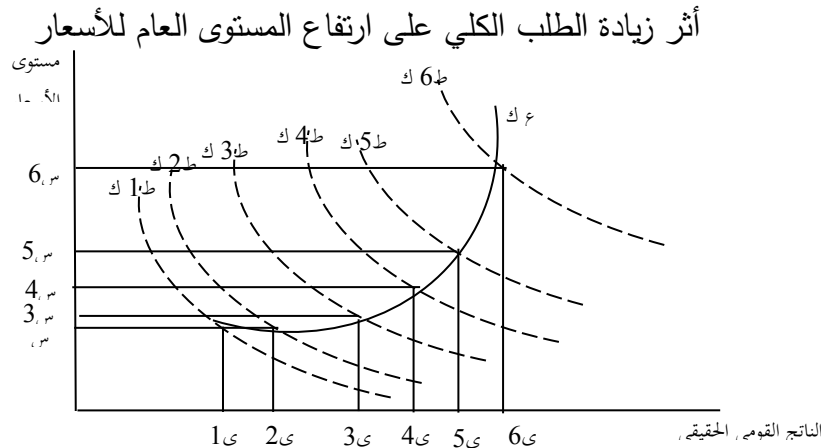
إن افتراضات هذه النظرية تختلف عن افتراضات النظرية الكمية في تفسير التضخم، وقد اعتمدت تلك النظرية على الفروض التالية: (1)

- حالة العمالة الكاملة هي حالة خاصة وأن الحالة العامة هي عدم تحقق العمالة الكاملة.
- النقود ليست وسيطاً للتبادل فحسب بل أنها أيضاً مخزن للقيمة وبالتالي فإن النقود تطلب لذاتها.
- التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير أحد مكونات الإنفاق الكلي زيادة الإنفاق أو الاستثمار الحكومي - وليس بالضرورة زيادة كمية النقود - يؤدي إلى ظهور فائض في الطب الكلي.
- فعالية السياسة المالية بجانب السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

تطور نظرية جانب الطلب:

اتفق التفسير الحديث إلى أن أي زيادة في الإنفاق الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع المستوى العام للأسعار إلا أن ذلك يتوقف على شكل منحنى العرض الكلي.

شكل رقم (2-1)



يوضح الشكل رقم (2-1) أن منحنى العرض لا يظل أفقياً حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل، وإنما سوف يتفاوت تأثير زيادة الطلب على كل من الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار وفقاً لمدى الاقتراب أو الابتعاد عن مستوى التشغيل الكامل.

انتقادات نظريات جانب الطلب:

لعل أهم انتقاد لهذه النظرية هو افتراضها أن زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي هو افتراض قد ينطبق على اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم، وأسواق عالية الكفاءة، وجهاز أسعار فعال، ومع ذلك فقد استطاعت هذه النظرية أن تلقي الضوء على خطورة الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي.

• نظرية جانب العرض كمفسر للتضخم:

تفترض هذه النظرية أن التضخم ينتج عن وجود نقص في العرض الكلي في الفترة القصيرة مدفوعاً بزيادة تكاليف الإنتاج أو بسبب جمود الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى انتقال منحى العرض الكلي إلى أعلى جهة اليسار، ومع افتراض بقاء ظروف الطلب الكلي ثابتة.

• النظريات الهيكلية كمفسر للتضخم:

طبقاً لوجهة نظر الهيكليين فإن التضخم يحدث أساساً بسبب التغيرات الهيكلية التي توفر البيئة الملائمة لاستمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويميز الاقتصاديون هنا بين التضخم الهيكلي في الدول النامية والتضخم الهيكلي في الدول الصناعية المتقدمة.⁽¹⁾

يفسر التضخم في الدول النامية بطبيعة التكوين الهيكلي لهذه الاقتصاديات وما ينتج عن جهود التنمية فيها من تغيرات هيكلية، فالجهاز الإنتاجي فيها غالباً ما يكون غير مرن، بينما يفسر في الدول الصناعية المتقدمة بالنمو الاقتصادي المرتفع وسلوك الشركات التضخمية المتمثل في تحكمها وسيطرتها على الأسعار، و تغيرات الأسعار النسبية للسلع والخدمات، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور.

النظريات الحديثة كمفسر للتضخم:

بسبب فشل النظريات في وضع تفسير كامل لظاهرة التضخم، فقد ظهرت عدة نظريات حديثة في محاولة لتفسير التضخم، ونذكر منها:⁽²⁾

• مدرسة التوقعات العقلانية:

يعتقد أنصار هذه المدرسة أنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود سيكون تأثيرها صافياً على المستوى العام للأسعار، ويشترطون لتحقيق ذلك، أن توجد معرفة كاملة بخطط الدولة في المستقبل فيما يتعلق بعرض النقود.

(1) مقلد، رمضان محمد، نعمة الله، أحمد رمضان، القفاش، سحر عبد الرؤوف (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي. قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية. ص 206 - 2010.

(2) طالب، زياد عزالدين طه، عبد الله، كيلان إسماعيل (2015). مرجع سبق ذكره. ص 198-204.

إن نظرية التوقعات تركز على جانب العرض بدلاً من جانب الطلب من خلال تحفيز الإنتاجية ونموها من جانب العرض وذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص وعلى المستهلكين والذي بدوره سيحفز الادخار والاستثمار⁽¹⁾.

• مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتفق أنصار هذه المدرسة مع النقوديين في أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة، بالإضافة إلى أنهم يؤكدون أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم، إذ يعتقدون أنه يجب النظر إلى الضرائب على أنها تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف سترتفع الأسعار وهو ما يؤيده منحنى لافر Laffer curve⁽²⁾.

ولذلك فإن أنصار هذه المدرسة يولون أهمية خاصة لتخفيض معدلات الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال، لزيادة عرض العمل وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي.

• المدرسة السويدية الحديثة:

أدخلت هذه المدرسة عنصر التوقعات بشكل واضح وأعطته أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، وتقوم على فروض أهمها افتراض وجود اقتصاد رأسمالي متقدم، ووجود سوق مالية وسوق نقدية، وكذا وجود سوق عالية الكفاءة تعكس الاختلال بين توقعات المدخرين والمستثمرين. إذ ترى المدرسة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فحسب بل إنها تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق، أنها تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

4-آثار التضخم:

إن العملية التضخمية تبدأ وتستمر بسبب اختلالات اقتصادية تصيب النشاط الاقتصادي بأكمله وتؤثر على فئات المجتمع المختلفة، حيث تظهر آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية السلبية على

(1) الجنابي، نبيل مهدي (2017). التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي. دار غيداء للنشر والتوزيع. ص 187.

(2) فكما يرى أثر لافر (Arthur Laffer)، الذي يشير إلى بعض أفكار الفيلسوف ابن خلدون - في القرن الرابع عشر - وإلى الاقتصاديات الكينزية، فإن معدلات الضرائب، والإيرادات لا يتناسبان طردياً، بل تأخذ علاقتهما شكل المنحنى الناقوسي، وليست علاقة خطية، ويبين بمنحنى لافر أن الإيرادات من الضرائب ستتعدم (ستكون صفر) عندما يكون معدل الضريبة صفر أو 100%، أي عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة جداً فإن هذا يثبط الهمة للعمل، وستكون الإيرادات من ثم ضعيفة ويصبح المدى الذي ترتفع فيه معدلات الضريبة إلى الحد الذي يحقق أعلى إيرادات ضريبية هو الحد المانع Prohibitive. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- عثمان، محمد عثمان (2016). التنمية العادلة: النمو الاقتصادي - توزيع الدخل - مشكلة الفقر. روابط للنشر وتقنية المعلومات. ص

كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ما يهمننا في هذا البحث هو العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، حيث يرفع التضخم من تكلفة تأدية الخدمات العامة في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بسبب ضعف مرونة الجهاز الضريبي، وفي حين تلجأ الدولة إلى التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة، إلا أن التضخم الذي حدث بسبب التمويل التضخمي سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة. (1)

ولعل من أسوأ الآثار الاجتماعية ما يتعلق بالمستوى السلوكي والقيمي حيث يفرز التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة للدولة كثير من المظاهر السلبية والمرضية كالرشوة والتهريب وعمليات الفساد والإفساد الإداري لكي يعوض ذوي الدخل المحدودة التدهور الحاصل في مستوى معيشتهم. (2)

5- السياسات العلاجية للتضخم

عادة ما يتم استخدام خليط من السياسات المالية والنقدية والهيكلية التي تتكامل مع بعضها البعض لوضع حد لمشكلة التضخم وجعلها في الحدود التي تراها الدولة مقبولة، ويمكن تلخيص هذه السياسات في:

• دور السياسة النقدية في معالجة التضخم:

يعد زيادة العرض النقدي سبباً رئيسياً لظهور مشكلة التضخم، ولذلك فمن المعتاد أن تنتهج السياسة النقدية نهجاً متشدداً واتباع سياسة نقدية انكماشية لتقييد نمو العرض الكلي للنقد، وذلك باستخدام عدداً من الإجراءات أهمها سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني.

• دور السياسة المالية في معالجة التضخم:

لما كان زيادة الإنفاق الحكومي سبباً من أسباب التضخم، فإن اتباع سياسة مالية انكماشية بما تتضمنه من قدرتها على التأثير في الإيرادات والنفقات الحكومية من أجل خفض التضخم، وذلك من خلال زيادة معدلات الضرائب مما يقلل معدلات الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي على حد سواء (3)، وكذا العمل على خفض الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري والذي يؤدي

(1) المتولي، عمرو محمد محمد. مرجع سبق ذكره. ص 29.

(2) العيسوي، إبراهيم (1993)، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية في مصر. ندوة الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر. تحرير د. جودة عبد الخالق. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 242.

(3) عامر، عادل (2016)، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر. حروف منشورة للنشر الإلكتروني. ص 373.

لتخفيض حجم الطلب الكلي⁽¹⁾، وكذا إصدار السندات الحكومية، مما يعمل على خفض كمية النقود المتداولة وخفض حدة التضخم.

وكما يتضح مما سبق فإن أسباب التضخم تتعدد ويختلف الوزن النسبي لها من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، وبالتالي فإن تحديد أسباب التضخم ومعرفة الوزن النسبي لكل سبب من هذه الأسباب هو البداية الحقيقية لعلاج مشكلة التضخم، ووضع السياسة العلاجية المناسبة للعمل على تحجيم التضخم وجعله في المستوى الآمن والمستقر بما يساهم في التنمية الاقتصادية.

ولما كان موضوع هذا البحث ينصب على تحليل وقياس العلاقة بين التضخم وأحد أهم أسبابه ألا وهو عجز الموازنة العامة للدولة، فسوف يتناول الفصل القادم الجانب التحليلي للعلاقة بين الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2018/2019.

(1) لحسن، دردوري، الأخضر، لقلبي (2018)، أساسيات المالية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة. ص 33.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة

4-تعريف عجز الموازنة العامة للدولة:

يُمكن تعريف عجز الموازنة العامة بأنه زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات خلال عام مالي، وينتج عن قيام الحكومة بصرف مبالغ كبيرة تفوق إيراداتها، أو بمعنى آخر هو قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة من جانب الدولة ⁽¹⁾، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام ⁽²⁾.

ووفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي فإن العجز الكلي للموازنة العامة للدولة يمثل العجز النقدي مضافاً إليه صافي الحيازة من الأصول المالية، حيث أن العجز النقدي هو الفرق بين المصروفات (الأبواب الستة الأولى في جانب الاستخدامات) والإيرادات (الأبواب الثلاثة الأولى في جانب الموارد)، بينما يحسب صافي الحيازة من الأصول المالية كالتالي: (الباب السابع في الاستخدامات "حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية" مطروحاً منه مساهمة الخزنة العامة في صندوق إعادة الهيكلة) ناقص (الباب الرابع في الموارد "متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية" مطروحاً منه حصيلة الخصخصة) ⁽³⁾.

إن وجود عجز/فائض في الموازنة العامة للدولة هو مؤشر على اتجاه السياسة المالية التي تتبعها الدولة فوجود عجز في الموازنة العامة للدولة يعني انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية لزيادة النفقات العامة في مجالات الاستثمارات رغبة منها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل أو لزيادة النفقات الاجتماعية من أجل تخفيف الضغوط المعيشية عن المواطنين من خلال أنواع الدعم المختلفة (العيني أو النقدي) أو لمواجهة الطوارئ والظروف غير المواتية بيئياً أو عسكرياً أو لمواجهة آثار الدورة الاقتصادية في حالة الركود الاقتصادي.

أما في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة فإن ذلك يدل على أن الحكومة تنتهج سياسة مالية انكماشية عن طريق فرض مزيد من الضرائب أو تقليل النفقات العامة وذلك إما لسداد الديون الداخلية والخارجية أو لتقليل الزخم الاقتصادي المفرط الذي يمكن أن يؤدي إلى إنهاك الطاقات الإنتاجية.

(¹) البواب، سيد (2000). عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. القاهرة. ص 12.

(²) يونس، إيهاب محمد (أبريل ٢٠١٢). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. النهضة. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني. ص3.

(³) وزارة المالية (2016). دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. القاهرة.

5-أنواع عجز الموازنة العامة للدولة:

تستخدم عدة مقاييس لتحليل سياسة المالية العامة لأغراض تحليل الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الأرصدة الأساسية في نظام إحصاءات مالية الحكومة والأرصدة التي تستخدمها مختلف المؤسسات (بما في ذلك صندوق النقد الدولي) وتطبق هذه المقاييس على مختلف مستويات الحكومة أو قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام، ويمكن تصنيف عجز الموازنة العامة للدولة إلى عدة أنواع حسب طبيعة العجز وحسب الهدف من قياس هذا العجز وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

• العجز المقدر والعجز المحاسبي:

- العجز المقدر هو العجز الذي يُسمح به في الموازنة العامة ويتم بصورة مقصودة لزيادة النفقات العامة لفترة قد تطول أو تقصر حسب الظروف والحاجة لذلك، ويُسمى أيضاً بالعجز المقصود أو المخطط.
- أما العجز المحاسبي فهو العجز الناتج عن خطأ فني أو حسابي في تقدير مختلف عناصر الميزانية.

• العجز النقدي والعجز التشغيلي:

- العجز النقدي هو الفرق بين المصروفات والإيرادات ويعكس هذا المفهوم قدرة الإيرادات على تغطية المصروفات الحكومية.
- أما العجز التشغيلي فهو الفرق بين المصروفات والإيرادات بخلاف استهلاك رأس المال الثابت.

• العجز المركزي والعجز الموحد للقطاع العام:

- يختص العجز المركزي بالحكومة المركزية فهو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية بدون الاقتراض، وبالتالي فهو يخبرنا بالفجوة التمويلية التي يجب تغطيتها بالاقتراض، إلا أنه غير قابل للمقارنة بين الدول المختلفة لاختلاف مفهوم الحكومة المركزية من دولة لأخرى.
- أما العجز الموحد للقطاع العام فهو العجز الناتج من الحسابات الموحدة للقطاع العام ويتسم بدرجة عالية من الشمول ودقة التقديرات الإحصائية، كما أنه يغطي وسائل التمويل بما فيها تمويل هذا العجز.

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- وزارة المالية (2016). دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. القاهرة. ص 27.
- عبد المعطي، علاء إبراهيم (2016). أذون وسندات الخزنة العامة: دراسة مقارنة. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. المنصورة. ص 62-67.

• العجز الدوري والعجز الهيكلي:

- يرتبط العجز الدوري بالدورة الاقتصادية حيث يظهر في مرحلة الكساد حيث تكون الإيرادات الحكومية من الضرائب منخفضة وتكون معدلات البطالة مرتفعة مما يستلزم معه زيادة النفقات الحكومية، ويختفي في مرحلة الازدهار الاقتصادي.
- أما العجز الهيكلي فيدل على الزيادة الدائمة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي عدم مقدرة الإيرادات الحكومية على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة بمختلف صورها، ويظهر العجز الهيكلي في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها وهذا العجز غير مرتبط بالدورة الاقتصادية وإنما يكون عجزاً مزمناً يظهر في حالات الكساد والازدهار الاقتصادي على حدٍ سواء.

• العجز الأولي والعجز الكلي:

- ويشير العجز الأولي إلى الفرق بين المصروفات والإيرادات دون احتساب الفوائد، وهذا المفهوم مهم لدى المنظمات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني لأنه يُدل على اتجاه السياسة المالية الحالية بغض النظر عن فوائد الديون التي تعتبر نتيجة للسياسة المالية في فترات سابقة.
- أما العجز الكلي فهو الفرق بين المصروفات والإيرادات، كما يعبر العجز الكلي أيضاً عن العجز الأولي مضافاً إليه الفوائد.

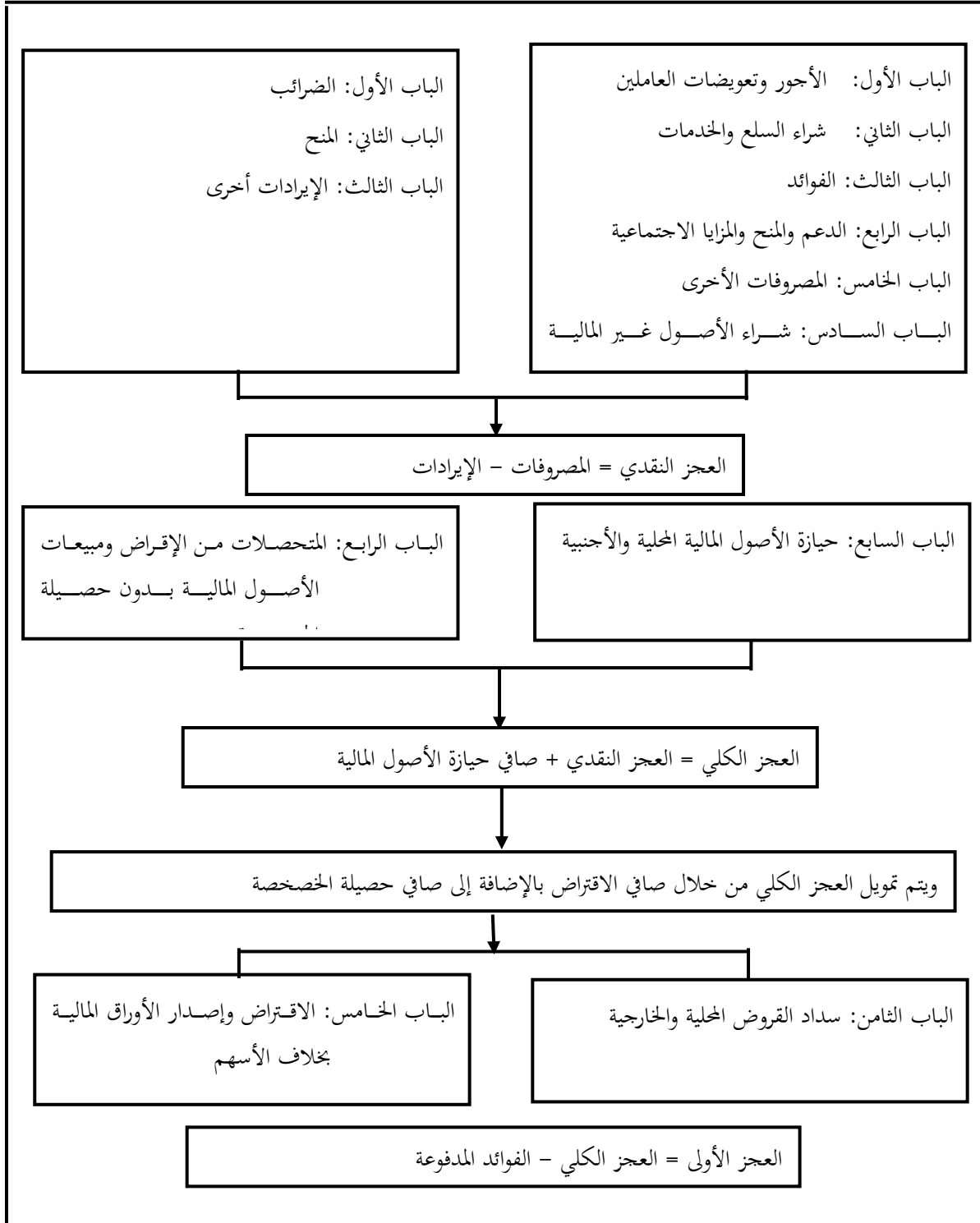
طرق حساب العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر: ⁽¹⁾

جدول رقم (1-2)

أبواب الموازنة العامة للدولة في مصر وطرق حساب عجز الموازنة العامة للدولة

الإيرادات:

المصروفات:



⁽¹⁾ أعدده الباحث بناءً على القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته، ولائحته التنفيذية.

6- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة:

تختلف أسباب عجز الموازنة العامة من دولة إلى أخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي والظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة ففي معظم الدول المتقدمة اقتصادياً نجد أن عجز الموازنة هو عجز دوري يرتبط بالدورة الاقتصادية فيحدث عجز في الموازنة العامة للدولة في حالة الركود الاقتصادي لمواجهة آثار هذا الركود ففي الوقت الذي تقل فيه الإيرادات الضريبية يتم زيادة التحويلات الاجتماعية لمواجهة آثار البطالة والركود، وعلى الجانب المقابل في حالة الازدهار الاقتصادي يحدث فائض بالموازنة العامة للدولة مما يمكن من إعادة الاتزان المالي مرة أخرى ويحدث هذا الفائض نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية وانخفاض التحويلات الاجتماعية.

وتعمل سياسة المالية العامة في اتجاه مضاد لاتجاه الدورة الاقتصادية، بحيث يتم انتهاز سياسة مالية توسعية أثناء الركود الاقتصادي بينما يتم انتهاز سياسة مالية انكماشية أثناء حالة الازدهار الاقتصادي وذلك لموازنة الوضع الاقتصادي وللحفاظ على الطاقات الاقتصادية من التعطل أو الإجهاد.

أما في كثير من الدول النامية فإن عجز الموازنة العامة هو عجز هيكلي وغير مرتبط بالدورة الاقتصادية ويحدث هذا العجز عادة نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لدفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والاستثمار كما تلعب التحويلات الاجتماعية وخاصة الدعم المعمم دوراً كبيراً في إحداث هذا العجز، بالإضافة إلى ما تمثله مدفوعات خدمة الدين العام (الفوائد والأقساط) من عبء يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة.

ويمكن تلخيص أهم أسباب عجز الموازنة العامة في مصر في الآتي:

في جانب النفقات:

- 1- زيادة الطلب على الخدمات العامة مع زيادة نصيب الفرد من الدخل حسب قانون فاجنر⁽¹⁾، وهو ما ينطبق على مصر حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) من 19788 جنيه عام 1991 إلى 37030 جنيه عام 2019⁽²⁾ وهو ما يفسر بعضاً من أسباب زيادة النفقات العامة في مصر.

(1) الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر (Wagner. A) أول من لاحظ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وصاغ قانون سماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، يقرر هذا القانون أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع، أي أن الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة تعود إلى ثلاثة أسباب، أولها أن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان وكفاءة الأداء الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- الغالبي، كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي. الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية. السنة الثامنة. العدد الخامس والعشرون. جامعة القادسية. كلية الإدارة والاقتصاد. ص 35.

نقلاً عن: Bird, R.M. (1971). Wagner law of Expanding State. Public Finance. Vol. 26. No. 1. Pp 1-2

(2) المصدر بيانات البنك الدولي

2- مرض التكلفة حسب نظرية بومول (Baumol's Cost Disease) حيث يميل سعر الخدمات العامة إلى الارتفاع بشكل أسرع من ارتفاع سعر السلع والخدمات في القطاع الخاص، وهو ما يؤدي بالتالي إلى "زيادة حصة الحكومة في الاقتصاد".⁽¹⁾

3- الزيادة الكبيرة في الدعم المعمم والذي غالباً لا يصل إلى مستحقيه بالشكل المناسب كما أن مشكلة الدعم تكمن في أن الفئات الأعلى دخلاً تستفيد منه بشكل أكبر من الفئات الأقل دخلاً (مثال على ذلك دعم الوقود والفئات القادرة على اقتناء سيارة أو أكثر تستفيد أكثر من غيرها من مثل هذا الدعم).

4- الزيادة الكبيرة في عدد السكان وما يمثله ذلك من تحدي أمام الدولة لزيادة الخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية لتلبية احتياجات مواطنيها، حيث زاد عدد السكان في مصر من 57.4 مليون نسمة عام 1191 إلى 102.3 مليون نسمة عام 2020.⁽²⁾

5- الزيادة الكبيرة في أعباء خدمة الدين العام وما يتطلبه من سداد فوائد وأقساط نظراً لأن العجز في الموازنة العامة للدولة في الدول النامية مزمن وهيكل مما يؤدي إلى زيادة الدين العام عاماً بعد عام مما يزيد من أعباء خدمة هذا الدين بصورة كبيرة وهو ما يؤدي إلى مزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.⁽³⁾

6- قيام الحكومة بدور المستثمر الأساسي لسد العجز القائم في الاستثمارات الخاصة ولتوفير السلع والخدمات العامة التي لا يوفرها القطاع الخاص، إلا أن هذا الدور غالباً ما يُشكل عبئاً على موارد الدولة نظراً لعدم كفاءة التشغيل وكذا نظراً لأن تلك المجالات غالباً لا يكون لها مردود مباشر على الإيرادات الحكومية، وإذا لم توظف تلك الاستثمارات الحكومية في مكانها الصحيح فإنها قد تُشكل عائقاً أيضاً أمام نمو القطاع الخاص الذي لن يغامر بالدخول في منافسة مع الحكومة.

في جانب الإيرادات:

(1) لمزيد من التفاصيل:

- Kreiner, Claus Thustrup; Andersen, Torben (2015). Baumol's Cost Disease and the Sustainability of the Welfare State. Economic Policy Research Unit, Inst. of Economics, University of Copenhagen.

(2) المصدر قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG>

(3) المتولي، عمرو محمد محمد (2016). إطار مقترح لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء بعض التجارب الدولية: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية. أطروحة (ماجستير). معهد التخطيط القومي. القاهرة ص 21.

1- عدم كفاءة الجهاز الضريبي في تحصيل الإيرادات الضريبية بسبب ضعف قدرته على التقدير السليم للضريبة وتحصيلها، حيث بلغت الإيرادات الضريبية في مصر خلال العام المالي 2019/2018 نسبة 13.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمعدلات الإيرادات الضريبية في بعض الدول المثيلة (تونس 21.1%، المغرب 21.9%، جنوب إفريقيا 27.5%).⁽¹⁾

2- الزيادة الكبيرة في حجم الاقتصاد غير الرسمي والذي لا يقوم بدفع أية ضرائب على أنشطته، حيث يساهم القطاع غير الرسمي في مصر بما يوازي 30 - 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.⁽²⁾

3- تعتمد معظم موارد الدولة على الدخل الربعي المتأتي من مصادر إيرادات تتأثر بسهولة بأي صدمات خارجية (قناة السويس، البترول، السياحة).

4- انخفاض الإيرادات الحقيقية للدولة عن تلك المقدرة بسبب التضخم، حيث أن هناك تأثير متبادل بين عجز الموازنة والتضخم.

5- تحصيل الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من العام المالي، وهو ما يدفع الحكومة إلى الاستدانة خلال الربع الأول والثاني من العام المالي لتغطية النفقات العامة، وهو ما يحمل الخزنة العامة ديناً وفائدة ليس لها مبرر.

(1) المصدر:

- وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. مايو 2020. مجلد (15)، عدد (7) - ص 3.

- قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS>

(2) رأي في أزمة: الاقتصاد غير الرسمي. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. العدد 7. بتاريخ 6-4-2020. ص 3. نقلاً عن:

- Medina, L. and F. Schneider. 2018. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Working Paper 18/17

المبحث الثالث:

آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على التضخم

تتعدد آليات تمويل عجز الموازنة العامة ويتم تصنيف آليات التمويل حسب مصدر عملية التمويل أو نتيجته حيث نجد التمويل الداخلي والتمويل الخارجي، والتمويل المصرفي والتمويل غير المصرفي، والتمويل التضخمي والتمويل غير التضخمي ولكل آلية من تلك الآليات آثار اقتصادية تترتب على استخدامها.

وتلجأ مصر وغيرها من الدول إلى استخدام بعض أو كل هذه الآليات لتمويل عجز الموازنة وذلك حسبما تقتضي حاجاتها ووفقاً لمحددات إتاحة كل آلية من هذه الآليات، حيث هناك حدوداً لاستخدام هذه المصادر، كما أن لكل من هذه المصادر عيوبه وآثاره السلبية على الاقتصاد القومي.

4- التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد):

يستخدم التمويل التضخمي على نطاق واسع في الدول النامية، حيث تم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال اقتراض الحكومة من البنك المركزي، وتشكل تلك الطريقة نوعاً من الادخار الإجباري يتم تكوينه قسراً من خلال عملية التوسع النقدي والمتمثلة في التوسع في الإصدار النقدي الجديد ويترتب عليه إجماع أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة عن شراء ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات بالكميات التي اعتادوا على شرائها قبل الإصدار الجديد وهذا يعني زيادة الادخار أي زيادة الموارد التي تتوفر نتيجة لانخفاض الاستهلاك والتي توجه إلى الاستثمار.

وتلجأ بعض الدول إلى استخدام هذا الإجراء نظراً لأنه وسيلة غير مكلفة وسهلة لتوفير التمويل اللازم لعجز الموازنة بعكس الضرائب التي تحتاج إلى جهاز إداري كبير، كما يستخدم العجز بالإصدار النقدي لزيادة مستويات الطلب المصاحبة لزيادة الإنتاج عند مستوى التوظيف غير الكامل وإعادة الزخم الاقتصادي في حالات الركود الاقتصادي.

وتتوقف فعالية التمويل التضخمي على عدة شروط منها:⁽¹⁾

- أن يؤدي ما يتضمنه من ادخار إجباري إلى زيادة الادخار القومي وإلى زيادة صافي في الإيرادات السيادية للدولة.
- أن توجه "حصيلة ضريبة التضخم" إلى الانفاق الاستثماري.

(1) معنوق، سهر محمد (1990). سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينات. المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين: السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة. ص 40.

- أن يترتب على هذا الإنفاق الاستثماري زيادة في الدخل القومي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

■ عيوب التمويل التضخمي:

- ضعف الثقة في العملة المحلية والتحول إلى استخدام العملات الأجنبية.
- إرباك الحسابات الاقتصادية وعملية التنبؤ الاقتصادي.
- زيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى أصحاب الدخل المتدنية نتيجة لتفضيلهم عدم الاحتفاظ بالسيولة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.
- تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات أمام السلع العالمية.
- آثاره التوزيعية تكون عشوائية لا تتفق من أي نمط من أنماط العدالة الاجتماعية. (1)

كما يمكن النظر إلى ذلك الإجراء كنوع من أنواع الضرائب التي تفرض على من يحوزون نقوداً وتسمى (ضريبة التضخم The Inflation Tax)، وهنا نثار مجموعة من النقاط أهمها: (2)

- إن ضريبة التضخم التي يتحملها الأفراد أعلى بكثير من الضريبة التي تحصلها الحكومة، أي أن التكلفة التي يتحملها الأفراد بسبب سياسة الحكومة في سد العجز اعتماداً على طبع النقود هي تكلفة أعلى بكثير من الموارد الحقيقية التي تخصصها الحكومة، ولذلك فإن ضريبة التضخم تكون متدنية الكفاءة.

- إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية بسبب ارتفاع معدل التضخم يعني انكماشاً في وعاء ضريبة التضخم وهذا يعني أنه لكي تحصل الحكومة على نفس العائد من ضريبة التضخم يجب عليها أن تطبق معدل ضريبة أكثر ارتفاعاً.

- إن انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية سيكون أكثر احتمالاً في ظل تزايد معدل التضخم، حيث إن الجمهور يتكيف مع هذا الارتفاع في معدل التضخم بأساليب مختلفة مثل استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية.

■ أثر التمويل بالإصدار النقدي الجديد على التضخم:

- عبر ميلتون فريدمان عن هذه العلاقة بمقولته الشهيرة "التضخم دائماً وأبداً ظاهرة نقدية" (3)، حيث أن تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الأرصدة

(1) أحمد، عبد الرحمن يسري (1981). التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. ص 78.

(2) راشد، منير (1998). تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية. أبو ظبي.

(3) حسين، رجب (2013) تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟. جامعة جيجل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الملتقى الوطني الثاني حول التضخم

في الجزائر. ص 8. نقلاً عن:

النقدية بطريقة مفرطة مما يسبب ارتفاع معدلات التضخم نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لوحدة النقود.

- تُعد سياسة التمويل التضخمي من أوسع السياسات انتشاراً في البلدان النامية ومن بينها مصر، حيث يتم سد عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خلق نقود جديدة بالالتجاء إلى البنك المركزي الذي يقوم بالإصدار الجديد مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار⁽¹⁾.

5- آليات التمويل غير التضخمي:

تتعدد آليات التمويل غير التضخمي، وهو التمويل الذي لا يؤدي بطريقة مباشرة إلى زيادة القاعدة النقدية مما يعني عدم تأثيره مباشرة على التضخم، إلا أنه رغماً عن ذلك فإن بعض تلك الآليات تلعب دوراً في ارتفاع معدلات التضخم، وتتلخص تلك الآليات في الآتي:

■ التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي:

يتمثل الاقتراض الخارجي في قيام الحكومة بالاقتراض من غير المقيمين سواء من الهيئات والمؤسسات الدولية، والبنوك التجارية الأجنبية، والدول الأخرى أو عن طريق إصدار سندات لغير المقيمين، ويتمثل العنصر الحاكم لاستخدام هذا العنصر في الاقتدار المالي للدولة الطالبة للقرض، حيث كلما زادت الجدارة الائتمانية للدولة كلما زادت الأموال المتاحة أمامها وقلت أسعار الفائدة، وذلك بسبب ثقة المقرضين في قدرتها على السداد، والعكس صحيح بالنسبة للدول التي تعاني من انخفاض في جدارتها الائتمانية، وتتمثل مصادر الاقتراض الخارجي وآثرها على التضخم في الآتي:

أ- الاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية:

لعل من أبرز الدوافع التي تدفع الدول للاستدانة الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة بها أو لتمويل المشروعات العامة هو قصور التمويل المحلي عن الوفاء باحتياجات تلك الدولة، وكذا الإغراءات الخارجية المتمثلة في قيام المؤسسات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها بتقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة⁽²⁾ وفترات سداد طويلة نسبياً، وفترات سماح قد تمتد لخمس سنوات، كما تقدم تلك المؤسسات دراسات جدوى مجانية لبعض المشروعات كما تقدم دعم فني أثناء عمليتي إنشاء وتشغيل المشروعات العامة التي تقوم بتمويلها.

Friedman, Milton. Inflation et systèemes monetaires. Calmam-levy, Paris. 1975. P148

(1) معتوق، سهير محمود (1990). مرجع سبق ذكره. ص 11.

(2) المتولي، عمرو محمد محمد (2016). مرجع سبق ذكره. ص 40.

إلا أن ذلك الاقتراض غالباً ما يكون مرتبطاً بتنفيذ الدول المقترضة لبرامج اقتصادية تضعها لها تلك المؤسسات الدولية وفي بعض الأحيان لا تنجح مثل هذه البرامج في إصلاح المالية العامة أو تحقيق التنمية الاقتصادية المتوقعة منها، كما أن هذه البرامج أدت في بعض البلاد إلى حدوث أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية ضخمة.

ب- الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية:

كما تُقدم بعض الدول على الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية لتمويل عجز الموازنة، إلا أن الاقتراض في هذه الحالة يتم وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق وربما بأسعار فائدة أعلى وذلك حسب التصنيف الائتماني للدولة الراغبة في الاقتراض، كما أن فترات السماح والسداد تكون قصيرة، وهو ما لا يتناسب مع حاجة الدولة إلى القروض الإنمائية والتي لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل.⁽¹⁾

ج- الاقتراض من الدول الأخرى:

وقد يتأتى الاقتراض الخارجي من دول أخرى ترتبط بها بعلاقات سياسية وثيقة وغالباً ما تقوم الدولة المقرضة بتقديم تلك القروض لأهداف سياسية بحتة بغرض تدعيم الموقف الاقتصادي للدولة المقرضة لأنها تشكل حليفاً وراعياً لمصالح الدولة المقرضة، ويكون هذا النوع من القروض على شكل قروض ميسرة للغاية، كما قد يكون هذا الاقتراض في صورة منتجات وسلع عينية وليست نقدية.

ومن المهم الإشارة إلى أن تمويل عجز الموازنة الممول بالاقتراض الخارجي يحتاج إلى أن يتم تقييمه في إطار وضع الدين الخارجي للدولة واحتمالات أوضاع ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط، والشروط التي يتم وفقاً لها الاقتراض، والاستخدامات التي يمكن أن يوجه إليها مثل هذا الاقتراض من الخارج.⁽²⁾

كما أن ارتفاع المديونية وازدياد عبء خدمتها (أي عبء دفع أقساط الديون وفوائدها) عاجلاً أو آجلاً يضعف من القدرة على الاستثمار ومن ثم على معدل نمو الناتج الإجمالي ومتوسط الدخل، وكذلك يضعف القدرة على تصحيح الهيكل الإنتاجي بتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع

(1) زكي، رمزي (1991)، مخنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث للطباعة والنشر، القاهرة، ص 331.

(2) صندوق النقد الدولي (1995)، إدارة الشؤون المالية، مبادئ إرشادية للتصحيح المالي، سلسلة كتيبات رقم (49) واشنطن، ص 11-12.

الصناعة التحويلية⁽¹⁾، وبالتالي فإن المديونيات المرتفعة سوف تؤدي في النهاية إلى الإخفاق في تحقيق الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية.

أثر الاقتراض الخارجي على التضخم:

هناك عدة قنوات ينتقل من خلالها أثر الاقتراض الخارجي إلى معدلات التضخم، وهي:

- التأثير على حجم الطلب الكلي:

حيث يؤدي الاقتراض الخارجي إلى توافر أموال إضافية لدى الحكومة مما يمكنها من زيادة الإنفاق والاستثمار الحكومي وهو ما سوف يعمل على زيادة الطلب الكلي مما يزيد معه معدلات التضخم الناجم عن جذب الطلب.

- التأثير على سعر الصرف:

إن الاقتراض الخارجي غالباً ما يرتبط بتدهور سعر صرف العملة المحلية ما يؤدي إلى ظهور موجات تضخمية، وتختلف آلية التأثير وفقاً لنظام الصرف المتبع:

■ ففي ظل نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي سوف يضطر إلى زيادة القاعدة النقدية لمقابلة الزيادة في الاحتياطات الدولية المتأتية من الاقتراض الخارجي وهو ما يؤثر على زيادة معدلات التضخم.

■ أما في ظل نظام الصرف المرن فإن البنك المركزي لن يكون مضطراً لزيادة القاعدة النقدية، إلا أن ذلك سوف يترتب عليه زيادة قيمة العملة المحلية⁽²⁾ مما يضعف معه قدرة السلع المحلية على التصدير نظراً لارتفاع أسعارها، كما أنه يعطي ميزة نسبية للواردات ويجعلها أقل تكلفة من السلع المحلية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات التضخم.

- التأثير على أسعار الواردات:

مع تزايد الاقتراض الخارجي فتجد الدول نفسها مضطرة لتخفيض قيمة عملتها المحلية سواء تم ذلك عن طريق التعويم الحر لسعر الصرف أو تم عن طريق التعويم المدار،

(1) أمين، جلال (2012). قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. دار الشروق. القاهرة. ص 120.

(2) معوض، رانيا رمضان (2010). مرجع سبق ذكره. ص 13.

فإن أثر ذلك سوف ينسحب على زيادة أسعار السلع المستوردة وكذلك على السلع التي تستورد بعض مكوناتها من الخارج، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

■ التمويل عن طريق الاقتراض الداخلي:

ويتمثل في قيام الحكومة بالاقتراض من المقيمين سواء تم ذلك عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي (البنوك والشركات المالية المحلية) أو من القطاع غير المصرفي (القطاع العائلي والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية)، وعادة ما يتم ذلك عن طريق إصدار أذون وسندات بالعملة المحلية لصالح الخزنة العامة.

وتعتبر سياسة الاقتراض الداخلي أحد مصادر التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن إصدار أذون وسندات الخزنة يتم الاكتتاب فيها من خلال القطاع الخاص ويعني ذلك انتقال جزء من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، وبالتالي سينخفض الاستثمار والاستهلاك الخاص وبنفس القدر سوف يزداد الاستثمار والاستهلاك الحكومي.⁽¹⁾

إن الاقتراض الداخلي رغم حجمه الكبير في العديد من الدول إلا أنه لا يشكل مصدر إزعاج لتلك الدول حيث أنه في النهاية اقتراض بعض المقيمين من مقيمين آخرين في ذات الدولة، وبالتالي فإن العواقب السياسية التي يمثلها الاقتراض الداخلي ليست ذي بال في هذه الحالة، بيد أنه هناك عواقب اقتصادية تترتب على زيادة الاقتراض الداخلي، وتتمثل مصادر الاقتراض الداخلي وآثرها على التضخم في الآتي:

أ - الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي:

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي (البنوك والشركات المالية) عن طريق إصدار أذون وسندات خزنة بالعملة المحلية وعادة ما يتم طرح هذه السندات خلال جلسات مزيدة يشترك فيها المتعاملون الرئيسيون.

أثر الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي على التضخم:

يتوقف أثر الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي على التضخم، وفقاً للحالتين التاليتين⁽²⁾:

(1) ذكي، رمزي (1980). مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ص 110.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: معوض، رانيا رمضان (2010). مصادر سبق ذكره. ص 11 - 12.

- إذا كان لدى البنوك والشركات المالية المحلية فوائض مالية فإن اقتراض الحكومة لتلك الأموال سوف يكون له دور في تحفيز الاقتصاد الكلي بسبب تشغيل تلك الموارد العاطلة، إلا أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم الناتج عن زيادة الطلب.

- إذا لم يكن لدى البنوك والشركات المالية المحلية فوائض مالية كافية، فإنها قد تلجأ إلى طريقتين لتوفير الأموال لشراء سندات وأذون الخزانة الحكومية:

■ خفض الائتمان المقدم للقطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مما ينشأ معه ظاهرة المزاحمة، وما يرتبط به من آثار سلبية على معدلات الاستثمار والتشغيل والناتج المحلي وزيادة معدلات التضخم.

■ طلب الجهاز المصرفي للأموال من البنك المركزي وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية مما سوف يكون له آثار تضخمية مباشرة.

ب- التمويل عن طريق الاقتراض من القطاع غير المصرفي المحلي:

وتقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار سندات دين عام داخلي أو أذون خزانة، ويسمح الاقتراض من القطاع غير المصرفي بتمويل عجز الموازنة دون زيادة في القاعدة النقدية أو الاحتياطات الدولية، ولذلك فهذا الأسلوب يعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات الخارجية.

ويتم استخدام آلية التمويل هذه في الاقتصاديات الرأسمالية بصورة واسعة النطاق حيث يتوافر لتلك الدول أسواق أوراق مالية متسعة، وذات مصداقية، كما يمكن تسهيل هذه السندات بسهولة، وعلى العكس من ذلك فإن تلك الآلية تواجه صعوبات عند تطبيقها في الدول النامية نظراً لتزايد الديون المتراكمة على الحكومة للقطاع الخاص وارتفاع معدلات التضخم واقتصار الاكتتاب في هذه السندات على البنوك ذات الفوائض المالية الكبيرة.⁽¹⁾

أثر الاقتراض من القطاع غير المصرفي المحلي على التضخم:

إن العلاقة بين الاقتراض من القطاع المحلي غير المصرفي والتضخم تظهر من خلال:

- نشوء ظاهرة المزاحمة حيث يؤدي اقتراض الحكومة من القطاع العائلي إلى مزاحمة القطاع الخاص وبما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة المحلية وهو الأمر الذي من شأنه

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر: ذكي، رمزي (1980)، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. مرجع سبق ذكره. ص 110 - 111.

الضغط على معدلات التوسع في الاستثمارات الخاصة وتقليل عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

- إن التوسع في إصدار السندات الحكومية سوف يؤدي إلى تراكم المديونيات الحكومية مما سيترتب عليه عزوف القطاع العائلي عن الاستثمار في أذون الخزانة الحكومية، وسوف تضطر الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة كما أنها ستضطر إلى اللجوء إلى البنوك لتمويل عجز الموازنة، مما سيترتب عليه زيادة مزاحمة القطاع الخاص وقلة المعروض من السلع والخدمات وزيادة معدلات التضخم بشكل مستمر.

- أن تمويل العجز بسندات الدين المحلي رغم أنه يؤجل حدوث التضخم، لكنه قد يؤدي إلى معدل تضخم أكثر ارتفاعاً في المستقبل، خاصة إذا لم يظل الدين الحكومي تحت السيطرة وفي الحدود الآمنة. (1)

6- مصادر التمويل الأخرى:

وتلجأ الدولة إلى توفير تمويل لعجز الموازنة العامة للدولة عن طريق بعض الإجراءات المحاسبية تتمثل في تخفيض الأصول مثل السحب من الاحتياطيات والخصخصة أو زيادة الخصوم مثل تراكم المتأخرات.

أ- التمويل عن طريق السحب من الاحتياطيات الدولية:

قد تلجأ الدول إلى تمويل العجز في موازنتها العامة من خلال السحب من احتياطيات النقد الأجنبي المتوافرة لدى البنك المركزي أو الأرصدة الذهبية، كما أنه يمكن السحب من نصيبها بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية وتوفير السلع الضرورية لمواطنيها.

أثر السحب من الاحتياطيات الدولية على التضخم:

يؤدي السحب من الاحتياطيات الدولية إلى التأثير سلباً على سعر الصرف مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية (2) مما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع التي تعتمد على المدخلات المستوردة وزيادة معدلات التضخم.

(1) دراز، حامد عبد الحميد (2000). مبادرة المالية: القروض العامة. الدار الجامعية. القاهرة. ص70.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: زكي، رمزي. (1994) الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة بالاقتصاد المصري. دار المستقبل العربي. القاهرة. ص

ب- التمويل عن طريق الخصخصة:

يُعد صافي حصيلة خصخصة الشركات العامة، أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وهو يتضمن الفرق بين حصيلة الخصخصة ومساهمة الخزنة العامة في تمويل صندوق إعادة الهيكلة⁽¹⁾، كما أن هذه الشركات حال تحقيقها أرباحاً فإنها سوف تدفع ضرائب مما سيعمل على زيادة إيرادات الدولة مما يحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

أثر الخصخصة على التضخم:

يتوقف أثر عملية الخصخصة على التضخم على مدى زيادة إنتاجية الشركات التي تم خصخصتها، فإذا زادت إنتاجية تلك الشركات فإنه سوف يزيد عرض السلع والخدمات وربما توافر سلعاً صالحة للتصدير، الأمر الذي من شأنه تخفيض معدلات التضخم.

(1) وزارة المالية (2016). دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. مرجع سبق ذكره. ص 31.

الفصل الثاني:

تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم
في مصر خلال الفترة 1991 - 2019

تمهيد:

تتجه معظم الحكومات إلى وضع سياسات مالية توسعية؛ حيث تحاول الحكومات القيام بأدوار اقتصادية واجتماعية لدفع معدلات التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي وحماية الفئات منخفضة الدخل وتوفير السلع العامة بأسعار مناسبة، وقد أدت تلك السياسات المالية التوسعية إلى ظهور عجوزات مستمرة في الموازنة العامة لتلك الدول.

ويستوى في ذلك الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية، ففي عام 1950 كان متوسط الإنفاق الحكومي للدول المتقدمة اقتصادياً يبلغ ما يقرب من 18% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس العام كان متوسط الإنفاق الحكومي للدول النامية يبلغ تقريباً ما نسبته 19% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، وظلت هذه النسبة في زيادة مستمرة، حتى وصل متوسط الإنفاق الحكومي للدول المتقدمة اقتصادياً في عام 2019 ما نسبته 38.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط الإنفاق الحكومي للدول النامية ما نسبته 32.3% إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

ولم يختلف الحال في جمهورية مصر العربية عن حال باقي دول العالم، ما أفضى إلى وجود عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة وصل في العام المالي 2019/2018 إلى نسبة 8.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تزامن مع معدلات تضخم مرتفعة ففي عام 2019 وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى 264.3% (سنة الأساس 2010)، وبالتالي فلا بد أن نلقي مزيد من الضوء على تلك العلاقة التي تربط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم من خلال تحليل تلك العلاقة وبيان نوع تلك العلاقة واتجاهها.

وعلى هذا فسوف يتناول هذا الفصل استعراض تطور عجز الموازنة العامة للدولة وكذا تتبع الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ومقارنتها بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019، وذلك باستخدام سلسلة زمنية تغطي الفترة محل الدراسة.

وسوف يتم تقسيم هذا التحليل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة والتضخم خلال فترة الدراسة، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث فترات زمنية وفقاً للسياسة المالية المتبعة وذلك نظراً لانتهاج سياسات مالية مختلفة خلال تلك الفترات، وكذا وفقاً لبعض الملاحظات التي شكلت علامات فارقة في أوضاع المالية العامة مثل تطبيق برامج الإصلاح المقدمة من

⁽¹⁾ International Monetary Fund (April 2014). Public Expenditure Reform: Making Difficult Choices. Fiscal Monitor. P 22.

⁽²⁾ International Monetary Fund (April 2019). Fiscal Monitor: Curbing Corruption. PP 88, 96.

صندوق النقد الدولي منذ عام 1991، وكذا وفقاً لبعض الظروف السياسية التي تمخضت عن ثورة يناير 2011، والتي أثرت بشكل كبير على مجمل الأوضاع الاقتصادية وفي القلب منها أوضاع المالية العامة.

وعليه، فإن الفترة الأولى هي الفترة الممتدة من العام المالي 1992/1991 - أي مع بدايات تطبيق برنامج التكيف والتثبيت الهيكلي الذي تم بالاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي - وحتى العام المالي 1998/1997، وذلك لأنه تم خلال تلك الفترة تطبيق سياسة مالية انكماشية كانت أبرز معالمها انخفاض كبير في عجز الموازنة العامة للدولة والذي كان يبلغ في بداية تلك الفترة 6157 مليون جنيه (4.7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وانخفض في نهاية تلك الفترة إلى 2820 مليون جنيه (1% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)⁽¹⁾، وكذا تقليل النفقات العامة والتي كانت تشكل 36.3% من الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت في نهاية الفترة إلى ما نسبته 24.6% إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة الثانية فتبدأ من العام المالي التالي للفترة السابقة مباشرة 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 حيث تم اتباع سياسة مالية توسعية خلال تلك الفترة، وقد أدت تلك السياسة المالية التوسعية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والذي كان يبلغ في العام المالي السابق لتلك الفترة مباشرة 1998/1997 مبلغ 2820 مليون جنيه (1% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ليصل في العام المالي 2011/2010 لمبلغ 134460 مليون جنيه (9.8% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وكذا زيادة النفقات العامة من مبلغ 79995 مليون جنيه (26% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل في نهاية تلك الفترة إلى 401866 مليون جنيه (29.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

وأخيراً فإن الفترة الثالثة تبدأ إبان أحداث يناير 2011، أي من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2019/2018، حيث تعرضت مصر لأحداث سياسية أدت إلى اضطراب معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وعدم اتباع سياسة مالية واضحة، ونرى ذلك جلياً من خلال تذبذب بيانات المالية العامة بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر، فرغم أن بيانات الإيرادات والمصروفات والعجز المالي تتزايد كرقم مطلق إلا أنها تتراوح بين الانخفاض والارتفاع كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، حيث سجل عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي 2016/2015 مبلغ 339 مليار جنيه (12.5% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت إلى الانخفاض إثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي حتى وصلت بنهاية تلك الفترة إلى مبلغ 429 مليار جنيه (8.1% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

(1) وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يناير 2019 مجلد (15) عدد (3)، القاهرة، ص 3.

ونستعرض في كل فترة من تلك الفترات الثلاث عجز الموازنة العامة للدولة ثم استعراض الآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة ⁽¹⁾ والوزن النسبي لكل منها ثم نستعرض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ومن ثم نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لإيضاح العلاقة التي تربط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في كل فترة من تلك الفترات.

أما المبحث الثاني فيتضمن قياس العلاقة الإحصائية بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018 لبيان مدى وجود علاقة ارتباط بين آليات تمويل عجز الموازنة المختلفة والتضخم وقوة واتجاه هذه العلاقة.

وأخيراً فسوف يتم التطرق إلى إلقاء نظرة عامة على عجز الموازنة العامة وآليات تمويله ومعدلات التضخم خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018 لإيضاح التشابكات القائمة بين تلك المتغيرات خلال مجمل فترة الدراسة.

(1) تتضمن مصادر تمويل عجز الموازنة بالإضافة إلى التمويل المحلي بشقيه (المصري وغير المصري) والتمويل الخارجي بعض البنود الأخرى ذات الوزن النسبي الضئيل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

والتي تخرج عن نطاق هذا البحث نظراً لعدم ارتباطها بالظاهرة موضوع هذا البحث وهي ظاهرة التضخم، وتشمل تلك البنود " صافي حصيلة الخصخصة، المستخدم من الحساب المجمع في إهلاك جزء من سندات البنك المركزي، حسابات أخرى مستحقة الدفع، أخرى، فروق إعادة التقييم، الفرق بين القيمة الحالية والاسمية لأذون الخزانة، غير موزع". المصدر: وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. أعداد مختلفة.

المبحث الأول:

تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر

تمهيد:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل كل من عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018 ثم التطرق إلى آليات تمويل ذلك العجز وأخيراً نتناول بالتحليل تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال ذات الفترة، وذلك بغية التعرف على أوجه العلاقة بين آليات تمويل العجز والتضخم خلال تلك الفترة.

أولاً: تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى 1998/1997:

1- تطور عجز الموازنة العامة للدولة:

لقد عانى الاقتصاد المصري من أزمة مالية حادة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغ متوسط العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة 23% من الناتج المحلي واقترب ذلك بارتفاع معدلات التضخم، ولكن شهدت هذه المعدلات تحسناً ملحوظاً بسبب تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.⁽¹⁾

وقد ارتبطت تلك الإصلاحات باستخدام سياسة مالية انكماشية متشددة طبقت على الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي 1991/1990 ما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة من ما يزيد على 15% إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في ظرف أربع سنوات وهو جهد ربما لا يوجد له سوى أمثلة قليلة على المستوى العالمي في التاريخ الحديث.⁽²⁾

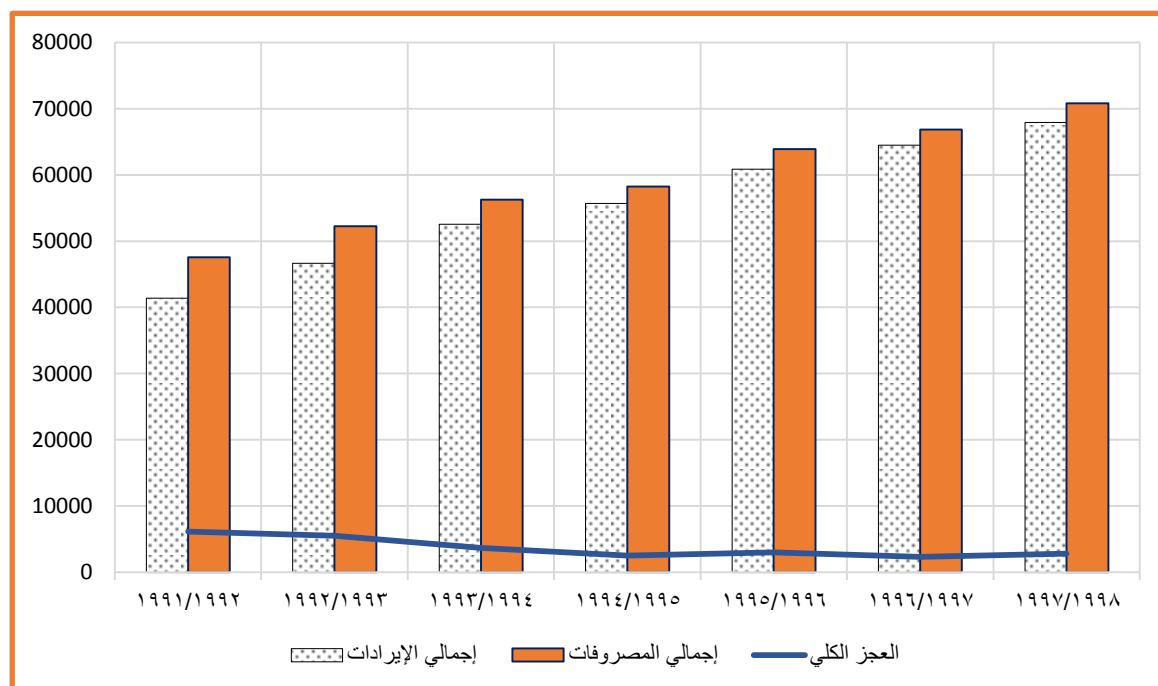
ويوضح الشكل التالي تطور إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 1998/1997:

شكل رقم (1-2)

تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة

⁽¹⁾ يونس، إيهاب محمد (أبريل 2012). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. النهضة. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني. ص 7.
⁽²⁾ أمانيان، أرفند سوبر (أكتوبر 1997). تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية لاحقة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل رقم 18. ص 3.

خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق الإحصائي.

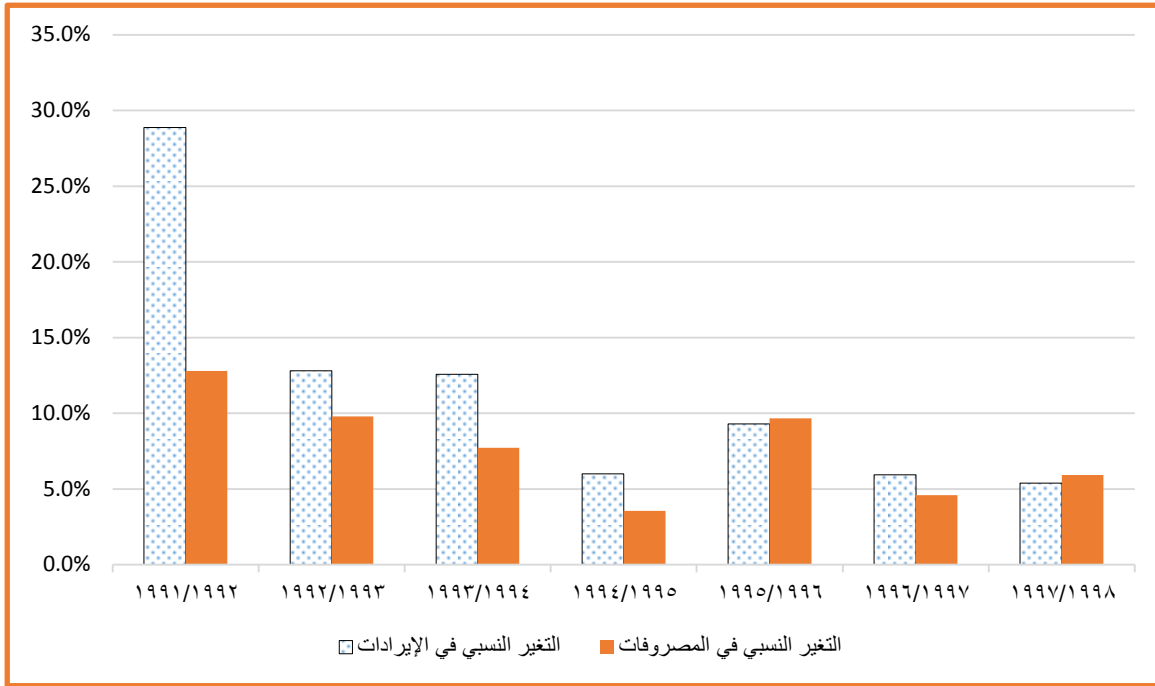
ويتضح من الشكل رقم (2-1) أنه خلال الفترة 1992/1991 إلى 1998/1997 قد نجحت سياسة الإصلاح الاقتصادي في التخفيض المستمر للعجز الكلي للموازنة العامة كرقم مطلق وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى مستويات جيدة حيث انخفض العجز الكلي للموازنة من 6157 مليون جنية (4.7% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي 1991/1990 ليصل إلى 2820 مليون جنية (1% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي 1998/1997.

كما يتضح أنه نتيجة لتطبيق تلك السياسة الانكماشية تم تخفيض المصروفات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة حيث سجلت خلال العام المالي 1992/1991 مبلغ 47563 مليون جنية (36.3% من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل خلال العام المالي 1998/1997 إلى 70783 مليون جنية (24.6% من الناتج المحلي الإجمالي).

كما انخفضت الإيرادات العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت خلال العام المالي 1992/1991 مبلغ 41406 مليون جنية (31.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في حين بلغت خلال العام المالي 1998/1997 مبلغ 67963 مليون جنية (23.6% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على الرغم من أنه قد تم خلال تلك الفترة تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون

رقم 11 لسنة 1991، وكان من المفترض أن يعقب ذلك تطوير القانون لينتقل إلى مرحلة الضريبة على القيمة المضافة إلا أن هذه الخطوة قد تأخرت كثيراً حيث صدر هذا القانون في نهاية عام 2016.

شكل رقم (2-2)
التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات
خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)

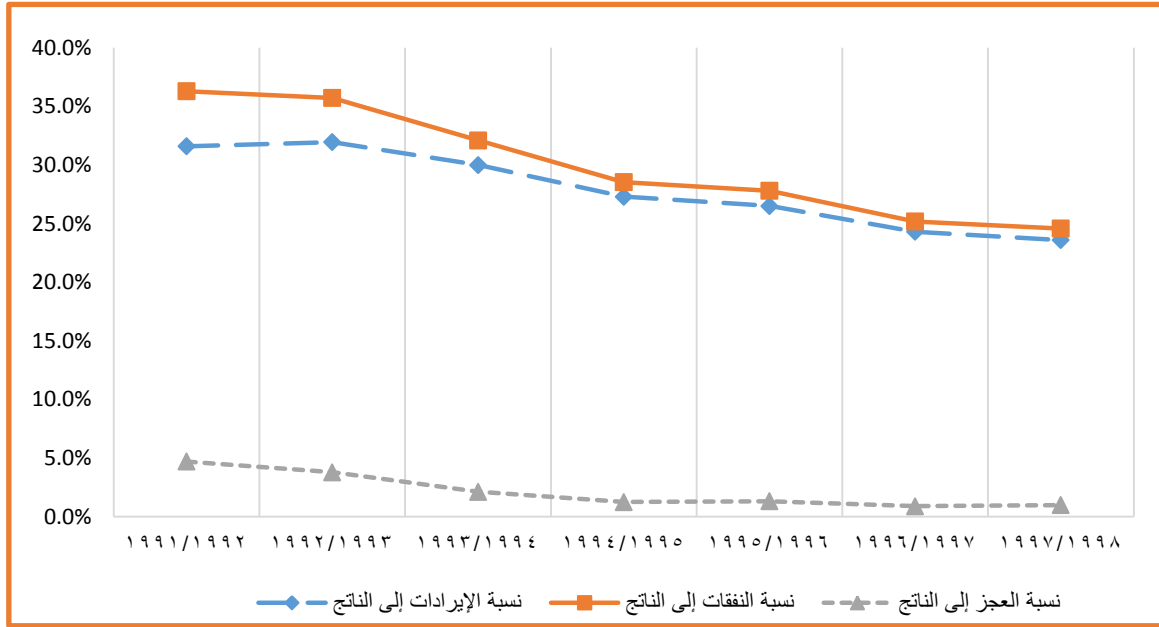


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق الإحصائي.

ويوضح الشكل رقم (2-2) التغير النسبي في كل من الإيرادات والمصروفات خلال الفترة موضع التحليل حيث زادت الإيرادات العامة بنسب أكبر من الزيادة في المصروفات العامة خلال الأعوام المالية الخمسة التالية للعام المالي 1992/1991 حيث زادت الإيرادات العامة بنسب 28.9% و 12.8% و 12.6% و 6% و 9.3% على التوالي بينما كانت النفقات العامة تزيد بنسب منخفضة نسبياً حيث زادت بنسب 12.8% و 9.8% و 7.7% و 3.6% و 9.7% على التوالي، وهو ما يوضح سبب تراجع نسب العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة، إلا أن هذه النسب قد تراجعت قليلاً خلال العامين الماليين 1997/1996 و 1998/1997 لتسجل في جانب الإيرادات 5.9 و 5.4% وتسجل في جانب المصروفات 4.6% و 5.9% على التوالي.

شكل رقم (2-3)

تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق الإحصائي.

ويتضح من الشكل رقم (2-3) التراجع المستمر في كل من نسب الإيرادات والمصروفات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس الدور الذي تلعبه المصروفات الحكومية لتنشيط الاقتصاد المصري ولذلك كان لتراجع المصروفات العامة تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع نسب الإيرادات العامة كذلك.

إن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة قد نجحت الحكومة بشكل كبير في تطبيق سياسة انكماشية فاعلة في تخفيض نسب العجز الكلي للموازنة العامة للدولة وكان لها تأثير واضح على تخفيض المصروفات العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحكومة قد أخفقت في تنشيط الإيرادات وزيادتها بالقدر المأمول فرغم زيادة الإيرادات كقيمة مطلقة واقتربها من قيمة المصروفات العامة بشكل كبير إلا أنها كانت تقل عاماً بعد عام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وإجمالاً فقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض كبير للعجز الكلي للموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلي للموازنة خلال العام المالي 1998/1997 إلى ما نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 1992/1991

وكان ذلك نتيجة لزيادة الإيرادات بنسبة أكبر من الزيادة في النفقات العامة حيث زادت الإيرادات خلال تلك الفترة بنسبة 164% مقارنة بزيادة قدرها 148% في النفقات العامة.

2- تحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي

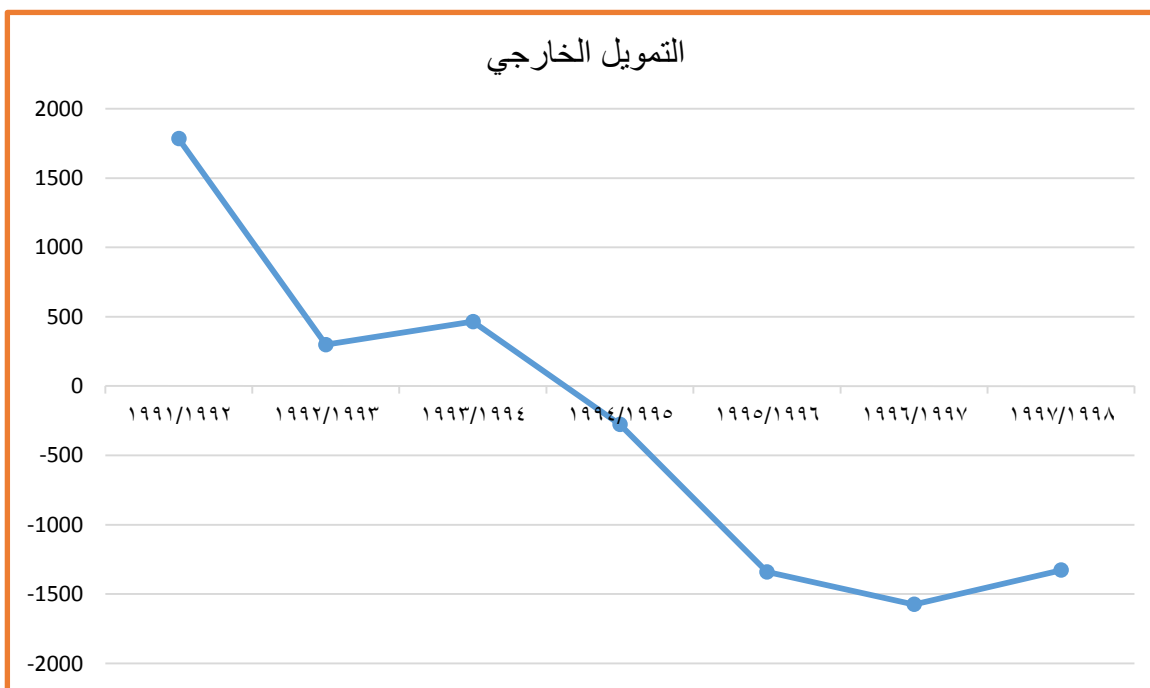
1992/1991 إلى العام المالي 1998/1997:

إن عجز الموازنة العامة سواء أكان مقصوداً أو راجعاً إلى زيادات غير عادية في النفقات العامة أو إلى انخفاض كفاءة الجهاز الضريبي أو التهرب الضريبي أو ارتفاع المتأخرات الضريبية أو حتى كان سببه سوء تقدير عند إعداد الموازنة العامة، فإن الأثر النهائي لعجز الموازنة العامة على النشاط أو الاستقرار الاقتصادي إنما يتوقف على الطريقة التي ستمول بها الدولة ذلك العجز أكثر من الطريقة التي نشأ بها ذلك الأخير. ⁽¹⁾

وعليه فسوف نتناول الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 حتى العام المالي 1998/1997، وسوف نتناول هنا التمويل الخارجي والتمويل الداخلي بشقيه المصرفي (عن طريق البنك المركزي والبنوك والشركات المالية) وغير المصرفي (من الشركات غير المالية والقطاع العائلي).

شكل رقم (2-4)

تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



⁽¹⁾ عبد اللطيف، إيمان محمد (2013). عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (2000-2010). رسالة دكتوراة — جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية قسم الاقتصاد. ص 129 نقلاً عن: Raymond E. Lombra and others (1980). Money and the Financial System. McGraw Hill, New York. Pp. 124-127

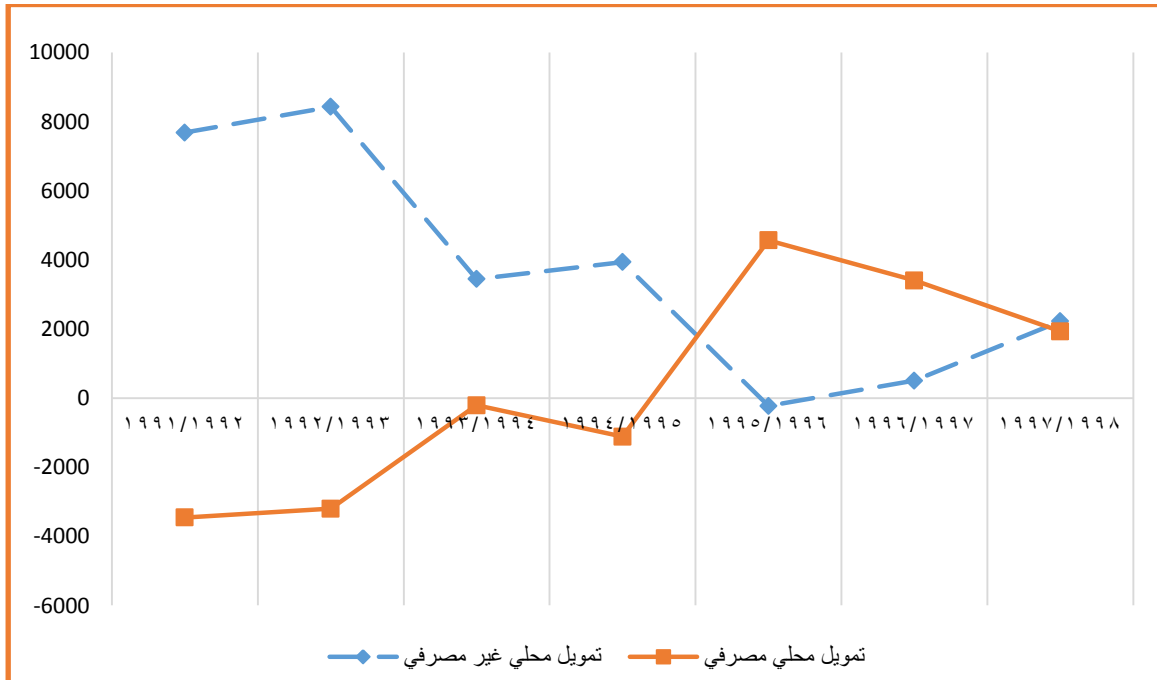
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-2) بالملحق الإحصائي.

يوضح الشكل رقم (2-4) مقدار التمويل الخارجي ونسبته إلى إجمالي التمويل خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997 حيث بلغ التمويل الخارجي خلال العام المالي 1992/1991 مبلغ 1783 مليون جنيه (30% من إجمالي التمويل) ثم انخفض هذا المبلغ خلال العام المالي 1993/1992 إلى 298 مليون جنيه (5% من إجمالي التمويل) إلا أنه ارتفع قليلاً خلال العام المالي 1994/1993 ليصل لمبلغ 464 مليون جنيه (13% من إجمالي التمويل) ثم تتابع انخفاضه بعد ذلك إلى مستويات سالبة حيث وصل خلال العام المالي 1995/1994 لمبلغ -278 مليون جنيه (-11% من إجمالي التمويل) وظل ينخفض حتى وصل في العام المالي 1998/1997 لمبلغ -1328 مليون جنيه (-47% من إجمالي التمويل).

وقد كان ذلك انعكاساً للاتجاه الذي اتخذته السياسة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة من خلال المصادر المحلية للتمويل والتوقف عن استخدام مصادر التمويل الخارجي وذلك للسيطرة على حجم الدين الخارجي الكبير والذي وصل في العام المالي 1992/1991 مبلغ 31 مليار دولار (74.3% من الناتج المحلي الإجمالي) ما أتاح للحكومة سداد جزء من مديونياتها الخارجية، بالإضافة إلى تخفيضات الدين الخارجي الناتج عن موقف مصر من حرب الخليج الثانية، وما قرره نادي باريس من إلغاء 50% من الدين العام المستحق على مصر لدول النادي.⁽¹⁾

شكل رقم (2-5)

تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



(١) العيسوي، إبراهيم (2007). الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: مرجع سبق ذكره. ص 381.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-3) بالملحق الإحصائي.

ويتضح من الشكل رقم (2-5) أن التمويل غير المصرفي سجل خلال العام المالي 1992/1991 مبلغ 7678 مليون جنيه (182% من إجمالي التمويل المحلي) بينما سجل التمويل المصرفي مبلغ - 3456 مليون جنيه (-82% من إجمالي التمويل المحلي)، ثم انخفض التمويل غير المصرفي ليصل خلال العام المالي 1994/1993 ليصل لمبلغ 3444 مليون جنيه (107% من إجمالي التمويل المحلي) وفي المقابل سجل التمويل المصرفي في نفس العام مبلغ -211 مليون جنيه (-7% من إجمالي التمويل المحلي).

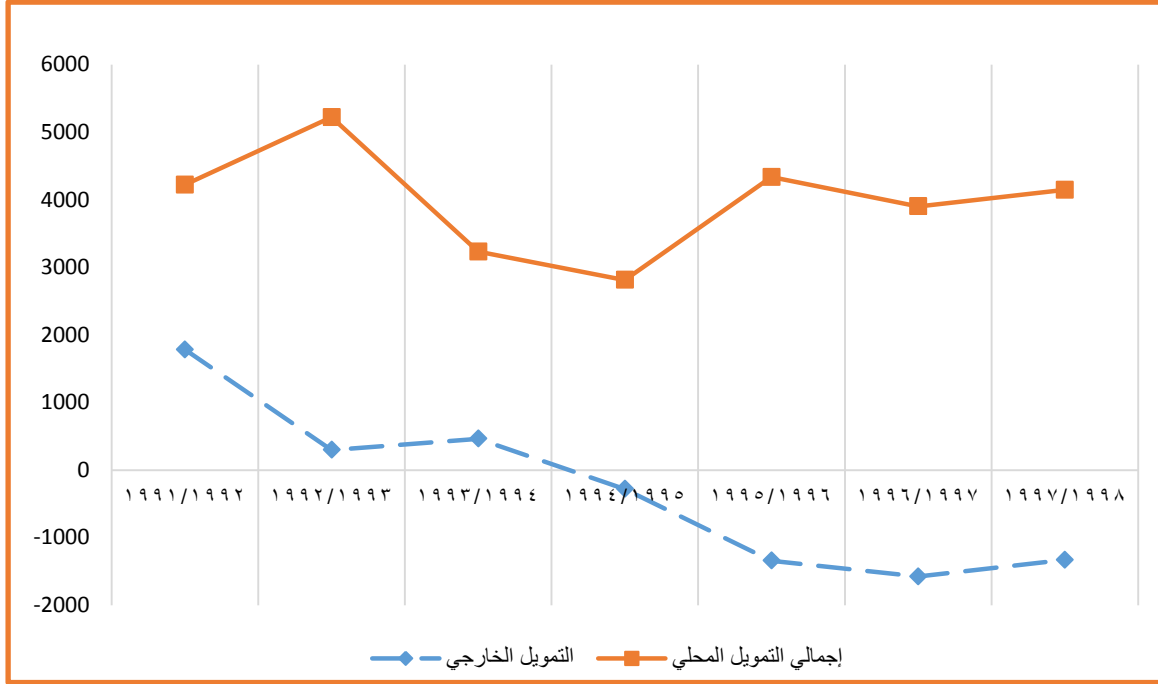
ثم توالى الانخفاض في التمويل غير المصرفي خلال العام المالي 1996/1995 ليصل لمبلغ -229 مليون جنيه (-5% من إجمالي التمويل المحلي) بينما كان التمويل المصرفي يقدر بمبلغ 4565 مليون جنيه (105% من إجمالي التمويل المحلي)، إلا أنه خلال العامين الماليين 1997/1996 و1998/1997 ارتفع التمويل غير المصرفي ليسجل خلال العام المالي 1998/1997 مبلغ 2219 مليون جنيه (53% من إجمالي التمويل المحلي) بينما انخفض التمويل المصرفي ليسجل مبلغ 1929 مليون جنيه (47% من إجمالي التمويل المحلي).

كما يتضح من الشكل رقم (2-5) طبيعة العلاقة العكسية بين التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997، حيث نجد أنه نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي كان يقضي بأن يتم التوقف عن تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي والاعتماد في معظم الأعوام المالية خلال تلك الفترة على التمويل المحلي غير المصرفي فيما عدا العامين الماليين 1996/1995 و1997/1996 حيث تم الاعتماد على التمويل المحلي المصرفي والذي يتم اللجوء إليه عادة نظراً لعدم التمكن من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من المصادر الأخرى للتمويل حيث أنه يمثل الملجأ الأخير للحكومة لتمويل عجز الموازنة، أما في العام المالي 1998/1997 فقد تساوى تقريباً استخدام التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

شكل رقم (2-6)

تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (2-4) و(3-4) بالملحق الإحصائي.

ويتضح من الشكل رقم (2-6) أن التمويل الخارجي قد شهد انخفاضاً مستمراً ومتزايداً خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997 حيث انخفض من مبلغ 1783 مليون جنيه (1.4% من الناتج المحلي الإجمالي) حتى وصل خلال العام المالي 1998/1997 لمبلغ -1328 مليون جنيه (-0.5% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو انعكاس للسياسة المالية الانكماشية التي تبنتها الدولة خلال تلك الفترة.

أما التمويل المحلي فقد شهد انخفاضاً أيضاً خلال تلك الفترة حيث سجل خلال العام المالي 1992/1991 مبلغ 4222 مليون جنيه (3.2% من الناتج المحلي الإجمالي) وانخفض ليسجل خلال العام المالي 1998/1997 مسجلاً مبلغ 4148 مليون جنيه (1.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نتيجة للسياسة المالية الانكماشية التي تبنتها الدولة خلال تلك الفترة الذي أدى إلى الانخفاض المستمر لعجز الموازنة العامة لدولة حتى بلغ (1% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي 1998/1997، وهو ما انعكس على انخفاض التمويل بشقيه المحلي والخارجي.

3- تحليل العلاقة بين التضخم وآليات تمويل عجز الموازنة خلال الفترة من العام المالي

1992/1991 إلى العام المالي 1998/1997:

من الافتراضات التي تلقى دعماً أمبريقياً جيداً أن وراء التضخم المرتفع والمزمن في الدول النامية عجوزات كبيرة في موازنتها العامة ⁽¹⁾ فعجز الموازنة يؤثر على النقود وبالتالي على التضخم بالإضافة إلى أن التضخم المرتفع يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن توقيت فرض الضرائب يختلف عن توقيت تحصيلها (ظاهرة التباطؤ في جمع الضرائب)، وبالتالي فإذا كان معدل التضخم مرتفعاً فإنه يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة معدل التضخم وهكذا، وذلك ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية أثر أوليفرا - تانزي ⁽²⁾.

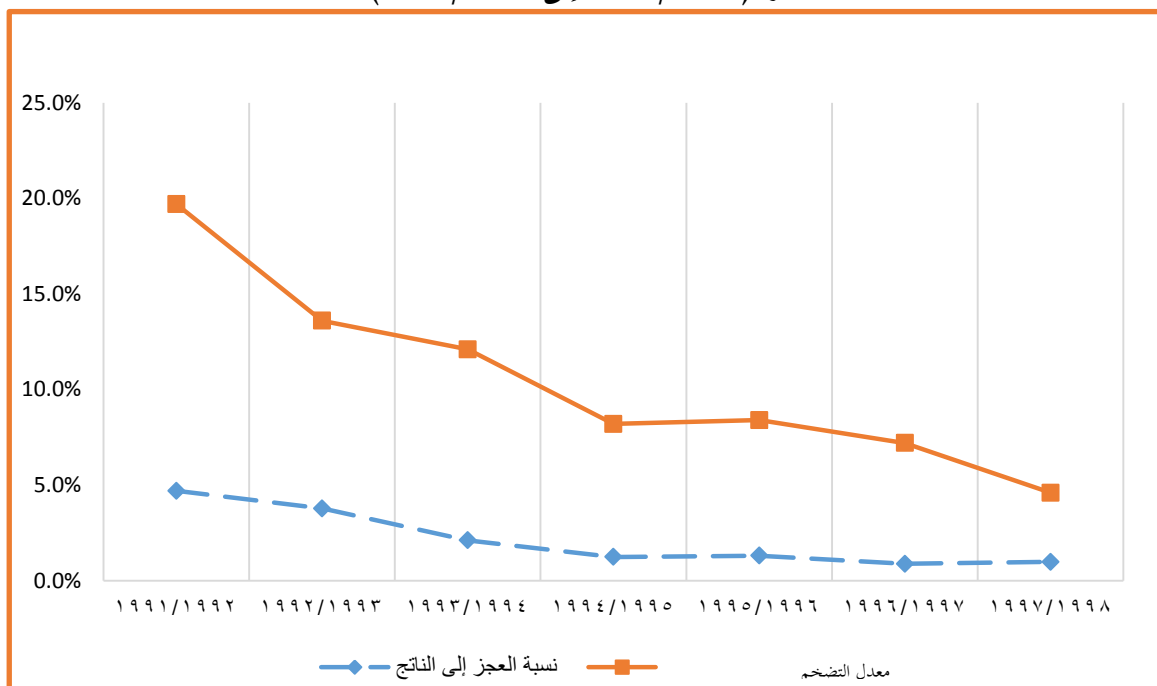
ويوضح الشكل التالي معدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من العام المالي

1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997

شكل رقم (2-7)

تطور معدل التضخم ونسبة العجز الكلي للموازنة العامة

خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (1-4)، (4-4) بالملحق الإحصائي.

⁽¹⁾ العيسوي، إبراهيم (2007). الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: مرجع سبق ذكره. ص 336 نقلاً عن: IMF. Research Bulletin. Vol. 6 no. 1,

March 2005 حيث يحيل إلى نتائج الدراسة التالية في هذا الشأن: L.A. Catao and M.E. Terrones Silva. Fiscal deficits and inflation.

IMF Working Paper. No. 03765. 2003.

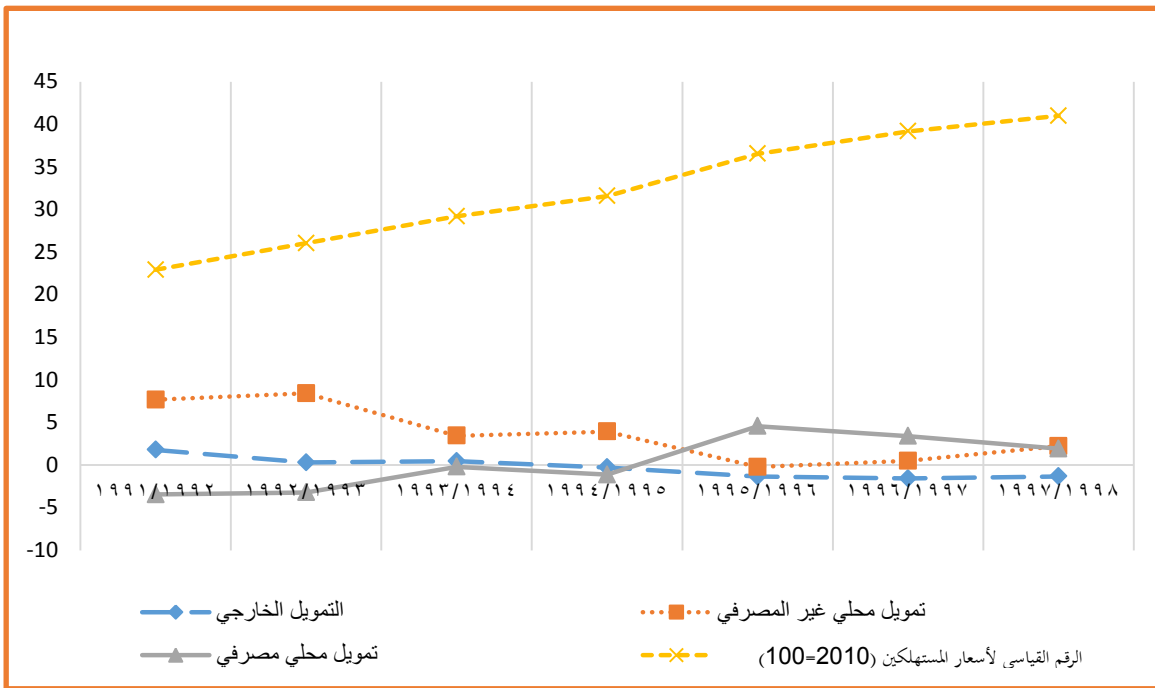
⁽²⁾ عبد اللطيف، إيمان محمد. عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة (2000-2010). مرجع سبق ذكره. 2013. ص 18.

ويتضح من الشكل رقم (2-7) أن الاتجاه العام لكل من التضخم والعجز الكلي للموازنة العامة هو الانخفاض حيث سجل التضخم في العام المالي 1992/1991 نسبة 19.7% بينما بلغ العجز الكلي للموازنة العامة 4.7% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وواصل العجز الكلي للموازنة الانخفاض حتى وصل في العام المالي 1998/1997 إلى 1% إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا شهدت نسب التضخم انخفاضاً متواصلاً حتى وصلت في العام المالي 1998/1997 نسبة 4.6%.

ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى السياسة المالية الانكماشية المتبعة خلال تلك الفترة والتي أثرت بشكل كبير على انخفاض العجز الكلي للموازنة كما كان لها تأثير على خفض معدلات التضخم نظراً لانخفاض في جانب الطلب وكذا عدم الاعتماد على الإصدار النقدي لتمويل الموازنة العامة حيث تم اللجوء خلال معظم تلك الفترة إلى التمويل المحلي غير المصرفي لتمويل الموازنة العامة للدولة.

شكل رقم (2-8)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي والمصرفي
خلال الفترة (1992/1991 إلى 1998/1997)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول أرقام (1-4)، (2-4)، (3-4)، (4-4) بالملحق الإحصائي.

وحيث أن معدلات التضخم تعتمد على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فيتضح من الشكل (2-8) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2010 سنة الأساس) كان يتزايد ببطء خلال تلك الفترة حيث سجل 22.9 في العام المالي 1992/1991 بينما سجل 40.9 في العام المالي 1998/1997.

كما يتضح أنه خلال تلك الفترة فقد شهد التمويل الخارجي انخفاضاً ملحوظاً نتيجة اتجاه الحكومة إلى تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي لعجز الموازنة رغبة في تخفيض الدين الخارجي، وكذا شهد التمويل المحلي غير المصرفي انخفاضاً خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 حتى العام المالي 1996/1995 ثم شهد ارتفاعاً خلال العامين الماليين التاليين، بينما شهد التمويل المحلي المصرفي ارتفاعاً خلال تلك الفترة حيث سجل في العام المالي 1992/1991 مبلغ -3.4 مليار جنيه ليسجل خلال العام المالي 1996/1995 مبلغ 4.5 مليار جنيه لينخفض خلال العامين الماليين التاليين حيث وصل في العام المالي 1998/1997 لمبلغ 1.9 مليار جنيه.

ثانياً- تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى 2011/2010:

1- تطور عجز الموازنة العامة للدولة:

سوف يتم تقسيم تحليل بيانات عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة إلى مرحلتين تبدأ الأولى من العام المالي 1999/1998 حتى العام المالي 2005/2004، وأما الثانية فتبدأ من العام المالي 2006/2005 وحتى العام المالي 2011/2010 وذلك نظراً للتغيرات التي طرأت على تبويب الموازنة العامة للدولة ليتفق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS 2001 لصندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

1-1- عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 1999/1998 حتى 2005/2004:

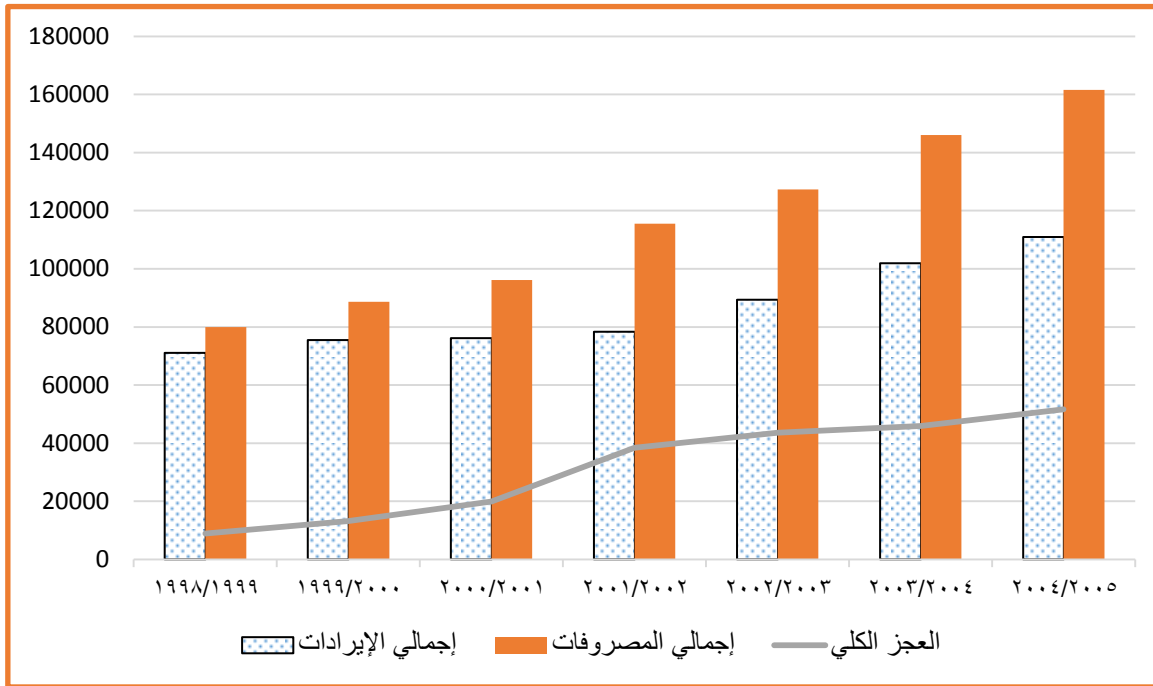
بالرغم من نجاح السياسة المالية الانكماشية خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997 في تخفيض نسب المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، إلا أنه بدءاً من العام المالي 1999/1998 بدأت الحكومة في التخلي تدريجياً عن تلك السياسة المالية الانكماشية، وانتهاج سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، حيث قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى التي كان لها أكبر الأثر في زيادة المصروفات⁽²⁾.

وأُسفرت هذه السياسة المالية التوسعية عن زيادة متواصلة لعجز الموازنة العامة للدولة، ويوضح الشكل التالي تطور إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى العام المالي 2005/2004:

⁽¹⁾ صدر القانون رقم 87 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة، بما يكفل إعداد تبويب جديد للموازنة العامة للدولة يتفق مع المعايير الدولية ويتسم بالوضوح والشفافية.

⁽²⁾ قامت الحكومة بتنفيذ عدة مشروعات كبرى تم ضخ بها مبالغ مالية كبيرة، وهي مشروعات توشكى، ومشروع تنمية شمال سيناء، ومشروع ميناء شرق التفريعة ببورسعيد، ومشروع التنمية الصناعية لمنطقة شمال وغرب خليج السويس.

شكل رقم (2-9)
تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة
خلال الفترة (1999/1998 إلى 2005/2004)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-9) أنه بداية من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2005/2004 بدأت الحكومة في انتهاج سياسة مالية توسعية وهو ما أدى إلى زيادة العجز الكلي للموازنة العامة كرقم مطلق وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل العجز الكلي خلال العام المالي 1999/1998 مبلغ 8923 مليون جنيه (2.9% من الناتج المحلي الإجمالي) وارتفع ليصل خلال العام المالي 2005/2004 مبلغ 51643 مليون جنيه (9.6% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وعلى الرغم من زيادة الإيرادات العامة كرقم مطلق خلال تلك الفترة حيث سجلت خلال العام المالي 1999/1998 مبلغ 71072 مليون جنيه (23.1% من الناتج المحلي الإجمالي) وارتفعت لتصل خلال العام المالي 2005/2004 إلى 110864 مليون جنيه (20.6% من الناتج المحلي الإجمالي) إلا أنها ظلت تتراجع كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض قدرة الحكومة على تحصيل مستحققاتها وتزايد معدلات التهرب الضريبي واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

أما بالنسبة إلى المصروفات فقد زادت خلال تلك الفترة زيادة كبيرة سواء كرقم مطلق أو كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت خلال العام المالي 1999/1998 مبلغ 79995 مليون جنيه (26% من الناتج المحلي الإجمالي) وظلت ترتفع خلال تلك الفترة حتى وصلت خلال العام المالي 2005/2004 إلى 161611 مليون جنيه (30% من الناتج المحلي الإجمالي).

شكل رقم (2-10)
التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات
خلال الفترة (1999/1998 إلى 2005/2004)



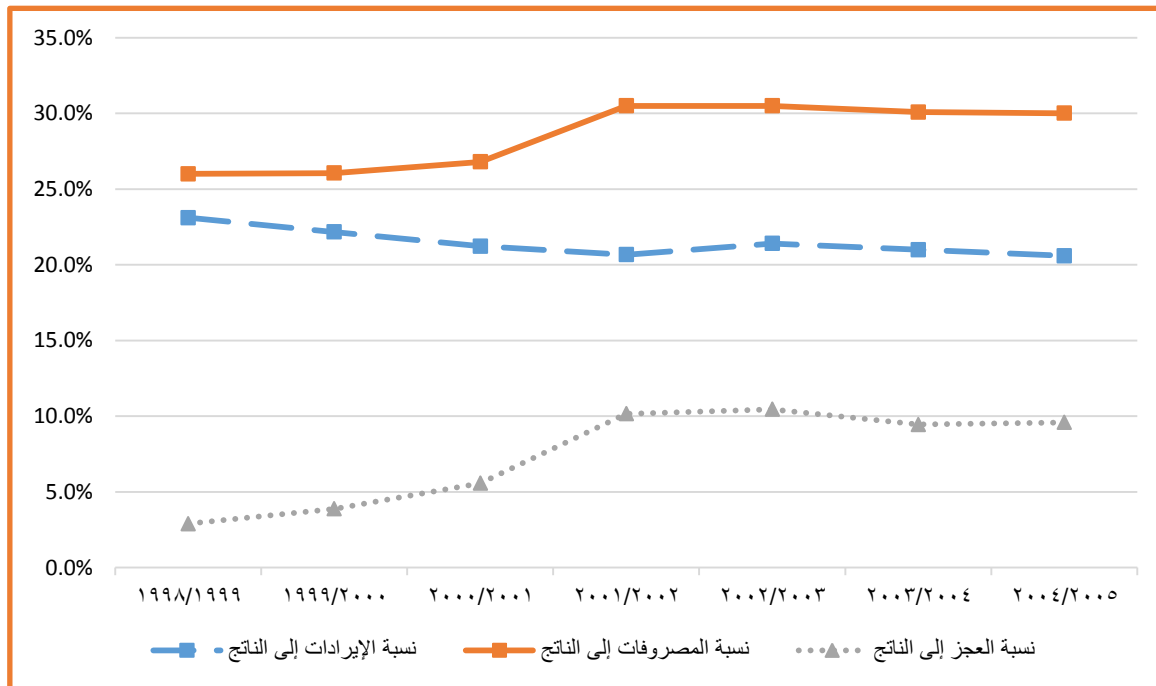
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (4-1) بالملحق.

ويوضح الشكل رقم (2-10) التغير النسبي للإيرادات والنفقات العامة من عام إلى آخر خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى العام المالي 2005/2004، حيث يتضح الزياد الكبيرة في التغير النسبي للمصروفات خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى العام المالي 2002/2001 حيث سجلت قيم الزيادة خلال تلك الفترة 13% و 10.8% و 8.5% و 20.2% على التوالي بينما كانت تسجل قيم التغير النسبي للإيرادات خلال تلك الفترة زيادة طفيفة قدرها 4.6% و 6.1% و 1% و 2.9% على التوالي وهو ما أدى إلى زيادة العجز الكلي للموازنة ليصل خلال العام المالي 2002/2001 إلى 38486 مليون جنيه بنسبة (10% من الناتج المحلي الإجمالي).

في حين زادت الإيرادات بنسبة 14.1% خلال العام المالي 2003/2002 بينما بلغت زيادة المصروفات نسبة 10.2% لكن سرعان ما عاودت المصروفات العامة الزيادة بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة خلال العامين الماليين 2004/2003 و 2005/2004 لتسجل 14.7% و 10.7% مقارنة بزيادة قدرها 14% و 8.8% نسب الزيادة في الإيرادات العامة على التوالي.

شكل رقم (2-11)

تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1999/1998 إلى 2005/2004)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويلاحظ من الشكل رقم (2-11) الانخفاض المستمر في نسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجع الإيرادات من 23.1% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 1999/1998 إلى نسبة 20.6% خلال العام المالي 2005/2004 في حين كانت هناك ارتفاع في نسب المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت خلال العام المالي 1999/1998 نسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي وظلت ترتفع حتى بلغت 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2005/2004.

إن الإنجاز الذي تحقق خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على صعيد ضبط أوضاع المالية العامة وتخفيض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة قد تلاشى تدريجياً نتيجة انتهاز سياسة مالية توسعية لم تراعى الأوضاع المالية للموازنة العامة للدولة.

وقد ساعد على زيادة العجز الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أواخر عام 1997 و 1998، لاسيما هبوط عائدات تصدير النفط لانخفاض أسعاره عالمياً وانخفاض الفائض النفطي المتاح للتصدير، وكذلك هبوط عائدات السياحة في أعقاب الهجوم الإرهابي على السياح في الأقصر، وكذلك انتقال عدوى خروج الأموال من البورصات الآسيوية إلى البورصات العربية.⁽¹⁾

1-2- عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 2006/2005 حتى 2011/2010:

خلال العام المالي 2006/2005 نفذت الحكومة المصرية عدداً من الإصلاحات المرتبطة بالمالية العامة⁽²⁾ كان من أبرزها تطوير إعداد الموازنة العامة للدولة حيث تقرر تحديث التصنيف والتبويب المعمول به وفقاً للقانون رقم 53 لسنة 1973 بهدف إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على الموازنة العامة للدولة، وفقاً لمفاهيم مطبقة ومتفق عليها دولياً والمتمثل في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، حيث تم تعديل تقسيم الموازنة العامة للدولة لتتماشى مع التبويب الدولي من حيث التقسيم الاقتصادي والوظيفي والإداري، مع زيادة التفاصيل لزيادة الدقة في تقدير اعتمادات الموازنة وإضفاء مزيداً من الشفافية عند إعداد وتنفيذ الموازنة، مع إدراج اعتمادات إجمالية لبعض الجهات واحتياجات عامة لمواجهة الالتزامات الحتمية والقومية أو الطارئة أو الالتزامات التي لم تتم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة، كذلك فإن إعداد الموازنة العامة للدولة أصبح يتم وفقاً للنظام النقدي وليس نظام الاستحقاق بما في ذلك العمليات المتعلقة بشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)⁽³⁾.

(1) العيسوي، إبراهيم. الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: مرجع سبق ذكره. ص 329

(2) تمثلت أهم القوانين المرتبطة بإصلاح المالية العامة والصادرة خلال عام 2005 في الآتي:

صدر القانون رقم 87 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973.

صدر القانون رقم 9 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات.

صدر القانون رقم 91 لسنة 2005 بشأن الضرائب على الدخل.

صدر القانون رقم 95 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963.

لمزيد من التفاصيل:

يونس، إيهاب محمد (أبريل ٢٠١٢). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. النهضة. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني. ص 11 - 14.

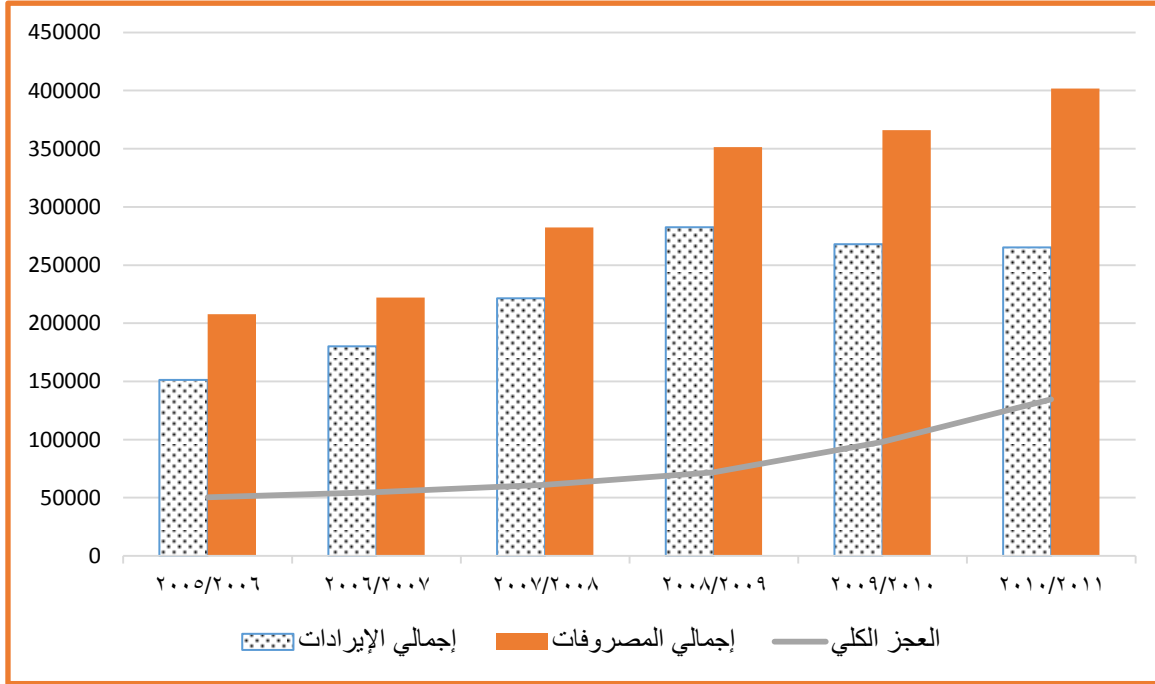
(3) لمزيد من التفاصيل:

- وزارة المالية. دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (2016). القاهرة. ص 29 - 30.

- الحسيني، إسراء عادل السيد أحمد (2014). العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. أطروحة (دكتوراة). كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. ملحق أ. ص 1 - 12.

شكل رقم (2-12)
تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة
خلال الفترة (2006/2005 إلى 2011/2010)

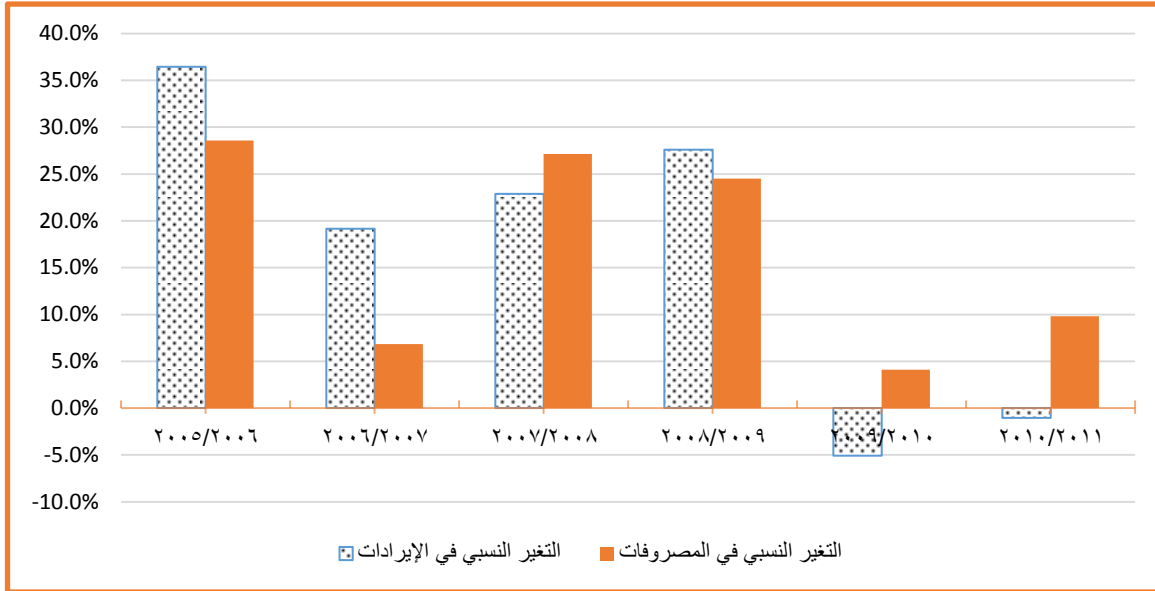


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-12) استمرار انتهاج سياسة مالية توسعية خلال الفترة من العام المالي 2006/2005 وحتى العام المالي 2011/2010 ما أدى إلى زيادة العجز الكلي للموازنة العامة كرقم مطلق وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل العجز الكلي خلال العام المالي 2006/2005 مبلغ 50385 مليون جنيه (8.2% من الناتج المحلي الإجمالي) وارتفع ليصل خلال العام المالي 2011/2010 مبلغ 134460 مليون جنيه (9.8% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وعلى الرغم من انخفاض المصروفات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 33.6% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2006/2005 لتصل إلى 29.3% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2011/2010، إلا أن الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بشكل أكبر من 24.5% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2006/2005 لتصل إلى 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011/2010.

شكل رقم (2-13)
التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات
خلال الفترة (2006/2005 إلى 2011/2010)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويوضح الشكل رقم (2-13) التغير النسبي للإيرادات والنفقات العامة من عام إلى آخر خلال الفترة من العام المالي 2006/2005 إلى العام المالي 2011/2010، حيث زادت الإيرادات العامة بنسب أكبر من الزيادة في المصروفات العامة خلال الأعوام المالية 2006/2005 و 2007/2006 و 2008/2009 لتسجل 14.1% و 36.4% و 19.1% و 27.6% بينما سجلت المصروفات خلال تلك السنوات 10.2% و 28.6% و 6.8% و 24.5% على التوالي.

بينما زادت المصروفات العامة خلال العام المالي 2008/2007 بنسبة 27.1% مقارنة بزيادة قدرها 22.9% للإيرادات العامة في ذات العام، كما زادت المصروفات بنسب تفوق الزيادة في الإيرادات خلال العامين الماليين 2010/2009 و 2011/2010 حيث زادت المصروفات خلال هذين العامين بنسب 4.1% و 9.8% بينما تراجعَت الإيرادات العامة لتشهد نمواً سالباً قدره -5.1% و -1.1% على التوالي نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية⁽¹⁾ وكذا التأثير بالأحداث بالمنطقة العربية على الصعيدين

(1) تراجعَت الإيرادات العامة في معظم دول العالم تأثراً بالأزمة المالية العالمية حيث انخفضت الإيرادات الضريبية في معظم دول العالم في تلك الفترة من نسبة 14.9% إلى إجمالي الناتج في عام 2007 حتى وصلت لنسبة 13.1% في عام 2009، وتحسنت قليلاً بعد ذلك لتسجل في عام 2011 نسبة 13.8%. المصدر: بيانات البنك الدولي، منشورة بالموقع الإلكتروني:

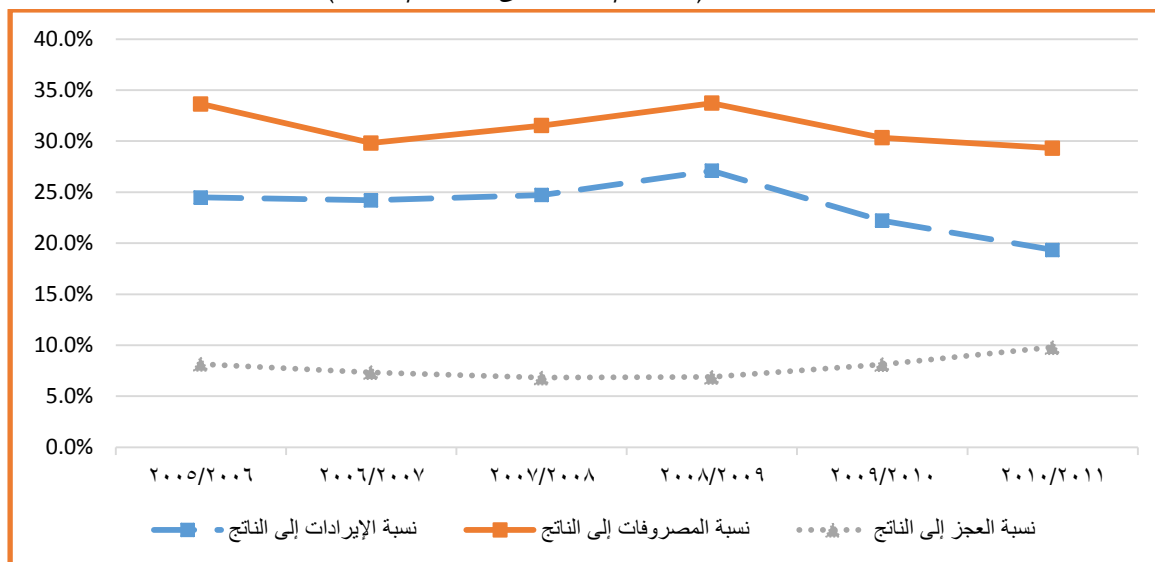
السياسي والاقتصادي، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة عجز الموازنة العامة للدولة مرة أخرى خلال هذين العامين ليصل إلى 8.1% و 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

شكل رقم (2-14)

تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة

إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (2006/2005 إلى 2011/2010)



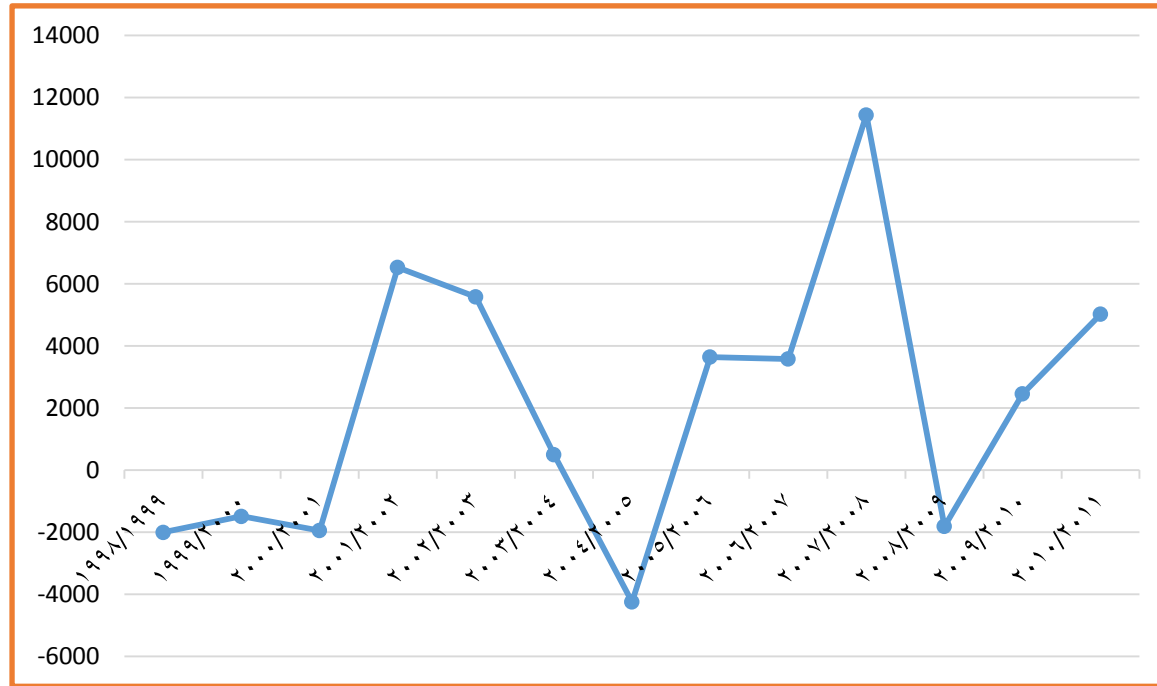
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويلاحظ من الشكل رقم (2-14) الانخفاض المستمر في نسب الإيرادات والمصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت الإيرادات من 24.5% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2006/2005 حتى بلغت 19.3% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2011/2010 وبالمثل كان هناك انخفاض نسب المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت خلال العام المالي 2006/2005 نسبة 33.6% من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت إلى 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2011/2010.

2- تحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى العام المالي 2011/2010:

شكل رقم (2-15)
تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (1999/1998 إلى 2011/2010)

(بالمليون جنيه)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4) بالملحق.

ويوضح الشكل رقم (2-15) التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 ونسبته إلى إجمالي التمويل، حيث ظل التمويل الخارجي في مستوى متقارب خلال الثلاث سنوات الأولى من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2001/2000 حيث ظل يتراوح بين -2001 مليون جنيه و-1487 مليون جنيه و-1946 مليون جنيه على التوالي بنسب -24% و-10% و-7% من إجمالي التمويل على التوالي.

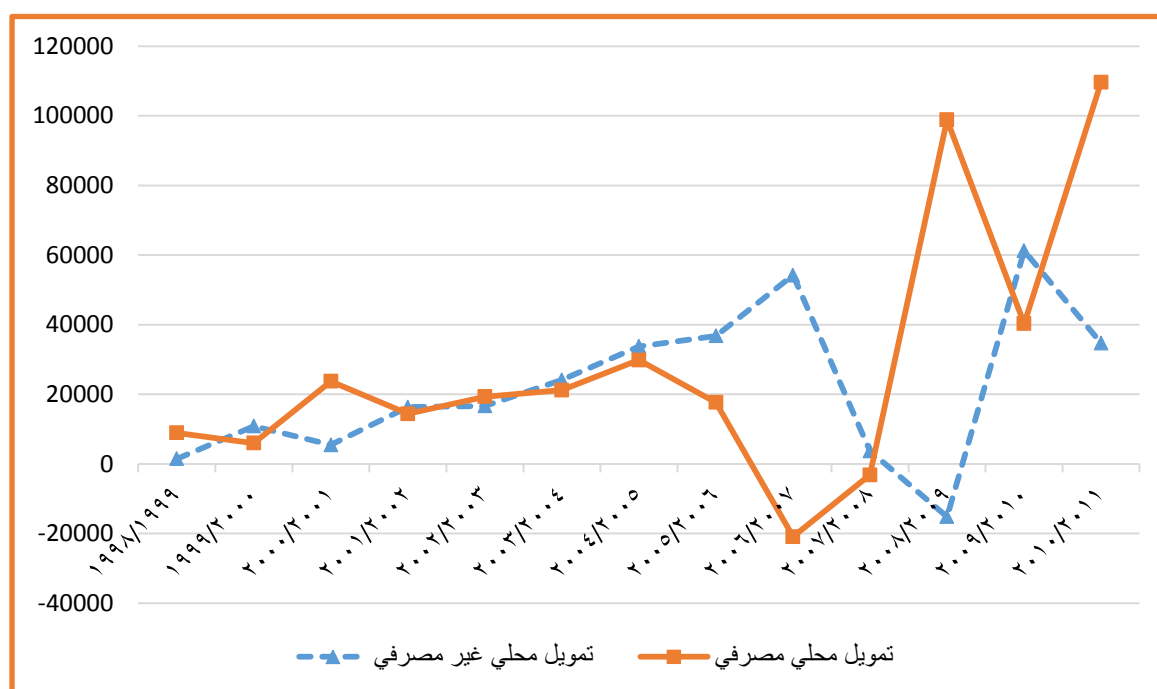
إلا أن التمويل الخارجي شهد ارتفاعاً للمرة الأولى خلال العام المالي 2002/2001 ليسجل مبلغ 6527 مليون جنيه (18% من إجمالي التمويل) ثم اتجه إلى الانخفاض بشكل كبير حتى وصل في العام المالي 2006/2005 لمبلغ -4243 (7% من إجمالي التمويل) ثم عاود الاتجاه للارتفاع بشكل متواصل حتى وصل في العام المالي 2008/2007 لمبلغ 11439 مليون جنيه (96% من إجمالي التمويل) ثم انخفض بشكل كبير خلال العام المالي التالي 2009/2008 ليسجل مبلغ

-1812 مليون جنيه (-2% من إجمالي التمويل) ولكنه عاود الارتفاع خلال العامين الماليين التاليين حتى وصل في نهاية الفترة خلال العام المالي 2011/2010 لمبلغ 5022 مليون جنيه (3% من إجمالي التمويل) وهو ما أدى إلى زيادة طفيفة في الدين الخارجي ليصل في يونيو 2011 لمبلغ 34.9 مليار دولار (15.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)⁽¹⁾.

شكل رقم (2-16)

تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (1999/1998 إلى 2011/2010)

(بالمليون جنيه)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-3) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-16) ارتفاع كل من التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 ولكن بمعدلات مختلفة من عام إلى آخر، حيث نجد أنه في بعض السنوات يتم الاعتماد على التمويل المحلي المصرفي بينما في سنوات أخرى يتم اللجوء إلى التمويل المحلي غير المصرفي فخلال العامين الماليين 1999/1998 و 2000/1999 كان التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) في أدنى مستوياته خلال تلك الفترة حيث سجل مبلغ 10356 مليون جنيه و 16835 مليون جنيه على التوالي.

أما خلال السنوات المالية الثلاث التالية فقد ارتفع كل من التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي حتى وصلا في العام المالي 2005/2004 لمبلغ 29819 مليون جنيه و33750 مليون جنيه على التوالي ليشكلا معاً ما نسبته 107% من إجمالي التمويل، لتشهد الفترة التالية الاعتماد المتزايد على التمويل غير المصرفي حتى وصل في العام المالي 2007/2006 مبلغ 54212 مليون جنيه (163% من إجمالي التمويل المحلي) بينما وصل التمويل المصرفي إلى -20926 مليون جنيه.

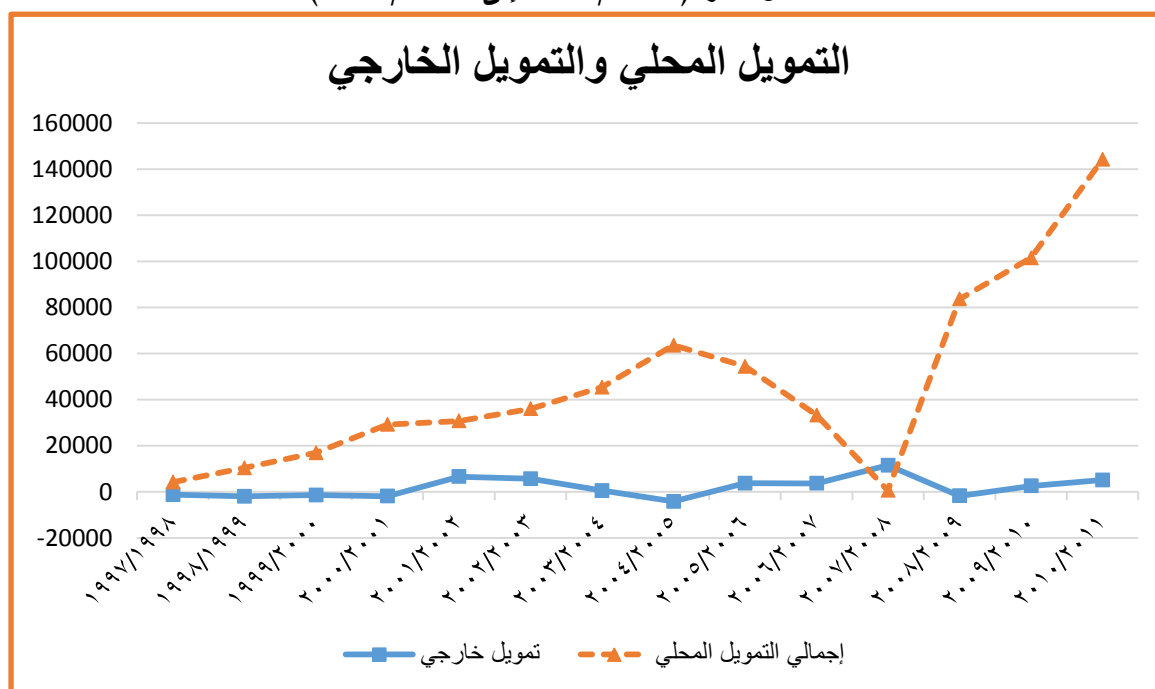
ويلاحظ أنه في العام المالي 2008/2007 قد انخفض التمويل المحلي بشكل كبير ليسجل 527 مليون جنيه وبنسبة (4% من فقط إجمالي التمويل) ويرجع ذلك إلى تمويل العجز في تلك السنة المالية باستخدام مبلغ 38970 مليون جنيه من "الحساب المجمع في إهلاك جزء من سندات البنك المركزي" بالإضافة إلى استخدام مبلغ 14791 مليون جنيه من مصادر تمويل "أخرى" ⁽¹⁾.

وظلت السنوات المالية التالية تشهد تذبذباً بين الاعتماد على التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي حتى وصل التمويل غير المصرفي خلال العام المالي 2011/2010 مبلغ 34712 مليون جنيه (24% من إجمالي التمويل المحلي) بينما كان التمويل المصرفي مبلغ 109583 مليون جنيه (76% من إجمالي التمويل المحلي).

شكل رقم (2-17)

تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة (1999/1998 إلى 2011/2010)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (2-4)، (3-4) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-17) أن التمويل الخارجي يتخذ مساراً مستقراً إلى حد كبير خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 ولم يطرأ عليه تغيرات كبيرة سوى انخفاضاً في العام المالي 2003/2002 و 2005/2004 حيث سجل -4316 مليون جنيه و -4243 مليون جنيه على التوالي، بينما شهد ارتفاعاً في العام المالي 2008/2007 بلغ 11439 مليون جنيه (1.3% من الناتج المحلي الإجمالي) ثم انخفض في الأعوام التالية حتى سجل في العام المالي 2011/2010 مبلغ 5022 مليون جنيه (0.4% من الناتج المحلي الإجمالي).

بينما نجد أن التمويل المحلي فقد شهداً ارتفاعاً مستمراً خلال تلك الفترة حيث سجل خلال العام المالي 1999/1998 مبلغ 10356 مليون جنيه (3.4% من الناتج المحلي الإجمالي) حتى وصل في العام المالي 2005/2004 مبلغ 63569 مليون جنيه (11.8% من الناتج المحلي الإجمالي) ولم ينخفض إلا في العام الماليين التاليين حتى وصل في العام المالي 2008/2007 مبلغ 527 مليون جنيه (0.1% من الناتج المحلي الإجمالي) ثم عاود الارتفاع الكبير حتى وصل في العام المالي 2011/2010 ليسجل مبلغ 144295 مليون جنيه (10.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة كانت الحاجة إلى التمويل تتزايد بصورة كبيرة ومستمرة نظراً للسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة خلال تلك الفترة، ويلاحظ أيضاً أنه تم الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل المحلي.

3- تحليل العلاقة بين التضخم وآليات تمويل عجز الموازنة خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 إلى العام المالي 2011/2010:

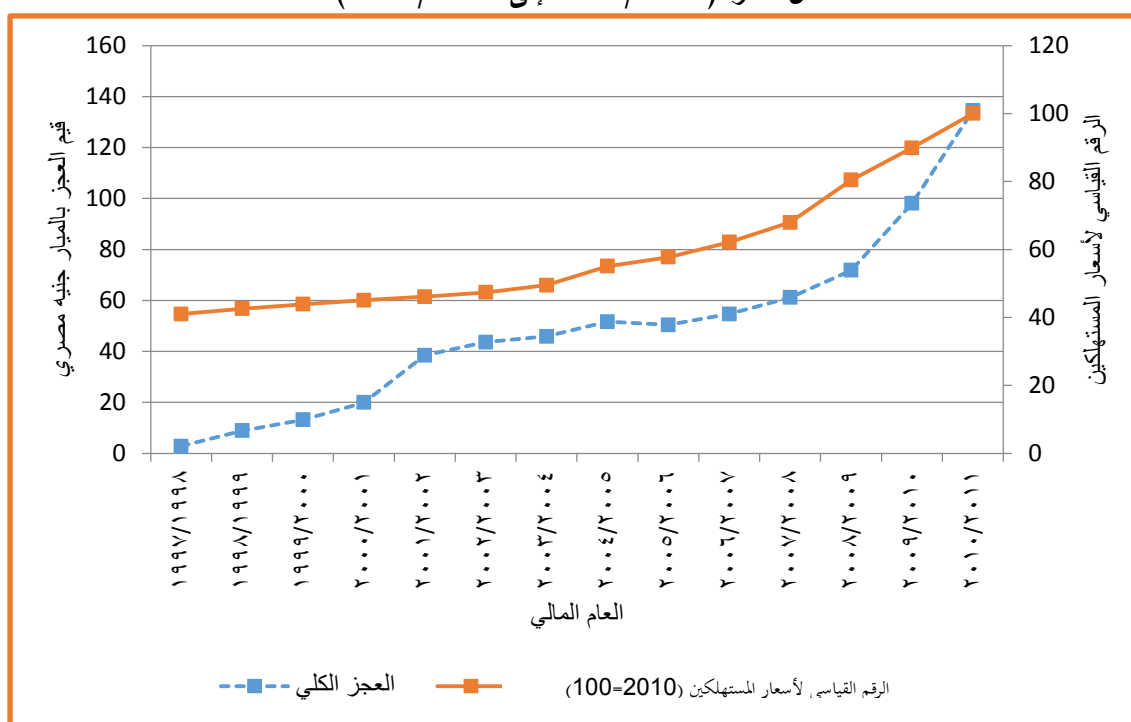
لقد تحولت السياسة المالية الانكماشية التي طبقت حتى العام المالي 1998/1997 إلى سياسة توسعية بعد تلك السنة مما أدى إلى زيادة نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من 1% في 1998/1997 إلى 10.5% في العام المالي 2003/2002 ثم إلى 9.8% في العام المالي 2011/2010 وفي الوقت ذاته ظل توجه السياسة النقدية انكماشياً مع ضخ جرعات كبيرة من السيولة لأجل قصير وكان من أبرز نتائج هاتين السياستين تعميق الركود الاقتصادي وعدم استقرار سعر الصرف وانخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية، مع ارتفاع معدل التضخم⁽¹⁾.

(¹) El-Refaie, Faika (April 2001). The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt. WP. 54. ECES.,p 2.

ولا شك أن السياسة المالية التوسعية قد ألقت بظلالها على الضغوط التضخمية الناتجة عن استخدام الآليات المالية المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010، ويوضح الشكل التالي التضخم في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

شكل رقم (2-18)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والعجز الكلي للموازنة العامة
خلال الفترة (1999/1998 إلى 2011/2010)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (4-1)، (4-4) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-18) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بدأ منخفضاً خلال العام المالي 1999/1998 مسجلاً 3.9% وانخفض في الأعوام المالية التالية ليصل إلى نسبة 2.3% في العام المالي 2002/2001 إلا أنه بعد ذلك العام بدأ رحلة الصعود بشكل كبير حيث سجل في العام المالي 2005/2004 نسبة 11.3% ثم انخفض في العام المالي التالي ليسجل 4.9% ليعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 18.3% في العام المالي 2009/2008 ثم ينخفض في العامين 2010/2009 و2011/2010 ليسجل نسبة 11.8% ونسبة 11.3% على التوالي.

كما يتضح من الشكل رقم (2-18) أن الاتجاه العام لكل من التضخم والعجز الكلي للموازنة العامة هو الارتفاع خلال تلك الفترة، حيث نجد أن العجز قد ارتفع من 8923 مليون جنيه في العام المالي 1999/1998 ليصل إلى 134460 مليون جنيه في العام المالي 2011/2010، وكذا كان الحال بالنسبة للتضخم حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من نسبة 41 في العام المالي 1999/1998 ليصل إلى نسبة 100 في العام المالي 2011/2010.

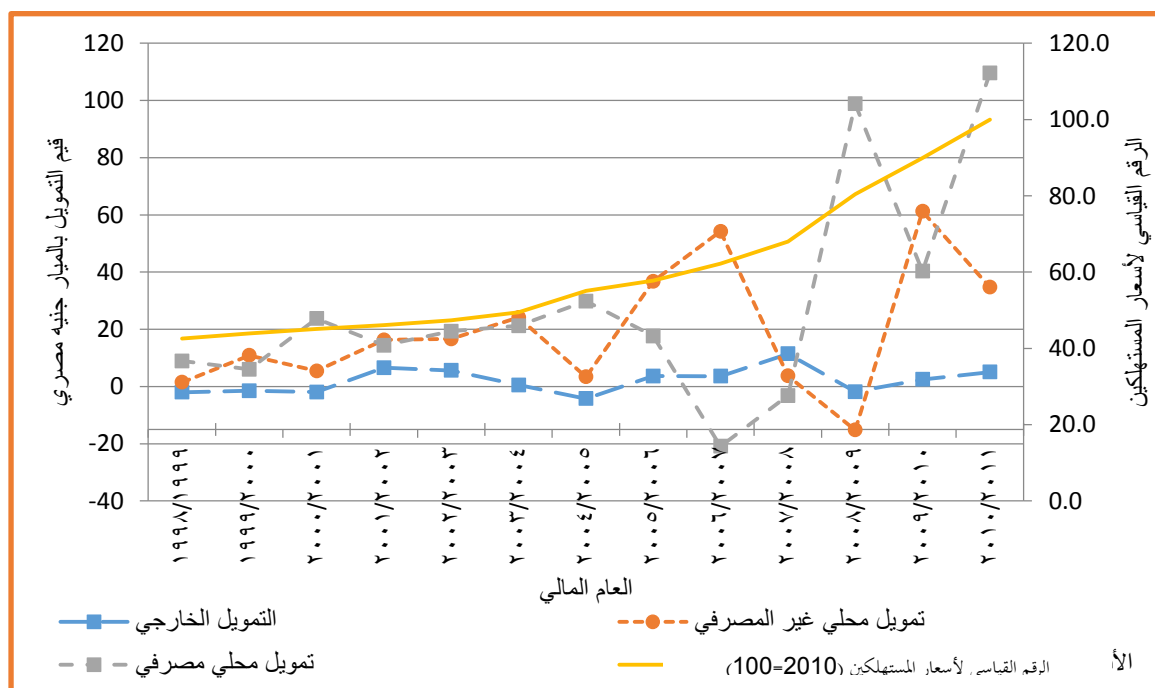
لقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 نسبة 7.2% وهو ما يقل قليلاً عن متوسط العجز الكلي للموازنة العامة خلال تلك الفترة حيث سجل متوسط العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال ذات الفترة 7.6%، ولما كان هناك اقتران في ارتفاع نسب كل من عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم خلال تلك الفترة، مما يدل على وجود ارتباط بين كل من العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والتضخم خلال تلك الفترة.

شكل رقم (2-19)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي والمحلي غير المصرفي

خلال الفترة (1999/1998 إلى 2011/2010)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول أرقام (1-4)، (2-4)، (3-4)، (4-4) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-19) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ظلت تتخذ مساراً تصاعدياً خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2011/2010 حيث ارتفعت من 42.6 خلال العام المالي 1999/1998 لتصل إلى 100 في العام المالي 2011/2010 (سنة الأساس)، وإن كان هناك تباطؤ في تلك الزيادة في بعض السنوات المالية (من العام المالي 2000/1999 وحتى العام المالي 2003/2002) وارتفاعاً كبيراً في سنوات مالية أخرى (2008/2007 وحتى العام المالي 2011/2010).

كما يتضح أنه خلال تلك الفترة كان التمويل الخارجي يتزايد بمعدلات منخفضة حيث كان في أول الفترة -2 مليار جنيه ووصل في آخر الفترة إلى 5 مليار جنيه، بينما كان التمويل المحلي يتزايد بشكل كبير خلال ذات الفترة حيث كان يبلغ 10.3 مليار جنيه في العام المالي 1999/1998 بينما وصل في العام المالي 2011/2010 إلى 144.3 مليار جنيه وهي زيادة كبيرة جداً تروى على 14 ضعف خلال تلك الفترة. ونجد أن التمويل المحلي المصرفي كان له النصيب الأكبر في تلك الزيادة حيث زاد من 8.9 مليار جنيه في أول الفترة ليصل إلى 109.6 مليار جنيه في نهاية الفترة، بينما كان التمويل المحلي غير المصرفي في العام المالي 1999/1998 يبلغ 1.4 مليار جنيه ليصل في العام المالي 2011/2010 إلى 34.7 مليار جنيه.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى 2019/2018:

1- تطور عجز الموازنة العامة للدولة:

تأثر الاقتصاد المصري بشدة من جراء الأحداث السياسية في المنطقة وثورة يناير 2011 حيث أدى الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر إلى تباطؤ معدلات النمو وانخفاض في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾ وهو ما ألقى بظلاله على وضع المالية العامة حيث زادت النفقات العامة بشكل كبير في حين كانت الإيرادات في نفس مستواها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتزايدت معدلات العجز الكلي في الموازنة.

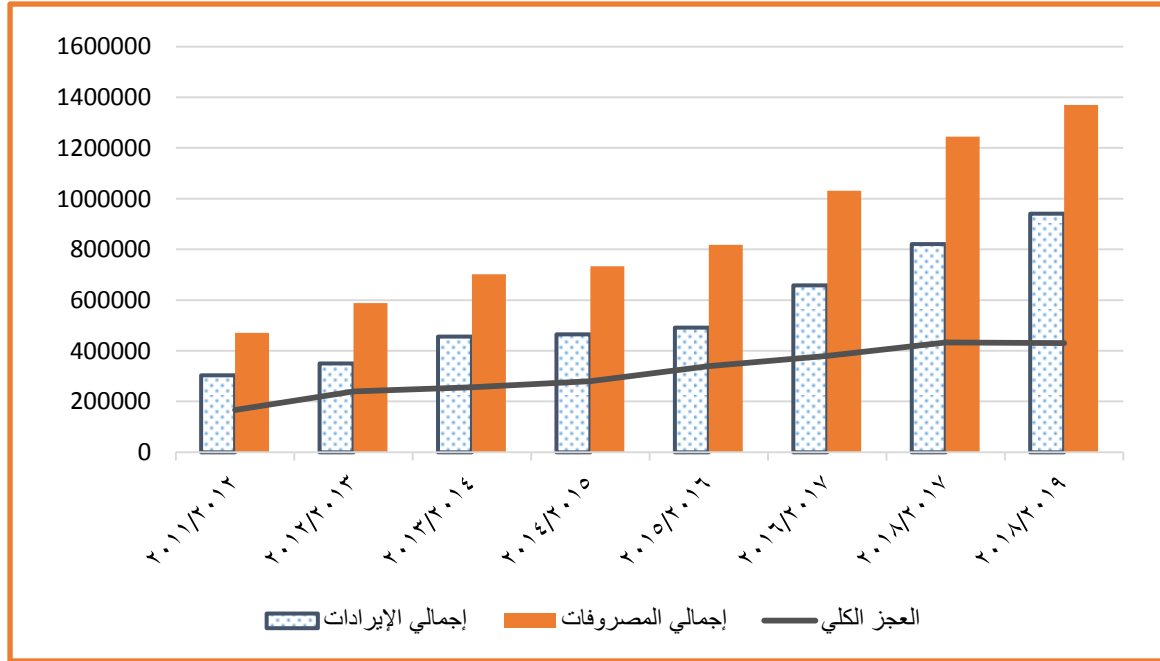
كما صادف ذلك كله تغيرات مستمرة في تشكيل الوزارة وهو ما أدى إلى عدم وضوح السياسة المالية المتبعة حيث كانت في معظمها وزارات تسيير أعمال ولم يكن لأي منها سياسة مالية واضحة يمكن التعويل عليها، فقد كان يتم التعامل مع الأحداث بشكل يومي دون وجود استراتيجية لإدارة الأزمة تتيج التعامل مع هذا الوضع غير المستقر، وهو ما أدى إلى تفاقم أوضاع المالية العامة⁽²⁾.

ويوضح الشكل التالي تطور إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2019/2018:

(1) انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.1% عام 2010/2009 إلى 1.8% عام 2011/2010، كما انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مبلغ 6758 مليون دولار عام 2010/2009، إلى مبلغ 2189 مليون دولار عام 2011/2010 (المصدر: التقرير المالي الشهري (نوفمبر 2013). وزارة المالية. ص 3 و61).

(2) شهدت هذه الفترة تشكيل 8 وزارات خلال تلك الفترة (وزارة أحمد شفيق من 2011/1/31 حتى 2011/3/6) (وزارة عصام شرف من 2011/3/7 حتى 2011/12/6) (وزارة كمال الجنزوري من 2011/12/7 حتى 2012/8/1) (وزارة هشام قنديل من 2012/8/2 حتى 2013/7/15) (وزارة حازم الببلاوي من 2013/7/16 حتى 2014/3/1) (وزارة إبراهيم محلب من 2014/3/1 حتى 2015/9/18) (وزارة شريف إسماعيل من 2015/9/19 حتى 2018/6/13) (وزارة مصطفى مدبولي من 2018/6/14 حتى تاريخه)، بالإضافة إلى التغيرات الوزارية التي تمت على بعض هذه الوزارات، وهو ما أدى إلى وجود 9 وزراء مالية خلال هذه الفترة القصيرة (9 سنوات مالية) أي بمتوسط وزير لكل سنة مالية!!

شكل رقم (2-20)
تطور الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-20) أنه خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2016/2015 كان هناك تزايد كبير في عجز الموازنة العامة للدولة حيث بلغ عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي 2012/2011 مبلغ 166705 مليون جنية (10.1% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وظل يرتفع عجز الموازنة خلال تلك الفترة حتى وصل في العام المالي 2016/2015 مبلغ 339495 مليون جنية (12.5% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة والتي كانت تبلغ في العام المالي 2012/2011 مبلغ 470992 مليون جنية (28.4% من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل خلال العام المالي 2016/2015 إلى 817844 مليون جنية (30.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

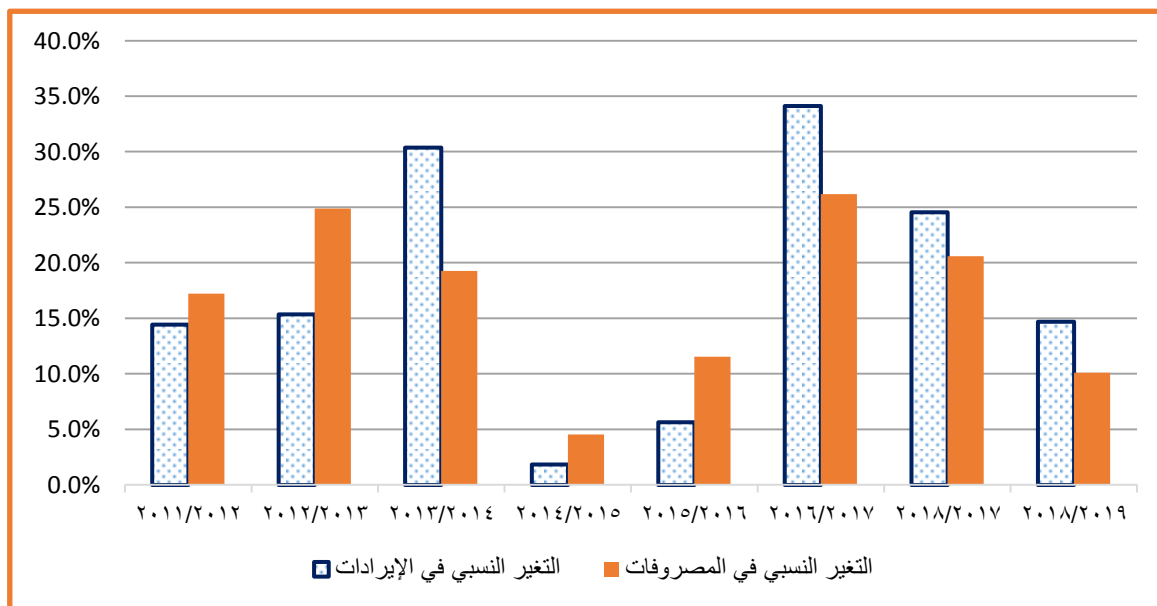
إلا أنه بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بداية من العام المالي 2017/2016 بدأت نسب عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض التدريجي حيث بلغ عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي 2017/2016 مبلغ 379590 مليون جنية (10.9% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وظلت نسبة عجز الموازنة تتجه نحو الانخفاض

حتى وصل عجز الموازنة العامة في العام المالي 2019/2018 مبلغ 429951 مليون جنيه (8.1% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يدل على التحسن التدريجي في عجز الموازنة العامة للدولة.

وذلك نتيجة اتجاه النفقات العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض التدريجي بدءاً من العام المالي 2017/2016 حيث بلغت 1031941 مليون جنيه (29.7% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) لتصل في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 1369870 مليون جنيه (25.7% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي).

أما بالنسبة للإيرادات العامة فيلاحظ أنه خلال تلك الفترة كانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين (17.7% إلى 21.4% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) حيث كانت تبلغ في العام المالي 2012/2011 مبلغ 303622 مليون جنيه (18.3% من الناتج المحلي الإجمالي) ووصلت في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 941910 مليون جنيه (17.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

شكل رقم (2-21)
التغير النسبي في الإيرادات والمصروفات
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

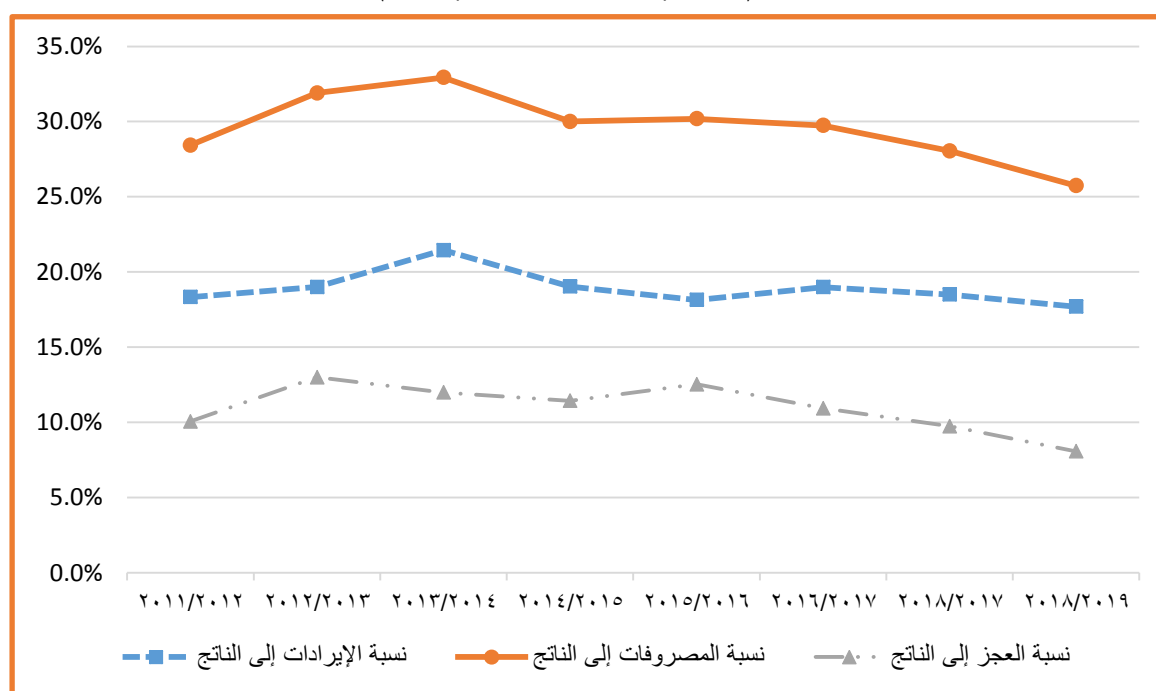
ويوضح الشكل رقم (2-21) التغير النسبي في كل من المصروفات والإيرادات خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2019/2018 حيث زادت المصروفات العامة بنسب أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2016/2015 بنسب 17.2% و 24.9% و 4.5% و 11.5% في مقابل زيادة أقل في الإيرادات بنسب 14.5%

و15.4% و1.9% و5.6%. فيما عدا العام المالي 2014/2013 زادت فيه النفقات العامة بنسبة 19.3% بينما زادت الإيرادات العامة بنسبة أكبر بلغت 30.4%.

أما في الفترة من العام المالي 2017/2016 حتى العام المالي 2019/2018 فقد زادت الإيرادات العامة بنسب أكبر من نسبة زيادة النفقات العامة، حيث زادت الإيرادات العامة بنسب 34.1% و24.6% و14.7% بينما كانت النفقات العامة تزيد بنسب أقل بلغت خلال تلك الفترة 26.2% و20.6% و10.1%، وهو ما انعكس إيجابياً على اتجاه عجز الموازنة العامة إلى الانخفاض إلى أن بلغ في العام المالي 2019/2018 نسبة 8.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (2-22)

تطور نسب الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1) بالملحق.

ويلاحظ من الشكل رقم (2-22) تردي أوضاع المالية العامة في الفترة الممتدة من العام المالي 2012/2011 وحتى العام المالي 2016/2015 حيث ظلت الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز كلي مرتفع ومزمن طوال تلك الفترة حيث كانت قيم العجز الكلي تتراوح بين 10.1% و13% من الناتج المحلي الإجمالي فيما نسب المصروفات تتراوح بين 28.4% و32.9% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت الإيرادات متدنية طوال تلك الفترة حيث ظلت تتراوح بين 18.1% و21.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن هذا الوضع بدأ يتحسن تدريجياً خلال السنوات المالية الثلاث التالية حيث انخفضت تدريجياً قيم العجز الكلي للموازنة حتى وصل إلى نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، كما انخفضت تدريجياً قيم المصروفات حتى وصلت إلى نسبة 25.7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قيم الإيرادات العامة انخفضت أيضاً - وإن كان بصورة أقل حدة من تخفيض المصروفات العامة - لتصل في العام المالي 2019/2018 إلى نسبة 17.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي فقد تم إجراء بعض الإصلاحات التشريعية للسيطرة على عجز الموازنة العامة مثل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة القانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة⁽¹⁾ وتعديلات قانون الضرائب على الدخل والإجراءات التي اتخذت لمحاولة السيطرة على المصروفات في الأجور (بإصدار القانون رقم 81 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية)⁽²⁾ والدعم (تحرير أسعار المحروقات).

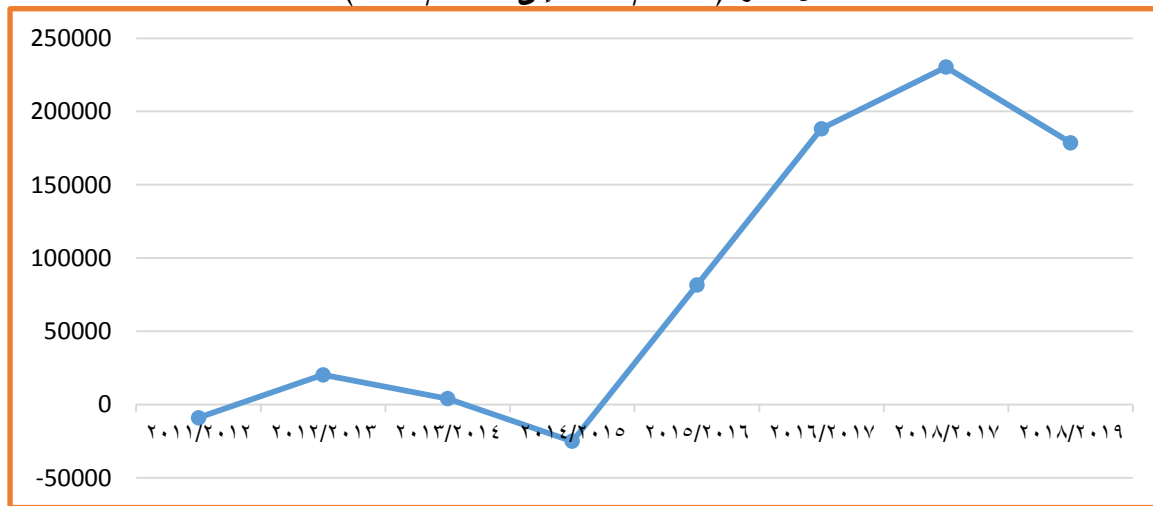
(1) نشر بالجريدة الرسمية - العدد 35 مكرر (ج) في 7 سبتمبر سنة 2016.

(2) صدر القانون رقم 81 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية في 2016/11/1 ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد 43 مكرر (أ) في أول نوفمبر سنة 2016، وذلك في محاولة لتقييد الزيادة في أجور وتعويضات العاملين.

2- تحليل آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 إلى العام المالي 2019/2018:

يوضح الشكل التالي التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 وحتى العام المالي 2019/2018 ونسبته إلى إجمالي التمويل:

شكل رقم (2-23)
تطور التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)

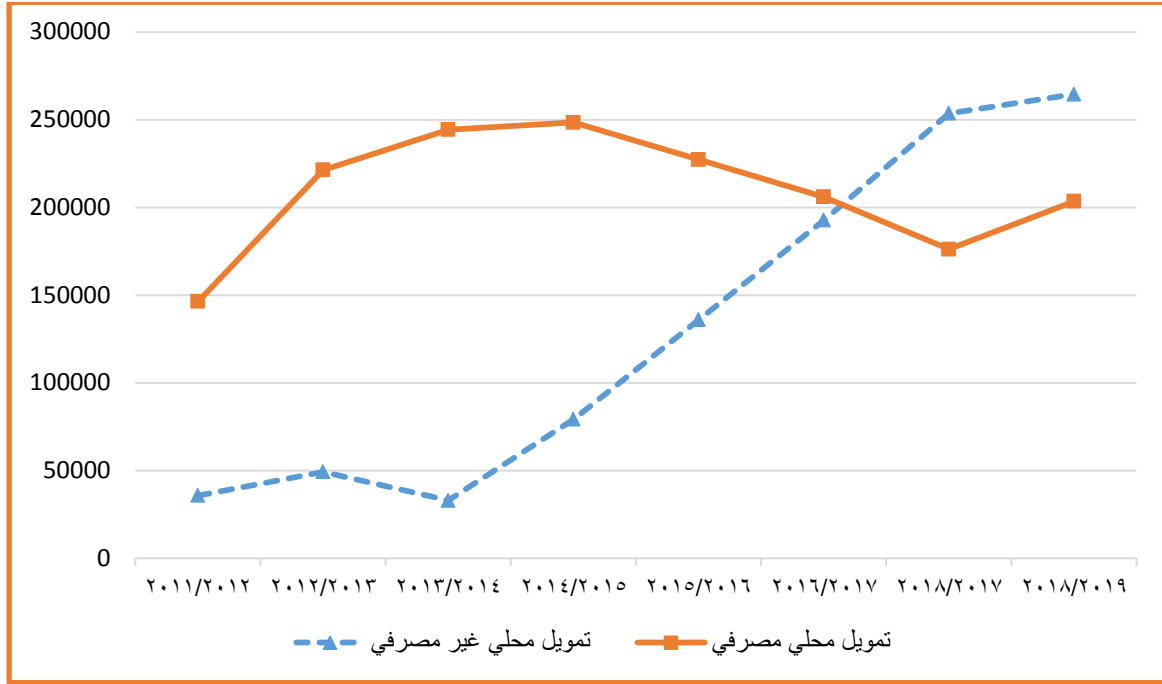


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4) بالملحق.

ويوضح الشكل رقم (2-23) أن التمويل الخارجي بدأ بقيمة سالبة في العام المالي 2012/2011 بمبلغ -9062 مليون جنيه (-5% من إجمالي التمويل) ثم ارتفع قليلاً إلى 20270 مليون جنيه (7% من إجمالي التمويل) ثم بدأ في عاود الانخفاض ليسجل في العام المالي 2015/2014 قيمة سالبة قدرها -25119 مليون جنيه (-8% من إجمالي التمويل) إلا أن التمويل الخارجي ارتفع بشكل كبير بعد ذلك ليسجل العام المالي 2018/2017 مبلغ 230332 مليون جنيه (35% من إجمالي التمويل)، ثم بدأ في انخفاض طفيف في العام المالي 2019/2018 ليبلغ 178652 مليون جنيه (28% من إجمالي التمويل).

شكل رقم (2-24)

تطور التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



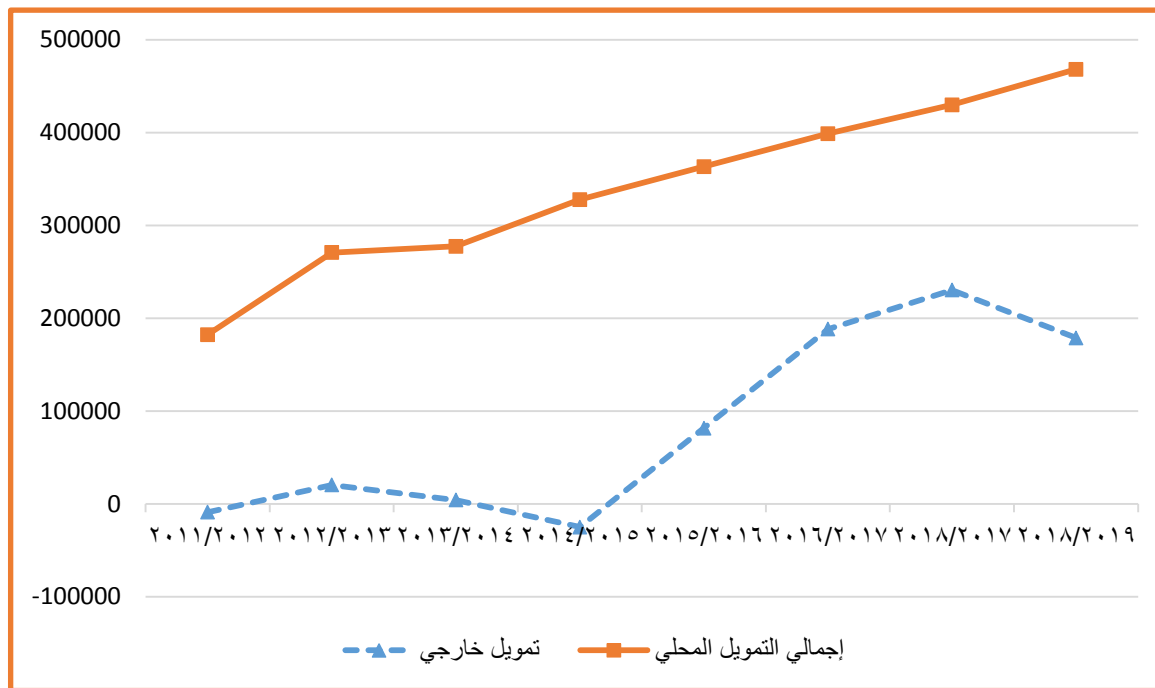
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-3) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-24) الاعتماد بشكل كبير على التمويل المحلي المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حيث بدأ التمويل المصرفي بقيمة 146374 مليون جنيه (80% من إجمالي التمويل المحلي) ثم واصل الارتفاع حتى وصل ذروته (كقيمة مطلقة) في العام المالي 2015/2014 لمبلغ 248454 مليون جنيه (76% من إجمالي التمويل المحلي)، وتلي ذلك انخفاض نسبي في التمويل المصرفي ليصل في العام المالي 2018/2017 لمبلغ 176201 مليون جنيه (41% من إجمالي التمويل المحلي) ثم ارتفع قليلاً في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 203432 مليون جنيه (43% من إجمالي التمويل المحلي).

وفي المقابل نجد أن التمويل المحلي غير المصرفي بدأ منخفضاً خلال تلك الفترة حيث سجل في العام المالي 2012/2011 مبلغ 35844 مليون جنيه (20% من إجمالي التمويل المحلي) وظل في مستوى متقارب خلال العامين الماليين التاليين إلا أنه في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي فقد تم التوجه إلى زيادة مساهمة التمويل المصرفي وذلك بدءاً من العام المالي 2015/2014 بدأ في الارتفاع ليسجل مبلغ 79274 مليون جنيه (24% من إجمالي التمويل المحلي) ثم واصل الارتفاع بشكل كبير

ومتواصل حتى سجل خلال العام المالي 2019/2018 لمبلغ 264517 مليون جنيه (57% من إجمالي التمويل المحلي).

شكل رقم (2-25)
تطور التمويل الخارجي والتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (2-4)، (3-4) بالملحق.

ويوضح الشكل رقم (2-25) أن كلاً من التمويل المحلي والتمويل الخارجي قد شهد ارتفاعاً كبيراً خلال مجمل تلك الفترة وهو ما يُعد انعكاساً للوضع المتردي للمالية العامة خلال مجمل تلك الفترة وتأثيرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية وحالة اللايقين، حيث بدا ذلك منطقياً لتمويل العجز الكلي المرتفع للموازنة العامة للدولة، فقد بدأ التمويل المحلي في العام المالي 2012/2011 بقيمة 182218 مليون جنيه (105% من إجمالي التمويل) وارتفع بشكل متواصل حتى وصل في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 467949 مليون جنيه (72% من إجمالي التمويل).

ورغم الارتفاع المتواصل للتمويل المحلي فقد تزامن معه ارتفاعاً كبيراً في التمويل الخارجي الذي بدأ في العام المالي 2012/2011 بقيمة سالبة تبلغ -9062 مليون جنيه (-5% من إجمالي التمويل) ثم ارتفع بشكل كبير ليصل في العام المالي 2018/2017 لمبلغ 230332 مليون جنيه (35% من إجمالي

التمويل)، إلا أن التمويل الخارجي انخفض بشكل طفيف خلال العام المالي 2019/2018 ليسجل مبلغ 178652 مليون جنيه (28% من إجمالي التمويل).

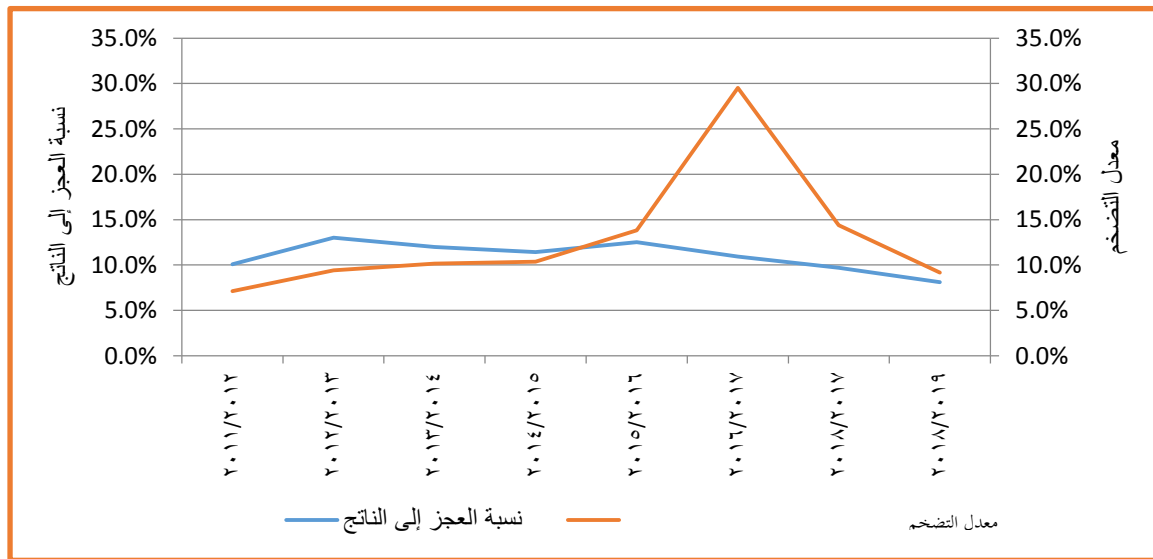
3- تحليل العلاقة بين التضخم وآليات تمويل عجز الموازنة خلال الفترة من العام المالي

2012/2011 إلى العام المالي 2019/2018:

ويوضح الشكل التالي معدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة:

شكل رقم (2-26)

تطور معدل التضخم ونسبة العجز الكلي للموازنة العامة خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



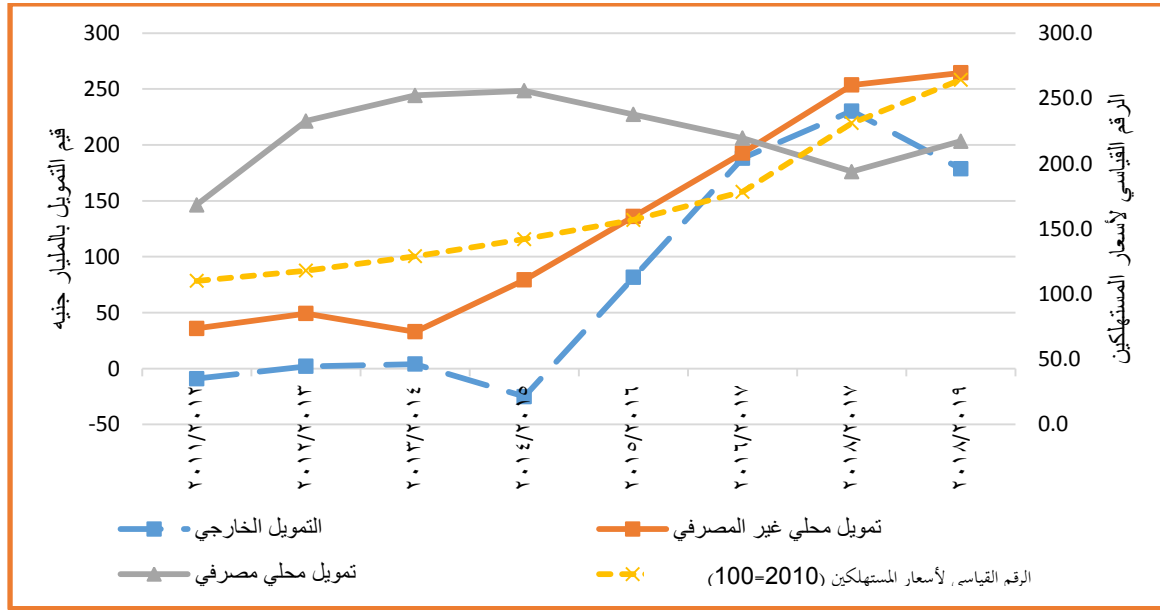
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقمي (4-1)، (4-4) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-26) أن التضخم والعجز الكلي للموازنة العامة كانا في مستوى مرتفع خلال تلك الفترة كما أن الاتجاه العام لهما هو استمرار الارتفاع خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 وحتى العام المالي 2016/2015، ورغم انخفاض عجز الموازنة العامة بدءاً من العام المالي 2016/2015 حتى العام المالي 2019/2018 إلا أن التضخم ارتفع بشدة خلال العام المالي 2017/2016 نتيجة تحرير سعر الصرف⁽¹⁾، ثم اتجهت نسب التضخم إلى الانخفاض أيضاً خلال العامين الماليين التاليين.

لقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 وحتى العام المالي 2019/2018 نسبة 13.1% وهو ما يزيد قليلاً عن متوسط العجز الكلي للموازنة العامة خلال تلك الفترة حيث سجل متوسط العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال ذات الفترة 11%، وحيث كان هناك ارتفاع متزامن في كل من نسبة العجز الكلي للموازنة ومعدل التضخم وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط بين كل من العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والتضخم خلال تلك الفترة.

(1) تم تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016.

شكل رقم (2-27)
تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
والتمويل الخارجي والمحلي المصرفي والمحلي غير المصرفي
خلال الفترة (2012/2011 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول أرقام (1-4)، (2-4)، (3-4)، (4-4) بالملحق.

ويتضح من الشكل رقم (2-27) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ظل يتخذ مساراً تصاعدياً خلال الفترة من العام المالي 2012/2011 وحتى العام المالي 2019/2018 حيث ارتفع من 110.1 خلال العام المالي 2012/2011 ليصل إلى 264.3 في العام المالي 2019/2018 (سنة الأساس 2010)، وهو ما يعبر عن الزيادات الكبيرة والمتواصلة في التضخم خلال تلك الفترة.

كما يتضح أنه خلال تلك الفترة كان كل من التمويل المحلي (المصرفي وغير المصرفي) والتمويل الخارجي يتزايداً بشكل كبير فنجد أنه في بداية الفترة كان الاعتماد الأساسي على التمويل المحلي المصرفي حتى العام المالي 2015/2014 الذي وصل إلى 248.5 مليار جنيه وانخفض قليلاً حتى وصل في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 203 مليار جنيه، وبدءاً من العام المالي 2015/2014 بدأ كل من التمويل المحلي غير المصرفي والتمويل الخارجي في الزيادة بشكل كبير ومتواصل حيث سجل التمويل الخارجي رقم سالب خلال العام المالي 2015/2014 بمبلغ -25.1 مليار جنيه ثم ارتفع بشكل

كبير حتى وصل في العام المالي 2019/2018 لمبلغ 178 مليار جنيه. وكذا كان الحال للتمويل غير المصرفي الذي وصل في نهاية الفترة إلى 264.5 مليار جنيه.

المبحث الثاني: خاتمة (نظرة عامة)

أولاً: قياس العلاقة بين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 1991 - 2019:

الارتباط بمعناه الإحصائي هو اقتران التغير في ظاهرة معينة بالتغير في ظاهرة أخرى، بمعنى أنه إذا تغيرت الظاهرة (س) تتغير الظاهرة (ص)، وهذا التغير يعبر عنه بمعامل الارتباط، وفي المتغيرات الكمية فإن الارتباط من حيث طبيعته قد يكون موجباً أو سالباً ومن حيث الاتجاه قد يكون طردياً أو عكسياً⁽¹⁾.

وحيث يعتبر معامل ارتباط بيرسون من أقوى مقاييس الارتباط⁽²⁾، فسوف يتم إجراء اختبار وجود علاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة محل الدراسة باستخدام معامل الارتباط (بيرسون)، وذلك لاستيضاح إن كان هناك علاقة إحصائية تربط بين المتغيرين موضوع الدراسة وقوة واتجاه تلك العلاقة حيث:

- تنحصر قيم معامل الارتباط بين 1+ و 1-.
- تشير الإشارة الموجبة والسالبة إلى اتجاه العلاقة بين المتغيرين، فإذا كان معامل الارتباط له قيمة موجبة تدل على أن المتغيرين تربطهما علاقة طردية، أما إذا كان معامل الارتباط له قيمة سالبة فيدل ذلك على أن المتغيرين تربطهما علاقة عكسية.
- تشير القيمة المطلقة إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، فكلما اقتربت قيم معامل الارتباط من الواحد الصحيح فيدل على قوة العلاقة بين المتغيرين، وكلما اقتربت قيم معامل الارتباط من الصفر كلما دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرين.
- إذا كان معامل الارتباط يساوي صفراً فإن المتغيرين يكونا مستقلين عن بعضهما، إلا أنه يجب الانتباه أن معامل الارتباط يبين قوة العلاقات الخطية بين المتغيرين فقد يكون هناك علاقة غير خطية تربط المتغيرين وبالتالي فقد يكون معامل الارتباط يساوي صفراً ولكن توجد علاقة غير خطية بين المتغيرين.

(1) لمزيد من التفاصيل:

- عبد العزيز، بركات (2014). مقدمة في التحليل الإحصائي لبحوث الإعلام. الدار المصرية اللبنانية. ص ص 173-174.

(2) ناصر عبد الله الصالح، محمد محمود السيراني (2014). الجغرافيا الكمية والإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة. العبيكان للنشر. ص 23.

جدول رقم (1-2)

معامل الارتباط بين إجمالي آليات تمويل عجز الموازنة العامة
والرقم القياسي لأسعار المستهلكين

	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI	إجمالي آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة TF
CPI	1.00	0.97
TF	0.97	1.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews وباعتماد على بيانات الجداول السابقة.

ويتضح من الجدول رقم (1-2) أن معامل الارتباط بين إجمالي آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين بلغ 0.97 مما يؤكد أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية قوية.

جدول رقم (2-2)

معامل الارتباط بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة
والرقم القياسي لأسعار المستهلكين

	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI	التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة DB	التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة DNB	التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة XF
CPI	1.00	0.83	0.92	0.81
DB	0.83	1.00	0.62	0.48
DNB	0.92	0.62	1.00	0.92
XF	0.81	0.48	0.92	1.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews وباعتماد على بيانات الجداول السابقة.

كما يتضح من الجدول رقم (2-2) أن معامل الارتباط بين التمويل المحلي المصرفي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يبلغ 0.83 ويدل ذلك على أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية قوية، أما معامل الارتباط بين التمويل المحلي غير المصرفي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين بلغ 0.92 وهو ما يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية قوية، وكذا بلغ معامل الارتباط بين التمويل الخارجي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين 0.81 مما يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية قوية، ويدل ذلك على أن هناك ارتباط طردي قوي بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من جهة وبين الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 وحتى العام المالي 2018/2019.

المبحث الثاني: ثانياً:

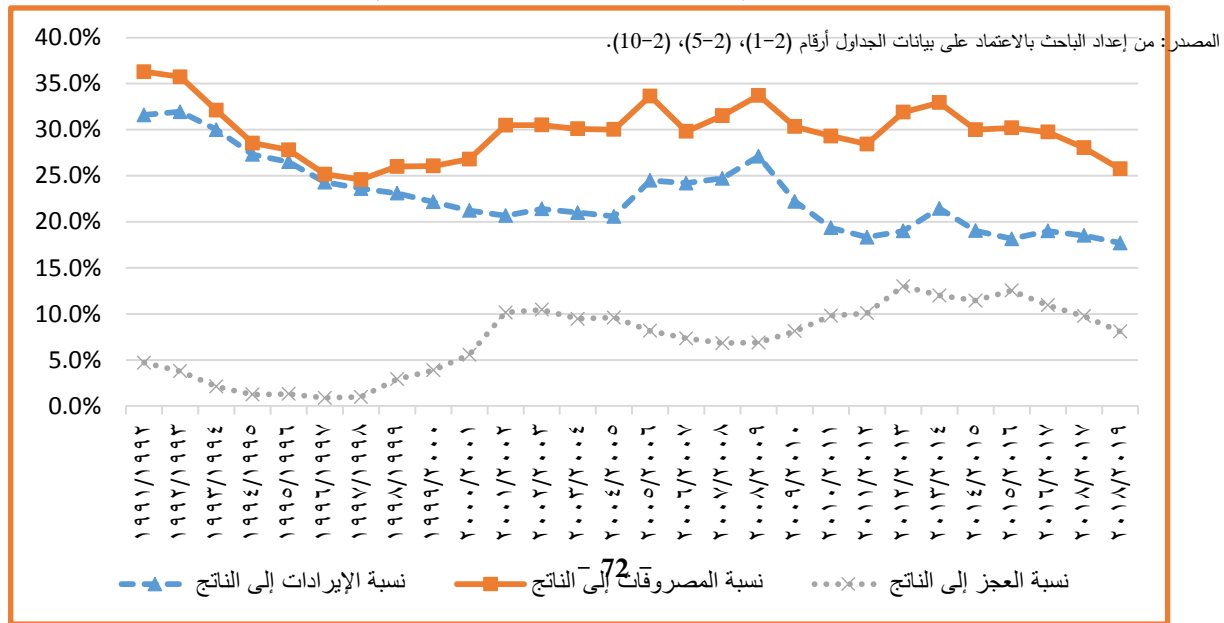
نظرة عامة على العلاقة بين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 1991-2019

نظرة عامة على العلاقة بين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 1991 - 2019:

وإجمالاً فإنه خلال فترة التحليل - من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018 - بلغ المتوسط السنوي للنفقات العامة 30% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما كان المتوسط السنوي للإيرادات العامة 23% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فقد بلغ المتوسط السنوي للعجز الكلي للموازنة العامة للدولة 7% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التحليل وهو معدل مرتفع يزيد قليلاً عن ضعف النسبة القصوى للعجز المسموح به وفقاً للمعايير المعمول بها في الاتحاد الأوروبي (3% من الناتج المحلي الإجمالي)⁽¹⁾.

شكل رقم (2-28)

تطور نسبة العجز الكلي للموازنة ونسبة المصروفات والإيرادات إلى الناتج
خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)



ويتضح من الشكل رقم (2-28) أن العجز الكلي للموازنة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مساراً تصاعدياً خلال فترة الدراسة - فيما عدا الفترة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 1998/1997 نتيجة تطبيق السياسة المالية الانكماشية خلال تلك الفترة - حيث زاد العجز الكلي من

(¹) لقد حددت معاهدة ماستريخت عدة شروط يجب على الدول تحقيقها لإمكانية مشاركتها في الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة والتي من بينها "نسبة عجز الموازنة: هذا المقياس يعني أنه يشترط ألا تزيد نسبة العجز في ميزانية الدولة المعنية عن 3% من إجمالي الناتج المحلي لها". لمزيد من التفاصيل أنظر:

- مسعود، محمد رشدي إبراهيم (2010). توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. در النشر للجامعات. ص 131.

4.7% نسبة إلى الناتج المحلي خلال العام المالي 1992/1991 إلى 8.1% خلال العام المالي 2019/2018. ورغم أن المصروفات قد انخفضت من 36.3% نسبة إلى الناتج المحلي خلال العام المالي 1992/1991 إلى 25.7% خلال العام المالي 2019/2018 إلا إن الإيرادات قد انخفضت بنسبة أكبر خلال تلك الفترة حيث انخفضت من 31.6% نسبة إلى الناتج المحلي خلال العام المالي 1992/1991 إلى 17.7% خلال العام المالي 2019/2018، وهو ما أدى إلى ازدياد العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة.

كما يتضح اتجاه كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى الانخفاض كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بدأت النفقات العامة عند نسبة 36.3% في العام المالي 1992/1991 ووصلت في العام المالي 2019/2018 إلى نسبة 25.7% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضح انخفاض مساهمة القطاع الحكومي في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، كما بدأت الإيرادات العامة في العام المالي 1992/1991 عند نسبة 31.6% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت حتى وصلت في العام المالي 2019/2018 إلى 17.7% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي والذي لا يتم تحصيل منه الإيرادات الضريبية المتناسبة مع حجم أعماله⁽¹⁾.

ويلاحظ وجود ارتباط طردي قوي بين كلاً من الإيرادات العامة والمصروفات العامة خلال فترة التحليل، حيث نلاحظ أنه في السنوات التي شهدت زيادة في المصروفات العامة كانت هناك زيادة - وإن كانت بدرجة أقل - في الإيرادات العامة، وأيضاً في السنوات التي شهدت تشديد مالي وانخفاض المصروفات العامة شهدت انخفاض في الإيرادات العامة، وربما يفسر هذا بأهمية الإنفاق الحكومي في إنعاش النمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات الأخرى على الإنتاج، وذلك كله ينعكس إيجابياً على زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وغيرها من الرسوم.

واستثناءً من ذلك فإن الارتباط بين المصروفات العامة والإيرادات العامة قد تحول إلى ارتباط عكسي وذلك خلال الفترة من العام المالي 1999/1998 وحتى العام المالي 2002/2001 حيث شهدت تلك الفترة زيادة في المصروفات العامة مع انخفاض في الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى تبني الحكومة لعدة مشروعات قومية أدت إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة ولم تأتي تلك المشروعات بالعائد المرجو

(1) بلغت الإيرادات الضريبية في مصر خلال العام المالي 2019/2018 نسبة 13.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمعدلات الإيرادات الضريبية في بعض الدول المثيلة (لبنان 15.3%، تونس 21.1%، المغرب 21.9%، جنوب إفريقيا 27.5%). نقلاً عن:

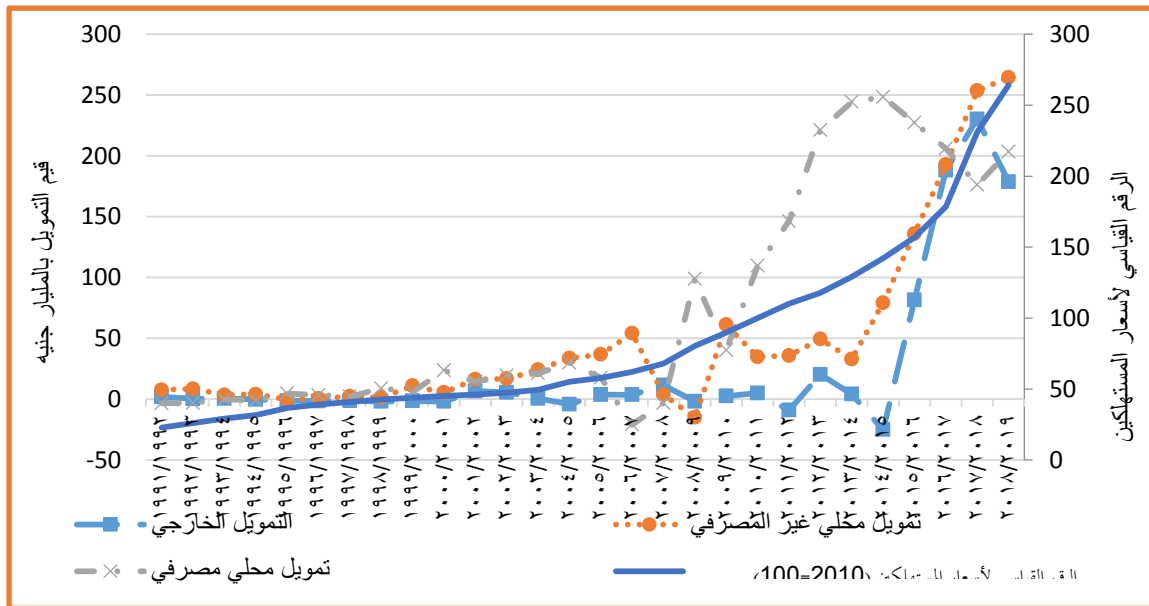
- وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. مايو 2020. مجلد (15)، عدد (7) - ص 3.
- بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS>

منها، كما انخفضت الإيرادات العامة نتيجة الصدمات الخارجية التي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد المصري في تلك الفترة كما سبق الإشارة إليها.

أما فيما يخص الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة التحليل - من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018 - فقد بلغت نسبة مساهمة التمويل الخارجي في تمويل عجز الموازنة العامة خلال تلك الفترة مبلغ 680 مليار جنيه (بنسبة 16.7% إلى إجمالي التمويل)، بينما ساهم التمويل المحلي في تمويل عجز الموازنة العامة خلال تلك الفترة بمبلغ 3386.2 مليون جنيه (بنسبة 83.3% من إجمالي التمويل)، حيث ساهم التمويل المحلي غير المصرفي بمبلغ 1327.7 مليار جنيه (بنسبة 32.7% إلى إجمالي التمويل)، وساهم التمويل المحلي المصرفي بمبلغ 2058.5 مليار جنيه (بنسبة 50.6% إلى إجمالي التمويل) وهو ما يعكس الاعتماد بشكل كبير على التمويل المحلي المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة خلال تلك الفترة وهو ما كان له آثار سلبية على زيادة معدلات التضخم.

شكل رقم (2-29)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وآليات تمويل عجز الموازنة العامة
خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جداول سابقة.

ويتضح من الشكل رقم (2-29) أنه خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 1998/1997 كان استخدام التمويل المحلي والخارجي يتم بشكل ضئيل للغاية نظراً للسياسة المالية الانكماشية التي اتبعت خلال تلك الفترة وفقاً للاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبداية من العام المالي 1999/1998 تم استخدام التمويل المحلي المصرفي والتمويل المحلي غير المصرفي بشكل كبير ومتزايد حتى وصل التمويل المحلي المصرفي في العام المالي 2019/2018 إلى مبلغ 203.4 مليار جنيه بينما

بلغ التمويل المحلي غير المصرفي في العام المالي 2019/2018 إلى مبلغ 264.5 مليار جنيه ليشكل ما جملة 467.9 مليار جنيه بنسبة 72% إلى جملة التمويل في العام المالي 2019/2018.

أما التمويل الخارجي فقد كان يتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال معظم سنوات التحليل فقد بلغ أكبر قيمة للتمويل الخارجي مبلغ 20.2 مليار جنيه في العام المالي 2013/2012 بينما بلغت أقل قيمة للتمويل الخارجي مبلغ -25.1 مليار جنيه في العام المالي 2015/2014، إلا أنه تزايد في السنوات الأخيرة بشكل كبير إلى أن وصل في العام المالي 2019/2018 إلى مبلغ 178.6 مليار جنيه وبما نسبته 28% إلى جملة التمويل في ذلك العام المالي وهو ما يزيد كثيراً عن متوسط نسبة مساهمته في إجمالي التمويل خلال فترة التحليل (كان متوسط مساهمة التمويل الخارجي 16.7% إلى إجمالي التمويل)، مما يدل على تزايد استخدام التمويل الخارجي وكان لهذا الأمر مردود سلبي يتمثل في زيادة إجمالي الدين العام الخارجي بصورة كبيرة حيث كان يبلغ في العام المالي 1992/1991 مبلغ 31.1 مليار دولار ليصل في يونيو 2019 لمبلغ 108.6 مليار دولار.

أما فيما يخص الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فقد ارتفع من نسبة 22.9% خلال العام المالي 1992/1991 لتصل إلى نسبة 264.3% خلال العام المالي 2019/2018، ويلاحظ أن كان هناك نمو بطيء للتضخم من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2003/2002 ثم بدأ هذا المعدل في ازدياد كبير حتى العام المالي 2019/2018، ومما يفسر هذا الارتفاع الكبير ازدياد عجز الموازنة خلال تلك الفترة، وكذا خفض قيمة العملة المحلية أكثر من مرة (في عام 2003 وفي عام 2016) مما أحدث صدمات تضخمية، وتأثر الاقتصاد المصري بالصدمات الخارجية التي سبق الإشارة إليها.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين

آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر

تمهيد:

وكما اتضح سابقاً فقد ظهر ارتباط قوي بين الآليات المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، إلا أن هذا الارتباط لا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات فهو وإن كان يوضح مدى اقتران التغير في أحد المتغيرات بالتغير في متغير آخر، إلا أنه لا يحدد ما إذا كانت تغيرات أحدهما هي السبب في تغيرات الآخر، كما أن معرفة معامل الارتباط لا تمكننا من التنبؤ بقيمة أحد المتغيرين بدلالة الآخر⁽¹⁾.

ولما كان الهدف من إجراء هذا البحث هو اختبار فرضية أن هناك تأثير معنوي للآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة وصولاً للإجابة على التساؤل الخاص بما هي أفضل آلية يمكن استخدامها لتمويل عجز الموازنة ويكون لها أقل تأثير ممكن على التضخم، فسوف يتم استخدام المنهج القياسي لاختبار فرضية العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم.

وبالتالي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول استعراض مؤشرات أهم محددات التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، وهي مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغير ما في معدل التضخم خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت ظاهرة التضخم في مصر.

في حين يتناول المبحث الثاني الدراسة القياسية للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتضخم، حيث سوف يتضمن النموذج القياسي التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع) والآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة (كمتغيرات مستقلة)، بالإضافة إلى أهم المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر على التضخم.

وأخيراً فسوف يتم استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة سواء من خلال ما تناولته الدراسة في الإطار النظري أو من خلال ما قامت به الدراسة من تحليل للبيانات أو من خلال الدراسة التطبيقية، ثم يتم استعراض أهم التوصيات وفقاً لنتائج الدراسة.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2014)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية. ص 79.

المبحث الأول:

العوامل الأساسية المؤثرة على التضخم في مصر

تمهيد:

وفقاً للنظرية الاقتصادية ومن واقع الدراسات السابقة وفي إطار أهداف هذا البحث سوف يتم تقدير العلاقة بين التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين⁽¹⁾ (المتغير التابع) وعدداً من المتغيرات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة) وهي الآليات المالية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة، وعرض النقود نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ومتغير وهمي يشير إلى الاستقرار السياسي، وسوف نتناول هذه المتغيرات ومؤشراتها خلال الفترة من عام 1991 وحتى عام 2016.

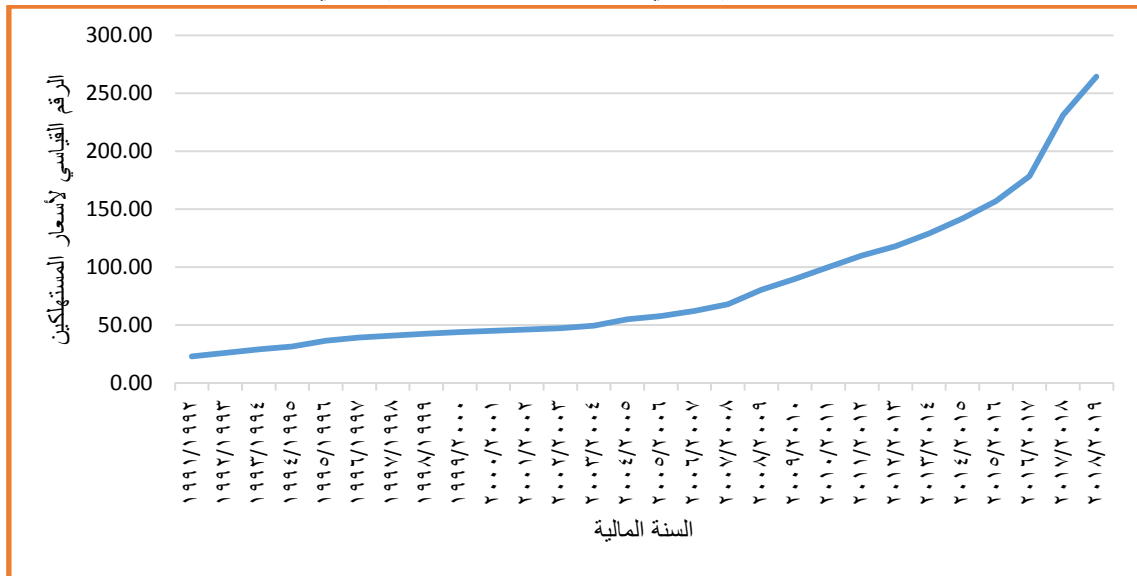
1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI):

وحيث أن معدلات التضخم تعتمد على التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فسوف يمثل التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين المتغير التابع المطلوب اختبار معنوية تأثيره بالآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد تم تناول بياناته تفصيلاً وتحليلاً بالفصل الثاني من هذه الدراسة.

شكل رقم (3-1)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر

خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي.

(1) تعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أحد المؤشرات الهامة لقياس التضخم بالإضافة إلى أثرها على القرارات التي تتخذ في المجالات الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل أنظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يناير 2021. القاهرة.

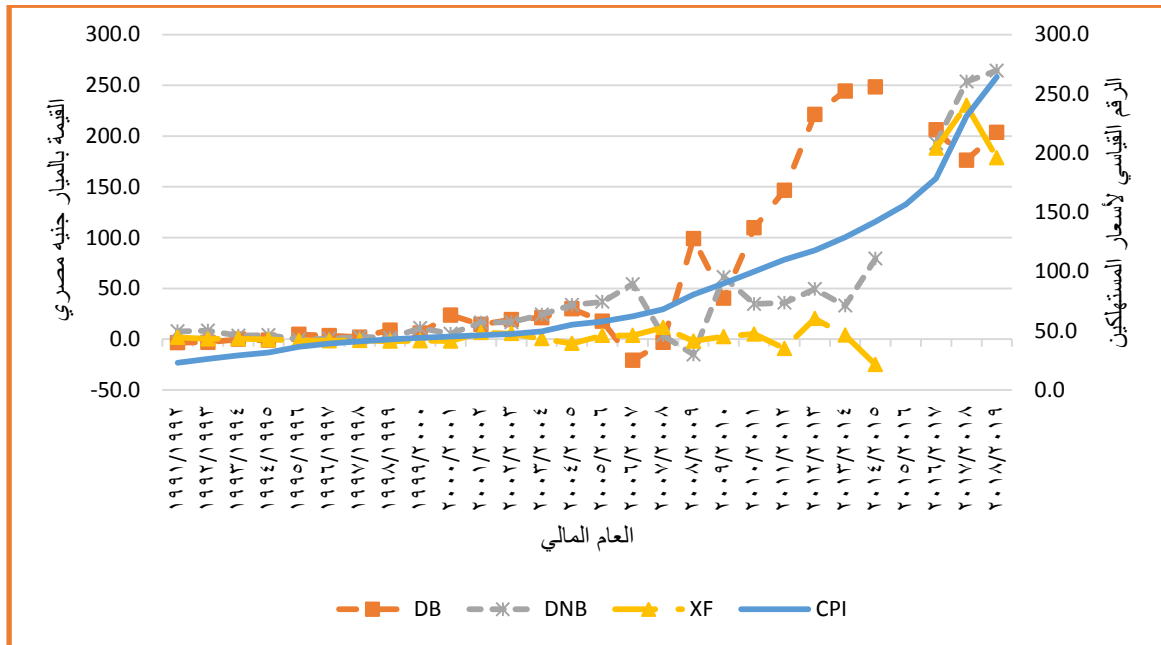
2- الآليات المالية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

تتعدد الآليات المالية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ما بين التمويل المحلي المصرفي (DB)، والتمويل المحلي غير المصرفي (DNB)، والتمويل الخارجي (XF)، ويتم الاعتماد على هذه الآليات وفقاً لمحددات إتاحة كل مصدر من هذه المصادر والتكلفة الناتجة عن استخدامها، كما أن لكل من هذه المصادر آثاراً سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة التضخم.

وكما سبق بيانه فإن التأثير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة إنما يعتمد على أثر هذا العجز على الطلب الكلي وعلى الطريقة التي يتم بها تمويل العجز⁽¹⁾. ولذلك فسوف يتضمن النموذج القياسي آليات التمويل المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك لمعرفة أيّاً من هذه الآليات له أقل تأثير ممكن على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين وبالتالي يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة للحد من خطر التضخم وما يرتبط به من آثار سلبية، وقد سبق تناول هذه الآليات تفصيلاً وتحليلاً بالفصل الثاني من هذه الدراسة.

شكل رقم (3-2)

تطور آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي⁽²⁾.

3- أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة (XP):

(1) رانيا رمضان معوض (2010). مرجع سبق ذكره. ص 7.

(2) بيانات العام المالي 2016/2015 غير متاحة.

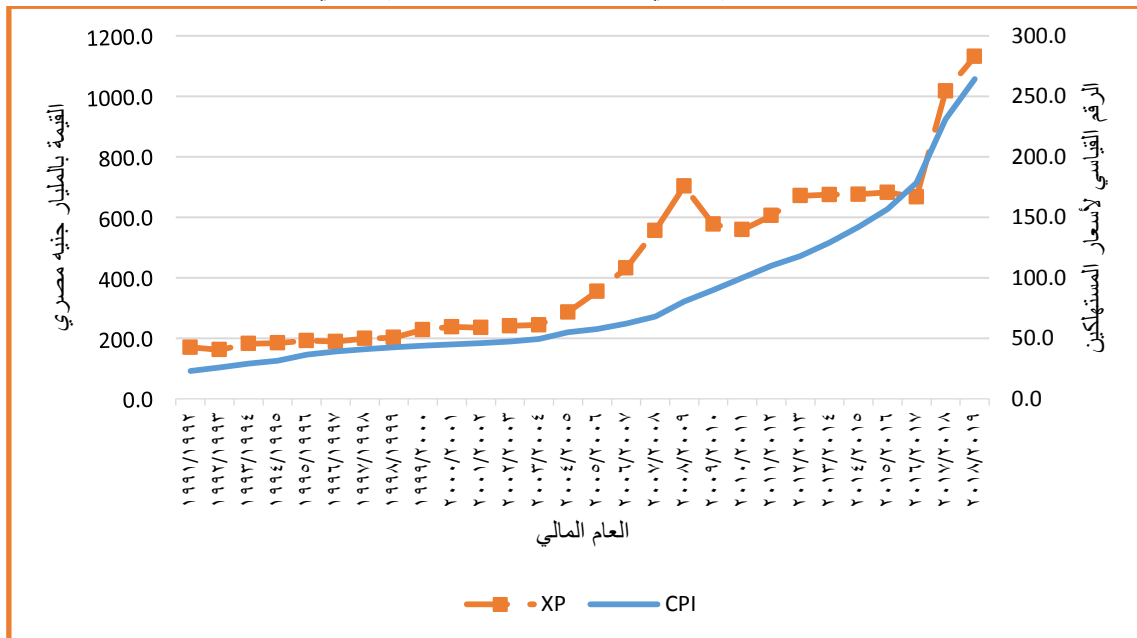
تلعب أسعار الواردات دوراً هاماً في زيادة معدلات التضخم في الدول النامية ومن بينها مصر حيث تعتمد تلك الدول بشكل كبير على واردات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية لسد الفجوة بين الطلب والعرض بأسواقها المحلية، وتتأثر أسعار الواردات بمعدل التضخم لدى الشركاء التجاريين مما يؤدي إلى انتقال هذا الأثر إلى الأسواق المحلية.

وتعتمد درجة تأثير الزيادة في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية على مجموعة من العوامل، ومن أهمها الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي، والتي تقاس من خلال النسبة التي تمثلها الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذا طبيعة هيكل الواردات في الاقتصاد حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات لمواجهة الزيادة في حجم الاستهلاك المحلي كلما زاد تأثير الارتفاع في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية.⁽¹⁾

وسوف يتم الاعتماد على بيانات أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة وذلك لأنها تحتوي تأثير التضخم لدى الشركاء التجاريين، وذلك لبيان مدى تأثيرها على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة موضع الدراسة.

شكل رقم (3-3)

تطور أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي.

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر: رمزي ذكي (1980). مرجع سبق ذكره. ص 270.

4- سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي (EX):

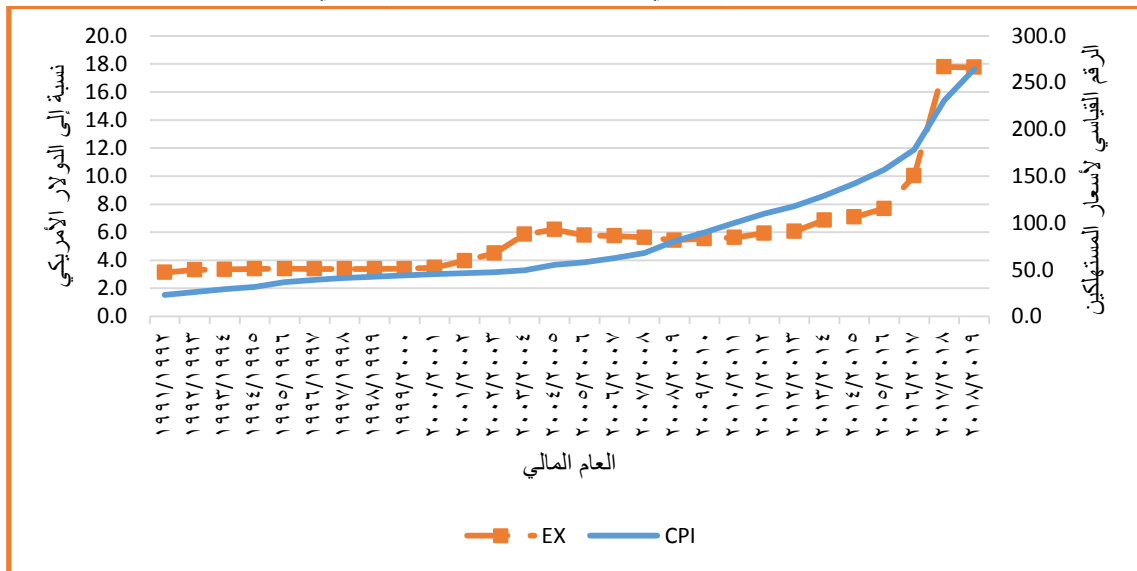
إن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد بالعملة الوطنية وذلك على الرغم من ثبات الأسعار بالخارج مما يترتب عليه زيادة تكاليف الإنتاج⁽¹⁾، وقد ساهم تدهور سعر الصرف للجنيه المصري في ارتفاع أسعار الكثير من السلع المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار كثير من السلع الوسيطة والمواد الخام التي تدخل في عملية تصنيع السلع المحلية.

وبشكل عام فإن أثر انخفاض العملة المحلية يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لقدرة الاقتصاد على استغلال هذا الانخفاض، فالاقتصادات ذات الجهاز الإنتاجي المرن ستتمكن من زيادة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات مما يعني رفع معدلات النمو والتشغيل وزيادة الدخل القومي وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الدخل ويقلل من تأثير التضخم، أما الاقتصادات ذات الجهاز الإنتاجي غير المرن فإن تأثير انخفاض العملة المحلية لن يؤدي إلا إلى زيادة معدلات التضخم.

وسوف يتم الاعتماد على تغير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وذلك لبيان مدى تأثير ذلك على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة موضع الدراسة.

شكل رقم (3-4)

تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة من العام المالي 1991/1992 إلى العام المالي 2018/2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي.

(1) بكر، إلهام حسن عبد الرحمن (2015). مرجع سبق ذكره. ص 54. نقلاً عن: على عبد الوهاب نجما، العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2012) دراسة تحليلية قياسية. ورقة بحثية. مؤتمر التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة وآثارها المتوقعة على متطلبات التنمية في الدول العربية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية. 29 إبريل 2015.

5- نسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي (M2):

أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الطردية بين التضخم وعرض النقود، فالنقوديون يشيرون إلى أن السبب الرئيسي وربما الوحيد للتضخم هو زيادة عرض النقود وعبر عن ذلك ميلتون فريدمان بقوله "التضخم دائماً وأبداً ظاهرة نقدية"⁽¹⁾، ويمكن أن تزيد كمية النقود المعروضة في التداول زيادة تؤدي إلى التضخم من خلال استمرار وجود عجز بالموازنة العامة للدولة الذي غالباً ما يتم تمويله تضخيمياً، في وقت لم يزد فيه العرض من السلع والخدمات بنفس النسبة، والتوسع الكبير في الائتمان.⁽²⁾

وكما سبق إيضاحه فإن عملية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتغطية هذا الاقتراض من خلال الإصدار النقدي الجديد تعد سبباً مباشراً في زيادة معدلات التضخم.

ومن الملاحظ أن السلطات النقدية تسعى دائماً إلى ضبط معدلات نمو عرض النقود مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للمحافظة على الاستقرار النقدي والأسعار، وبالتالي فإن أي زيادة في عرض النقود لا يقابلها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي سوف تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وبالتالي يمكن إرجاع جزء كبير من ظاهرة التضخم إلى النمو غير المتوازن بين السوق النقدي والسوق الحقيقي.⁽³⁾

لذا سوف يتم الاعتماد على بيانات نمو النقود نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نظراً لإظهارها للعلاقة بين نمو عرض النقود من جانب وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من جانب آخر، وذلك لبيان مدى تأثير ذلك على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال الفترة موضع الدراسة.

6- الاستقرار السياسي (PS):

سوف يتم استخدام متغير وهمي يعبر عن الاستقرار السياسي، وذلك لبيان أثر ذلك المتغير على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، حيث سوف تأخذ السنوات التي شهدت استقراراً سياسياً القيمة (صفر)، في حين أن السنوات التي شهدت تقلبات سياسية حادة أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي سوف تأخذ القيمة (1) وهي السنوات من 2011 إلى 2014.

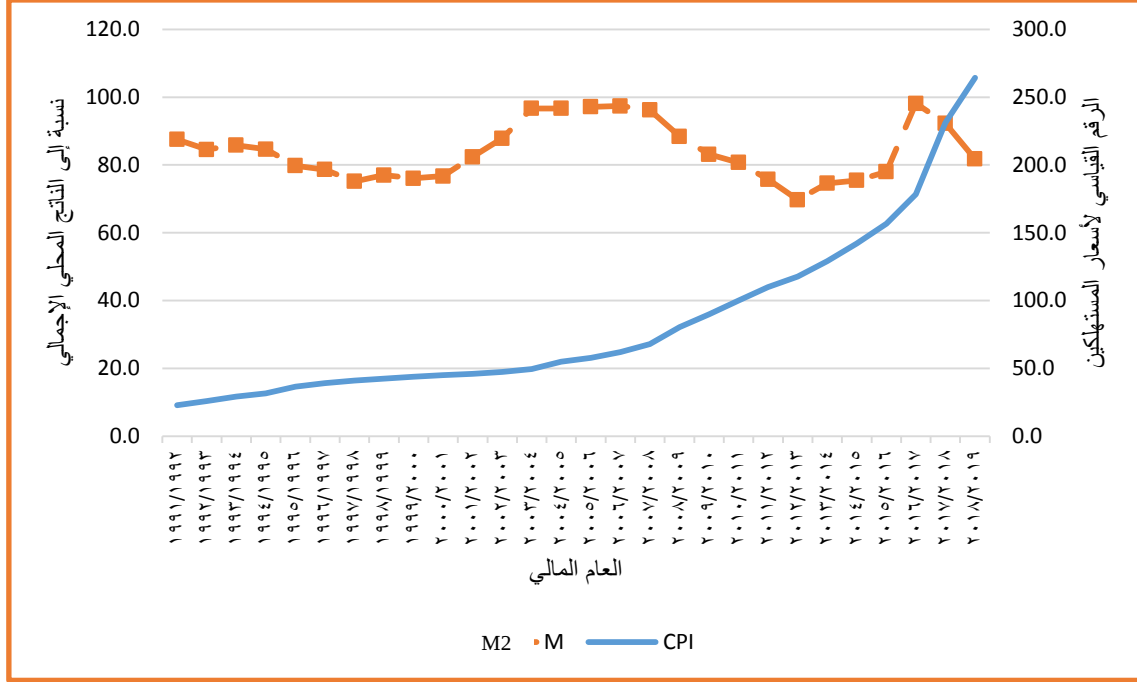
(1) First Wincott Memorial Lecture. in Monetary Theory: (1970). The Counter-revolution Milton Friedman, (1) Wincott Foundation. P. 24.

(2) لمزيد من التفصيل أنظر: حسين عبد المنعم حسين الزهوي (2010). مرجع سبق ذكره. ص 81، 82.

(3) ألفت حمدي محمد عيسوي (2016). مرجع سبق ذكره. ص 74.

شكل رقم (3-5)

تطور نمو النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين
خلال الفترة من العام المالي 1992/1991 إلى العام المالي 2019/2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي.

المبحث الثاني:

الدراسة القياسية للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم

تمهيد:

سوف يتناول هذا المبحث دراسة العلاقة بين التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين والآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر باستخدام المنهج القياسي، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1991 إلى عام 2016 لتقدير معلمات النموذج القياسي. والذي يتضمن التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (كمتغير تابع)، وآليات تمويل عجز الموازنة العامة والتي تشمل التمويل المحلي المصرفي، والتمويل المحلي غير المصرفي، والتمويل الخارجي (كمتغيرات تفسيرية) بالإضافة إلى أهم المتغيرات التفسيرية لظاهرة التضخم.

أولاً: توصيف النموذج Specification of the Model

تُعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية⁽¹⁾.

ووفقاً للنظريات المفسرة للتضخم والتي تم تناولها بشيء من التفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة، فإن التضخم يرجع إلى أسباب عدة من بينها الزيادة في عرض النقود والزيادة في الإنفاق الحكومي والاختلالات الهيكلية والتوقعات وغيرها من الأسباب، إلا أنه لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة فسوف يقتصر على دراسة أثر آليات تمويل عجز الموازنة على التضخم، مع إضافة أهم المتغيرات الأخرى إلى النموذج القياسي وفقاً للدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:-

المتغير	الرمز	تعريف المتغير	مصدر البيانات
<u>المتغير التابع:</u>			
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	CPI	تم الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الذي يعكس التغيرات في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً. حيث يمثل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين معدلات التضخم.	قاعدة بيانات البنك الدولي

(1) بحيت، حسين علي؛ فتح الله، سحر (2006). الاقتصاد القياسي. ص 28.

المتغير	الرمز	تعريف المتغير	مصدر البيانات
<u>المتغيرات المستقلة:</u>			
التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة ⁽¹⁾	DB	يتوقع أن تكون العلاقة بين هذه المتغيرات والتي تمثل آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين علاقة طردية أي أن قيم $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ موجبة ($\beta_1, \beta_2, \beta_3 > 0$). β_1 .	البنك المركزي (النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة)، ووزارة المالية (البيان المالي الشهري - أعداد مختلفة).
التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة ^(*)	DNB		
التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة ^(*)	XF		
أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة ^(*)	XP	تم تقدير أسعار الواردات والتي تمثل قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية	قاعدة بيانات البنك الدولي وفقاً لنتائج الدراسات السابقة فيتوقع أن تكون العلاقة بين أسعار الواردات والتضخم علاقة طردية أي أن قيمة β_4 موجبة ($\beta_4 > 0$)

(1)، ^(*) تعبر كافة البيانات المستخدمة لمصادر تمويل عجز الموازنة أو أسعار الواردات عن القيمة بالعملة المحلية (الجنية المصري) وذلك لتوحيد بيانات النموذج والوصول إلى أفضل تفسير لتأثير كل منها على المتغير التابع.

المتغير	الرمز	تعريف المتغير	مصدر البيانات
نسبة نمو النقود إلى الناتج المحلي	M2	يتضمن هذا المتغير نسبة نمو المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.	قاعدة بيانات البنك الدولي يتوقع أن تكون العلاقة بين نمو عرض النقود والتضخم علاقة طردية أي أن قيمة β_5 موجبة $(\beta_5 > 0)$.
سعر صرف الجنيه مقابل الدولار	EX	يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)	قاعدة بيانات البنك الدولي يتوقع أن تكون العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي والتضخم علاقة طردية أي أن قيمة β_6 موجبة $(\beta_6 > 0)$
الاستقرار السياسي (متغير وهمي)	PS	يتضمن متغير الاستقرار السياسي قيمتان هما (صفر) و (1) حيث تأخذ السنوات التي كان بها استقرار سياسي القيمة (صفر) بينما تأخذ السنوات التي شهدت أحداث سياسية غير مستقرة القيمة (1) وهي من عام 2011 إلى عام 2014	يتوقع أن تكون العلاقة بين الاستقرار السياسي والتضخم علاقة عكسية أي أن قيمة β_7 سالبة $(\beta_7 < 0)$

وعلى ذلك فإن النموذج القياسي سوف يتضمن الصيغة التالية:

$$\beta_7 PS + U - \beta_6 EX - CPI = \alpha + \beta_1 DB + \beta_2 DNB + \beta_3 XF + \beta_4 XP + \beta_5 M2$$

- الارتباط وبعض المقاييس الإحصائية:

ويعرض الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المدرجة بالنموذج القياسي، حيث يعبر الجدول عن مصفوفة معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات بعضها البعض، وذلك لإعطاء صورة شاملة ومقارنة بين بيانات السلاسل الزمنية التي سيتضمنها النموذج القياسي وإظهار خصائصها الإحصائية.

جدول رقم (3-1)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج القياسي

	CPI	DB	DNB	XF	XP	M2	EX	PS
CPI	1.00	0.91	0.79	0.53	0.90	-0.08	0.90	0.62
DB	0.91	1.00	0.59	0.32	0.81	-0.33	0.73	0.81
DNB	0.79	0.59	1.00	0.8	0.54	0.26	0.84	0.23
XF	0.53	0.32	0.80	1.00	0.29	0.35	0.61	-0.12
XP	0.90	0.81	0.54	0.29	1.00	-0.04	0.80	0.61
M2	-0.08	-0.33	0.26	0.35	-0.04	1.00	0.34	-0.53
EX	0.90	0.73	0.84	0.61	0.80	0.34	1.00	0.41
PS	0.62	0.81	0.23	-0.12	0.61	-0.53	0.41	1.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي وباستخدام برنامج EViews 10.

ويتضح من الجدول رقم (3-1) الآتي:

- وجود علاقة طردية قوية بين المتغير التابع CPI (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) و DB (التمويل المحلي المصرفي) و DNB (التمويل المحلي غير المصرفي) و XP (أسعار الواردات) و EX (سعر الصرف).
- وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغير التابع CPI و XF (التمويل الخارجي) و PS (المتغير الوهمي الدال على الاستقرار السياسي).
- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير التابع CPI و M2 (نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وعلى الرغم من أن الارتباط لا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات فهو يوضح مدى اقتران التغير في أحد المتغيرات بالتغير في متغير آخر.

ثانياً: تقدير معلمات النموذج Estimation of the Model

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

تتصف المتغيرات الاقتصادية بشكل عام بأنها غير مستقرة (غير ساكنة) Non-Stationary مما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير غير ملائم حيث أن التقدير الناتج عن استخدام متغيرات غير مستقرة يقود إلى انحدار زائف.

ويرمز للسلسلة الزمنية المستقرة لمتغير ما بالرمز $I(d)$ حيث يدل الرمز (d) على عدد الفروق التي تستقر عندها السلسلة الزمنية، فتكون السلسلة الزمنية $I(0)$ مستقرة، والسلسلة الزمنية $I(1)$ مستقرة عند الفرق الأول، وهكذا.

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحد للتحقق من سكون السلاسل الزمنية ولعل أهمها اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، واختبار فيليبس - بيرون Philips-Perron test (PP) ويتمثل الفرض العدمي في هذين الاختبارين أن السلسلة الزمنية بها جذر للوحدة، بمعنى أن السلسلة غير ساكنة بينما يتمثل الفرض البديل في أن السلسلة تنسم بالسكون.

ورغم الاستعمال الواسع لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار التوزيع الطبيعي الموجود في سلسلة زمنية ما، ولغرض التأكد من نتيجة الاختبار فسوف يتم استخدام اختبار إضافي وهو اختبار فيليبس - بيرون (PP)، مع العلم بأن اختبار فيليبس - بيرون (PP) Philips-Perron test له قدرة أفضل على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيراً.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Hallam, David. and Zanolli, Raffaele, Error-correction models and agricultural supply response, European Review of Agricultural Economics, Vol: 2, N: 20, 1993, p160.

جدول رقم (3-2)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF

	الفرق الثاني 2 nd difference			الفرق الأول 1 st difference			المستوى Level			
	Non	Trend & intercept	Intercept	Non	Trend & intercept	Intercept	Non	Trend & intercept	Intercept	
القرار ^(*)	-1.95	-3.62	-2.99	-1.95	-3.61	-2.99	-1.95	-3.60	-2.99	القيم الدرجة عند 5%
I(2)	-4.45 (0.00)	-5.65 (0.00)	-4.86 (0.00)	1.71 (0.97)	-1.12 (0.90)	0.83 (0.99)	2.21 (0.99)	1.86 (1.00)	2.89 (1.00)	CPI
I(1)	-	-	-	-4.86 (0.00)	-6.15 (0.00)	-5.34 (0.00)	1.19 (0.93)	-0.99 (0.92)	0.49 (0.98)	DB
I(0)	-	-	-	-	-	-	0.66 (0.85)	-4.40 (0.01)	-0.34 (0.90)	DNB
I(0)	-	-	-	-	-	-	-1.96 (0.00)	-4.26 (0.01)	-2.61 (0.10)	XF
I(1)	-	-	-	-3.48 (0.00)	-3.74 (0.03)	-3.86 (0.00)	1.50 (0.96)	-2.29 (0.41)	-0.31 (0.90)	XP
I(0)	-	-	-	-	-	-	0.54 (0.82)	-4.95 (0.00)	-4.45 (0.00)	M2
I(2)	-3.99 (0.00)	-4.17 (0.01)	-4.02 (0.00)	-0.64 (0.42)	-1.60 (0.75)	-1.17 (0.66)	1.63 (0.97)	-0.82 (0.94)	1.28 (0.99)	EX
I(0)	-	-	-	-	-	-	-1.85 (0.06)	-4.15 (0.01)	-3.26 (0.02)	PS

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي وباستخدام برنامج EViews 10.

وكما يتضح من الجدول رقم (3-2) فإنه:

- يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (PS، M2، XF، BNB) حيث يشير اختبار ديكي فولر الموسع ADF إلى استقرارها عند المستوى I(0).
- لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة بالنسبة للسلسلتين الزمنتيتين (XP، DB) حيث يشير اختبار ديكي فولر الموسع ADF إلى عدم سكونهما في المستوى، أما عند تطبيق الاختبار لها عند الفرق الأول فيتضح أنه يمكن رفض الفرض العدمي الخاص بوجود جذر الوحدة، مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرارهما في الفرق الأول I(1).
- لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة بالنسبة للسلاسل الزمنية (EX، CPI) حيث يشير اختبار ديكي فولر الموسع ADF إلى عدم سكونهما في المستوى وفي الفرق الأول، أما عند

^(*) إذا كانت القيم المطلقة المحسوبة أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية محدد، نرفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- شبيخي، محمد (2011). طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات. الحامد. الجزائر. ص 208.
- جوجارت، دامودار؛ ترجمة ومراجعة: هند عبد الغفار عودة (2015). الاقتصاد القياسي. الجزء الثاني. درا المريخ للنشر. ص 152.

تطبيق الاختبار لها عند الفرق الثاني فيتضح أنه يمكن رفض الفرض العدمي الخاص بوجود جذر الوحدة، مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرارهما في الفرق الثاني (2)1.

جدول رقم (3-3)

اختبار فيليبس بيرون PP

	الفرق الثاني 2 nd difference			الفرق الأول 1 st difference			المستوى Level			
	Non	Trend & intercept	Intercept	Non	Trend & intercept	Intercept	Non	Trend & intercept	Intercept	
القرار [*]	-1.95	-3.62	-2.99	-1.95	-3.61	-2.99	-1.95	-3.60	-2.99	القيم الدرجة عند 5%
I(2)	-4.48 (0.00)	-5.65 (0.00)	-4.86 (0.00)	2.39 (0.99)	-1.12 (0.90)	1.36 (1.00)	11.33 (1.00)	3.19 (1.00)	7.83 (1.00)	CPI
I(1)	-	-	-	-4.86 (0.00)	-6.38 (0.00)	-5.34 (0.00)	1.68 (0.97)	-0.99 (0.93)	0.89 (0.99)	DB
I(0)	-	-	-	-	-	-	-0.91 (0.31)	-4.42 (0.01)	-2.09 (0.25)	DNB
I(0)	-	-	-	-	-	-	-4.12 (0.00)	-2.97 (0.16)	-3.71 (0.01)	XF
I(1)	-	-	-	-3.46 (0.00)	-3.64 (0.04)	-3.77 (0.00)	1.32 (0.95)	-1.98 (0.58)	-0.39 (0.89)	XP
I(2)	-4.73 (0.00)	-4.82 (0.00)	-4.68 (0.00)	-1.53 (0.11)	-1.36 (0.84)	-1.42 (0.55)	0.13 (0.72)	-1.64 (0.74)	-1.73 (0.40)	M2
I(2)	-3.84 (0.00)	-3.94 (0.02)	-3.78 (0.00)	-0.35 (0.54)	-1.50 (0.80)	-1.03 (0.72)	2.64 (0.99)	-0.52 (0.97)	1.53 (0.99)	EX
I(1)	-	-	-	-4.79 (0.00)	-4.61 (0.00)	-4.69 (0.00)	-1.92 (0.05)	-2.31 (0.41)	-2.09 (0.24)	PS

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي وباستخدام برنامج EViews 10.

وكما يتضح من الجدول رقم (3-3) فإنه:

- يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة للسلسلتين الزمنية (XF، DNB) حيث يشير اختبار فيليبس بيرون PP إلى استقرار هاتين السلسلتين عند المستوى I(0).
- لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة بالنسبة للسلاسل الزمنية (PS، XP، DB) حيث يشير اختبار فيليبس بيرون PP إلى عدم سكونها في المستوى، أما عند تطبيق الاختبار لها عند الفرق الأول فيتضح أنه يمكن رفض الفرض العدمي الخاص بوجود جذر الوحدة، مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرارها في الفرق الأول I(1).
- لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة بالنسبة للسلاسل الزمنية (EX، M2، CPI) حيث يشير اختبار فيليبس بيرون PP إلى عدم سكونها في المستوى وفي الفرق الأول، أما عند تطبيق الاختبار لها عند الفرق الثاني فيتضح أنه يمكن رفض الفرض العدمي الخاص بوجود جذر الوحدة، مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرارها في الفرق الثاني I(2).

^(*) إذا كانت القيم المطلقة المحسوبة أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية محدد، نرفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

وحيث اتضح سابقاً من اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية موضع هذا البحث تختلف في درجة استقرارها حيث استقر بعضها عند المستوى $I(0)$ ، كما استقر بعضها عند الفرق الأول $I(1)$ ، في حين استقر بعضها عند الفرق الثاني $I(2)$ ، فإنه سوف يتم استخدام نموذج var نظراً لقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية التي تستقر في المستوى أو الفرق الأول أو الفرق الثاني.

2- نموذج الانحدار الذاتي vector auto regressive model:

قام باقتراح هذا النموذج $Sims^{(1)}$ ، حيث رأى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآتية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية (Exogenous)، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني⁽²⁾.

ووفقاً لنقد Sims إذا كانت هناك آنية حقيقية بين مجموعة من المتغيرات، لا بد من معاملتها بقدر متساو، فلا بد ألا تكون هناك تفرقة مسبقة بين متغيرات داخلية وأخرى خارجية، ووفقاً لهذه الفكرة قام Sims بعمل نموذج $VAR^{(3)}$ ، الذي يرجع إلى ظهور قيم للمتغير التابع في فترات زمنية متأخرة على الجانب الأيمن من المعادلة، ومصطلح متجه يرجع إلى حقيقة تعاملنا مع متجه من متغيرين أو أكثر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Christopher A. Sims هو عالم اقتصاد أمريكي ولد عام 1942، حصل على درجة الدكتوراه في عام 1968. عمل في جامعة مينيسوتا وجامعة ييل وحاصل على أستاذ في جامعة برينستون منذ عام 1999، وحصل Sims على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2011 عن أعماله عن كيف يتأثر الاقتصاد بالأحداث غير المتوقعة والتغيرات في السياسة الاقتصادية؟ ما هي آثار رفع أسعار الفائدة وتخفيضات الضرائب على إنتاج السلع والخدمات والبطالة والتضخم والاستثمار؟ طور كريستوفر سيمز طرقاً لدراسة العلاقة بين السياسة والاقتصاد. المصدر:

<https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/2011/sims/facts/>

⁽²⁾ عثمان نقار، منذر العواد (2012). استخدام نماذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني 2012 كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. ص 339.

⁽³⁾ إن الشكل الأساسي لنموذج var هو:

$$y_t = A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_n y_{t-n} + B X_t + \varepsilon_t$$

حيث y_t هو متجه المتغيرات الداخلية، X_t هو متجه المتغيرات الخارجية و $A_1, \dots, A_n$ و B هي مصفوفة المعاملات المقدرة و ε_t هي متجه الصدمات، المرتبط مع كل شيء ولكن ليس مع قيمه المبطة أو مع y_{t-1} حتى y_n و X_t .⁽³⁾

يمكن أيضاً كتابة النموذج var على شكل مجموعة من المعادلات كما يأتي⁽³⁾

$$\begin{aligned} y_{1t} &= \phi_{11}^{(1)} y_{1,t-1} + \dots + \phi_{11}^{(p)} y_{1,t-p} + \dots + \phi_{1n}^{(1)} y_{n,t-1} + \dots + \phi_{1n}^{(p)} y_{n,t-p} + \varepsilon_t \\ y_{nt} &= \phi_{n1}^{(1)} y_{1,t-1} + \dots + \phi_{n1}^{(p)} y_{1,t-p} + \dots + \phi_{nn}^{(1)} y_{n,t-1} + \dots + \phi_{nn}^{(p)} y_{n,t-p} \end{aligned}$$

جدول رقم (3-4)
النموذج المقدر وفقاً لنموذج VAR

Vector Autoregression Estimates			
Sample (adjusted): 1993 2014			
Included observations: 22 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
variables	coefficient	Standard errors	t-statistics
CPI(-1)	0.803589	(0.47441)	[1.69387]
CPI(-2)	0.194063	(0.45003)	[0.43122]
DB(-1)	-0.017615	(0.02225)	[-0.79156]
DB(-2)	0.055329	(0.02312)	[2.39305]
DNB(-1)	-0.113471	(0.04851)	[-2.33906]
DNB(-2)	0.088307	(0.04575)	[1.93018]
XP(-1)	-0.001370	(0.01699)	[-0.08062]
XP(-2)	0.026039	(0.01612)	[1.61508]
XF(-1)	0.085000	(0.10427)	[0.81519]
XF(-2)	-0.085296	(0.13457)	[-0.63385]
M2(-1)	-0.107161	(0.27411)	[-0.39094]
M2(-2)	0.415006	(0.25857)	[1.60500]
EX(-1)	2.088611	(2.46930)	[0.84583]
EX(-2)	-3.519532	(1.77091)	[-1.98742]
C	-22.33481	(23.9885)	[-0.93106]
R-squared	0.999517		
Adj. R-squared	0.998550		
F-statistic	1033.899		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5) من الملحق الإحصائي وباستخدام برنامج EViews 10
وتكون معادلة النموذج كالتالي:

يتضح في المعادلات الأخيرة أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من y_t على قيمه السابقة بالإضافة إلى القيم السابقة للعناصر الأخرى، ونرى في هذه المعادلات أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات بالحسبان.

(¹) لمزيد من التفاصيل:

- جوجارت، دامودار؛ ترجمة ومراجعة: هند عبد الغفار عودة (2015). مرجع سبق ذكره. الجزء الثاني. ص ص 1101-1092.

- The Scandinavian Journal of Economics (2012). PP1082-1104.

$$\begin{aligned} \text{Cpi} = & - 22.3348 + 0.8036*\text{cpi}(-1) + 0.1941*\text{cpi}(-2) - 0.0176*\text{db}(-1) + \\ & 0.0553*\text{db}(-2) - 0.1135*\text{dnb}(-1) + 0.0883*\text{dnb}(-2) - 0.0014*\text{xp}(-1) + \\ & 0.0260*\text{xp}(-2) + 0.0849*\text{xf}(-1) - 0.085*\text{xf}(-2) - 0.1072*\text{m2}(-1) + \\ & 0.4150*\text{m2}(-2) + 2.0886*\text{ex}(-1) - 3.5195*\text{ex}(-2) \end{aligned}$$

وتوضح الاختبارات الإحصائية للنموذج السابق جودة التقدير حيث بلغت قيمة (R2) نسبة (0.99) كما بلغت (Adjusted R2) نسبة (0.99) فضلاً عن قيمة (F-statistic) والتي بلغت (1033.9) بمستوى معنوية (0.00).

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار فرضية أن هناك تأثير معنوي للآليات المالية المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة على التضخم في مصر خلال فترة الدراسة وصولاً للإجابة على التساؤل الخاص بما هي أفضل آلية يمكن استخدامها لتمويل عجز الموازنة ويكون لها أقل تأثير ممكن على التضخم، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تناول هذا البحث اختبار صحة الفروض التالية:

فرض العدم H0: لا يوجد تأثير معنوي للتمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

فرض البديل H1: يوجد تأثير معنوي للتمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

فرض العدم H0: لا يوجد تأثير معنوي للتمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

فرض البديل H1: يوجد تأثير معنوي للتمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

فرض العدم H0: لا يوجد تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

فرض البديل H1: يوجد تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

وقد تم اختبار هذه الفروض، حيث كان هناك أثر لبعض آليات تمويل عجز الموازنة على التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، وتمثلت نتائج الدراسة القياسية في الآتي:

- هناك علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن استخدام

التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تعزي جزء كبير من الضغوط التضخمية إلى قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي لتغطية احتياجات الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة، كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما تم من تحليل للعلاقة بين بيانات التضخم والتمويل المحلي المصرفي والذي تم إيضاحه بالفصل الثاني من هذا البحث.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أنه يمكن استخدام التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة للمساهمة في تخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية والتي ترى أن استخدام الفوائض المالية لدى القطاع غير المصرفي يعد وسيلة فعالة لتمويل عجز الموازنة دون حدوث موجات تضخمية، ولهذا فإن هذه الآلية التمويلية تستخدم بطريقة واسعة النطاق في الاقتصاديات الرأسمالية ذات الأسواق المالية المتطورة والتي تتمكن من خلالها من توفير الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة وبأسعار فائدة منخفضة وهي وسيلة لا تستخدمها الدول النامية بالمستوى المطلوب نظراً لمحدودية أسواق المال والقصور في الأوراق المالية المطروحة بها، وكذا نظراً لعدم تمتع بعض حكومات الدول النامية بالثقة الكافية من قبل المتعاملين الأفراد لإقراض حكومات تلك الدول. وفي هذا الإطار فإنه يمكن استحداث وسائل تمويلية تكون ذات جذب للمواطنين للمشاركة في عملية تمويل التنمية في بلدانهم وتكون ذات عائد مالي، بالإضافة إلى أهمية أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار عند تحديد المشروعات التنموية التي تنفذها الدولة وشرح مردود تلك المشروعات على المجتمع وعلى المساهمين فيها.

■ لم يثبت وجود تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة على زيادة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

■ هناك علاقة طردية معنوية بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، كما أن هناك علاقة طردية معنوية بين المعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

أهم النتائج والتوصيات

تمثلت أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة في الآتي:

- يمثل عجز الموازنة العامة مشكلة كبيرة في الاقتصاد المصري نظراً لأنه عجز هيكلي ومزمن ومرتفع، لم تستطع السياسة المالية التخلص منه في أي من الأعوام المالية التي تناولتها الدراسة، وكان أفضل ما تحقق هو تخفيض ذلك العجز لنسب صغيرة وذلك لسنوات محدودة جداً أثناء الفترة محل الدراسة.
- يوجد ارتباط طردي قوي بين كل من الإيرادات العامة والمصروفات العامة خلال الفترة موضع الدراسة، حيث أنه في السنوات التي شهدت زيادة في المصروفات العامة كانت هناك زيادة - وإن كانت بدرجة أقل - في الإيرادات العامة، وأيضاً السنوات التي شهدت تشديد مالي وانخفاض المصروفات العامة شهدت انخفاض في الإيرادات العامة، وربما يفسر هذا بأهمية الإنفاق الحكومي في إنعاش النمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات الأخرى على الإنتاج، وذلك كله ينعكس إيجابياً على زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وغيرها من الرسوم.
- حساسية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية التي تؤثر على المالية العامة سواء كانت صدمات اقتصادية أو سياسية، وقد اتضح ذلك في انخفاض الإيرادات العامة نتيجة الصدمات الخارجية التي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وذلك نظراً للمساهمة المرتفعة لمصادر الإيرادات التي تتأثر بشكل كبير بأوضاع القطاع الخارجي.
- ارتفاع عبء الدين العام بشكل كبير وخاصة الدين الخارجي خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يمثل عبء إضافي على الموازنة العامة للدولة، حيث تستحوذ الفوائد على نسبة لا يستهان بها من إجمالي النفقات العامة، وما يستتبع ذلك من تضيق حيز التحرك لإدارة المالية العامة، ويضعف القدرة على تصحيح الهيكل الإنتاجي بتوجيه مزيد من الاستثمارات للقطاعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع.
- اقتران عجز الموازنة العامة بمشكلة ارتفاع الدين العام يؤدي إلى مشاكل اقتصادية أخرى وفي القلب منها ارتفاع معدلات التضخم والذي يكون له آثار سلبية شديدة على مجمل متغيرات الاقتصاد القومي.
- اتجاه نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض بصورة مستمرة خلال الفترة موضع الدراسة يؤكد اتجاه مساهمة القطاع الحكومي في الاقتصاد القومي إلى الانخفاض خلال تلك الفترة، وهو ما يتيح المجال للقطاع الخاص لزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد القومي.

- عدم الاهتمام بالدراسات الفنية السليمة للمشروعات الكبرى التي تنفذها الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة والتنفيذ السليم لها والتأكد من مردودها الاقتصادي أدى إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في بعض سنوات الدراسة دون أن ينعكس مردود تلك المشروعات على زيادة الإيرادات العامة، نظراً لأن تلك المشروعات لم تأتي بالعائد المرجو منها، ما ساهم في تفاقم العجز المالي خلال تلك الأعوام المالية.

- القرارات الإدارية لزيادة بعض بنود النفقات العامة (وخاصة بنود الأجور والدعم والاستثمارات الحكومية) دون الأخذ في الاعتبار وضع المالية العامة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، كما يؤدي إلى غل يد واضعي السياسة المالية لتحسين أوضاع المالية العامة.

- الانخفاض الكبير والمستمر في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة موضع الدراسة يؤكد ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض قدرته على تحصيل مستحقات الدولة، كما يؤكد على زيادة معدلات التهرب الضريبي واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

- الاتجاه إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال المصادر المحلية للتمويل وخاصة التمويل غير المصرفي والتوقف عن استخدام مصادر التمويل الخارجي في بعض سنوات الدراسة قد أدى إلى السيطرة على حجم الدين الخارجي المرتفع، كما أتاح بعض الأموال والتي تم استخدامها لسداد جزء من الدين الخارجي خلال تلك الفترة.

- استخدام التمويل المحلي المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير خلال مجمل الفترة موضع الدراسة كان له مردود مباشر على زيادة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال تلك الفترة والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة مرة أخرى.

- أثبتت الدراسة التطبيقية أن بعض الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة تُعد سبباً في توليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، كما أن بعض تلك الآليات يمكن استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وفي نفس الوقت يمكن استخدامها لتخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، وذلك على النحو التالي:

■ هناك علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن استخدام التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تعزي جزء كبير من الضغوط التضخمية إلى الزيادة في العرض النقدي والمتولد عن قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي لتغطية احتياجات الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة العامة، كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما تم من تحليل للعلاقة بين بيانات التضخم والتمويل المحلي المصرفي والذي تم إيضاحه بالفصل الثاني من هذا البحث.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أنه يمكن استخدام التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة للمساهمة في تخفيض الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

وهو ما يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية والتي ترى أن استخدام الفوائض المالية لدى القطاع غير المصرفي يعد وسيلة فعالة لتمويل عجز الموازنة دون حدوث موجات تضخمية، ولهذا فإن هذه الآلية التمويلية تستخدم بطريقة واسعة النطاق في الاقتصاديات الرأسمالية ذات الأسواق المالية المتطورة والتي تتمكن من خلالها من توفير الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة وبأسعار فائدة منخفضة وهي وسيلة لا تستخدمها الدول النامية بالمستوى المطلوب نظراً لمحدودية أسواق المال والقصور في الأوراق المالية المطروحة بها، وكذا نظراً لعدم تمتع بعض حكومات الدول النامية بالنقطة الكافية من قبل المتعاملين الأفراد لإقراض حكومات تلك الدول. وفي هذا الإطار فإنه يمكن استحداث وسائل تمويلية تكون ذات جذب للمواطنين للمشاركة في عملية تمويل التنمية في بلدانهم وتكون ذات عائد مالي، بالإضافة إلى أهمية أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار عند تحديد المشروعات التنموية التي تتفدها الدولة وشرح مردود تلك المشروعات على المجتمع وعلى المساهمين فيها.

■ لم يثبت وجود تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة على زيادة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

■ هناك علاقة طردية معنوية بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كما أن هناك علاقة طردية معنوية بين المعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

■ هناك علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف والتضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

أهم التوصيات:-

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج سواء من خلال استعراض الإطار النظري للعلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم، أو من خلال تحليل تلك العلاقة في الفترة الممتدة من العام المالي 1992/1991 وحتى العام المالي 2019/2018، كذا نتيجة الدراسة التطبيقية لهذه العلاقة خلال الفترة موضع الدراسة، فإن أهم التوصيات تتلخص فيما يلي:

- وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة المالية، وذلك بعد التواصل والتنسيق مع الجهات التشريعية والرقابية، وتقر بواسطة مجلس الوزراء بعد العرض على اللجنة الوزارية الاقتصادية، على أن تكون معلنة وملزمة لكافة الجهات المعنية بوضع وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة، ولا يتم تغييرها إلا في إطار تحسين مؤشرات المالية العامة.

- الشفافية عند وضع السياسات المالية، والتواصل مع الأطراف ذات المصلحة، وأن تكون تلك السياسات ثابتة على المدى المتوسط، وذلك لأن هذه السياسات يترتب عليها قرارات الادخار والاستثمار للقطاع الخاص وتغييرها بشكل فجائي يؤدي إلى ضعف الثقة في الاقتصاد القومي.

- يكون الهدف المعلن للسياسة المالية هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والاستثمار، والتخلص من العجز المزمن للموازنة العامة في مصر، وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة، مع خفض النفقات العامة التي لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، وبحيث تكون السياسة المالية مضادة لاتجاه الدورة الاقتصادية.

- اتخاذ إجراءات للتحوط ضد الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المصري، مثل التحوط ضد ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية، حتى لا يتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة اختلاف العجز المقدر عن العجز الفعلي.

- وضع سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع الأزمات الطارئة التي تؤثر على أوضاع المالية العامة سواء كانت صدمات اقتصادية أو سياسية وتكون معلنة ويتم التدريب على تنفيذها حال وقوع أي أزمات مستقبلية لتقليل أثر تلك الصدمات على المالية العامة.

- توظيف الاستثمارات الحكومية في مكانها الصحيح وهي القطاعات المتعلقة بالأمن القومي، وتلك التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص، وعدم الاستثمار في كافة القطاعات الإنتاجية التي يعمل بها القطاع الخاص لأن تلك الاستثمارات الحكومية قد تُشكل عائقاً أمام نمو القطاع الخاص الذي لن يغامر بالدخول في منافسة مع الحكومة، لأن ذلك يشجع الاستثمارات الخاصة ويحقق نمواً أعلى للنااتج المحلي الإجمالي نظراً لما يتمتع به القطاع الخاص من كفاءة التشغيل وارتفاع العائد.
- إجراء دراسات الجدوى للمشروعات التي تنفذها أو تساهم فيها الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة والتأكد من مردودها الاقتصادي، نظراً لأن تلك المشروعات إن لم تأتي بالعائد المرجو منها، فسوف تساهم في تفاقم العجز المالي.
- التوقف عن إصدار القرارات الإدارية الخاصة بزيادة بنود الأجور أو الدعم، وأن لا يتم أي زيادات في تلك البنود أو غيرها من بنود الموازنة العامة إلا بموافقة المسؤولين عن وضع السياسة المالية للدولة، وبالشكل الذي يحقق تحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الإسراع بتطوير منظومة الضرائب وميكنتها حتى تضمن القضاء على التهرب الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وبما يضمن أيضاً تحقق مطالب الأطراف ذات المصلحة من المتعاملين مع مصلحة الضرائب.
- التوقف عن استخدام التمويل المصرفي نظراً لتأثيره الضار على زيادة معدلات التضخم، وكذا التوقف عن الاقتراض الخارجي نظراً لارتفاع الديون الخارجية في الفترة الأخيرة الأمر الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف، كما أن الفوائد تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، وهو ما يضع قيداً شديداً على حرية الحركة في إدارة المالية العامة.
- التمويل المحلي غير المصرفي لعجز الموازنة العامة يعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات الخارجية، ويلزم ذلك توسيع قاعدة المتعاملين في الأذون والسندات الحكومية من خلال طرحها بالأسواق المالية، على أن يقتصر استخدامها على تمويل المشروعات العامة، ويستخدم العائد من تلك المشروعات لسداد الأصل والعائد على تلك الأذون والسندات.
- التوسع في استخدام الصيغ التمويلية المختلفة لتمويل الاستثمارات الحكومية بدلاً من التمويل من خلال الموازنة العامة للدولة مثل التمويل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، والصكوك، وغيرها من

وسائل التمويل، مع التزام الحكومة بضمان أموال المشاركين في تلك المشروعات وتعويض أي خسائر ناجمة عن مشاركتهم في تلك المشروعات.

- استحداث وسائل تمويلية - وبخاصة صيغ التمويل الإسلامية - حيث أنها سوف تكون مصدر جذب كبير للمواطنين للمشاركة في عملية تمويل التنمية في وفي ذات الوقت ستكون ذات عائد مالي للمشاركين فيها.

- استحداث آلية لاستطلاع آراء المواطنين في المشروعات التي تنفذها الدولة والتي تتطلب أعباء مالية يمكن للمواطنين المشاركة في تحمل جزء كبير منها، إذا ما تم أخذ آراؤهم بعين الاعتبار عند إنشاء تلك المشروعات وشرح مردودها على المجتمع وعلى المساهمين فيها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العلمية:

- أحمد، عبد الرحمن يسري (1981). التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.
- أحمد، فايز عبد الهادي (بدون)، مبادئ الاقتصاد الكلي. الأكاديمية الحديثة. القاهرة.
- أمين، جلال (2012). قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. دار الشروق. القاهرة.
- بخيت، حسين علي؛ فتح الله، سحر (2006). الاقتصاد القياسي.
- البواب، سيد (2000). عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. القاهرة.
- الجنابي، نبيل مهدي (2017). التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- جوجارت، دامودار (2015)؛ ترجمة ومراجعة: هند عبد الغفار عودة. الاقتصاد القياسي. الجزء الثاني. درا المريخ للنشر.
- حسين، رحيم (2013) تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد؟. جامعة جيجل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر.
- الخطيب، فاروق بن صالح؛ دياب، عبد العزيز بن أحمد (1435 هـ). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.
- دراز، حامد عبد الحميد (2000). مبادرة المالية: القروض العامة. الدار الجامعية. القاهرة.
- زكي، رمزي (1980). مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- زكي، رمزي (1991). محنة الديون وسياسات التحرر في دول العالم الثالث. دار العالم الثالث للطباعة والنشر. القاهرة.
- زكي، رمزي. (1994) الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة بالاقتصاد المصري. دار المستقبل العربي. القاهرة.
- شيخي، محمد (2011). طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات. دار الحامد للنشر. الجزائر.
- الصالح، ناصر عبد الله؛ السيراني، محمد محمود (2014). الجغرافيا الكمية والإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة. العبيكان للنشر.
- صقر، صقر أحمد (1983). النظرية الاقتصادية الكلية. وكالة المطبوعات. الكويت.

- عامر، عادل (2016)، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر. حروف منشورة للنشر الإلكتروني.
- عبد العزيز، بركات (2014). مقدمة في التحليل الإحصائي لبحوث الإعلام. الدار المصرية اللبنانية.
- عبد المعطي، علاء إبراهيم (2016). أدون وسندات الخزنة العامة: دراسة مقارنة. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. المنصورة.
- عثمان، محمد عثمان (2016). التنمية العادلة: النمو الاقتصادي - توزيع الدخل - مشكلة الفقر. روابط للنشر وتقنية المعلومات.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2014). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- العيسوي، إبراهيم (1993)، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية في مصر. ندوة الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر. تحرير د. جودة عبد الخالق. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العيسوي، إبراهيم (2007)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل. المكتبة الأكاديمية. القاهرة.
- القاضي، حسن محمد (2014). الإدارة المالية العامة. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- القطاري، محمد ضيف الله (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية: نظرية تحليلية - قياسية. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- لحسن، دردوري؛ الأخضر، لقلطي (2018)، أساسيات المالية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة.
- محمود، حامد محمود (2017). الاقتصاد الكلي. دار حميثرا للنشر والترجمة.
- مسعود، محمد رشدي إبراهيم (2010). توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. در النشر للجامعات.
- مقلد، رمضان محمد؛ نعمة الله، أحمد رمضان؛ القفاش، سحر عبد الرؤوف (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي. قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

ب - الدوريات العلمية:

- أبو العينين، سهير (أبريل 1995). مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري في فترة الثمانينات وبداية التسعينات. معهد التخطيط القومي. مذكرة خارجية رقم (1585).
- أمانيان، أرفند سوبر (أكتوبر 1997). تجربة مصر في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية لاحقة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل رقم 18.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يناير 2021. القاهرة.
- راشد، منير (1998). تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية. أبو ظبي.
- صندوق النقد الدولي (1995). إدارة الشؤون المالية. مبادئ إرشادية للتصحيح المالي. سلسلة كتيبات رقم (49) واشنطن.
- صندوق النقد الدولي (مارس 2010). مجلة التمويل والتنمية. عودة إلى الأسس: ما هو التضخم.
- طالب، زياد عز الدين طه ، عبد الله، كيلان إسماعيل (2015). التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها: مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013. جامعة تكريت. كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 11. العدد 33. السنة 2015.
- عثمان نقار، منذر العواد (2012). استخدام نماذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني 2012 كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.
- الغالبي، كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي. الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية. السنة الثامنة. العدد الخامس والعشرون. جامعة القادسية. كلية الإدارة والاقتصاد.
- معتوق، سهير محمود (1990). سياسة التمويل التضخمي ومدى فاعليتها في السنوات التسعينية. المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين: السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. رأي في أزمة: الاقتصاد غير الرسمي.. العدد 7. بتاريخ 2020-4-6.
- وزارة المالية (2016). دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية: وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. القاهرة.
- وزارة المالية، دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة: الأسباب - الآثار - الحلول.
- وزارة المالية، البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.
- يونس، إيهاب محمد (أبريل ٢٠١٢). نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر. النهضة. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني.

ج- الرسائل الجامعية:

- إسماعيل، عبد الرحيم بهجت محمود (2011). دور سوق المال في مواجهة عجز الموازنة العامة لمصر من 2000-2010. أطروحة (ماجستير) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.
- بكر، إلهام حسن عبد الرحمن (2015). تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1990-2010). أطروحة (ماجستير). جامعة دمنهور - كلية التجارة - قسم الاقتصاد.
- الحسيني، إسماعيل عادل السيد أحمد (2014). العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. أطروحة (دكتوراه). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- دبات، أمينة (2015). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر. أطروحة (ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر.
- الزهوي، حسين عبد المنعم حسين (2010). دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة 1986 - 2006. أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم الاقتصاد.
- عمران، محمد أحمد على (2016). أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر. أطروحة (دكتوراه) جامعة الأزهر - كلية التجارة بنين - قسم الاقتصاد.
- عيسوي، ألفت حمدي محمد (2016). محددات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2014): دراسة قياسية. أطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.
- لطفي، مصطفى علي (2004). فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة بالتطبيق على مصر خلال الفترة من 1975-2002. أطروحة (ماجستير). كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- المتولي، عمرو محمد محمد (2016). إطار مقترح لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء بعض التجارب الدولية: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية. أطروحة (ماجستير). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف (2013). عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة 2000-2010. أطروحة (دكتوراه). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.
- معوض، رانيا رمضان (2010). العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر: دراسة تطبيقية (1980-2006). أطروحة (ماجستير). جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد.

د - القوانين والقرارات الرئاسية:

- القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم 9 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات.
- القانون رقم 91 لسنة 2005 بشأن الضرائب على الدخل.
- القانون رقم 95 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963
- القانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- القانون رقم 81 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 39 لسنة 2011 بتشكيل وزارة أحمد شفيق.
- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 19 لسنة 2011 بتشكيل وزارة عصام شرف.
- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 282 لسنة 2011 بتشكيل وزارة كمال الجنزوري.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 90 لسنة 2012 بتشكيل وزارة هشام قنديل.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 484 لسنة 2013 بتشكيل وزارة حازم الببلاوي.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 72 لسنة 2014 بتشكيل وزارة إبراهيم محلب.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 379 لسنة 2015 بتشكيل وزارة شريف إسماعيل.
- قرار رئيس الجمهورية رقم 269 لسنة 2018 بتشكيل وزارة مصطفى مدبولي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Bakare, Ibrahim A.O.; O.A. Adesanya; S.A. Bolarinwa (2014). Empirical Investigation between Budget Deficit, Inflation and Money Supply in Nigeria. European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 2, No.12. March 2014.
- Dadson, Yvonne Appiah (2015). Examining the Effects of Fiscal Deficits on Inflation in Ghana. Thesis (Master). University of Ghana.
- Dwivedi, D.N. Macroeconomics: Theory and Policy (2005). Tata McGraw-Hill.
- Everton Dockery (2012). The Relationship between Fiscal Deficits and Inflation: Econometric Evidence for Nigeria. Thesis (Master). University of Ghana.
- El-Refaie, Faika (April 2001). The Coordination of Monetary and Fiscal Policies in Egypt. WP. 54. ECES.
- Ekanayake, Hemantha K.J. (2012). The Link Between Fiscal Deficit and Inflation: Do public sector wages matter?. Working Paper. The Australian National University - Crawford School of Public Policy - Arndt-Corden Department of Economics.
- Friedman, Milton (1970). The Counter-revolution in Monetary Theory: First Wincott Memorial Lecture. Wincott Foundation.
- Hagen, Jurgen V.; Frieden, Jeffry; Eichengreen, Barry (2012). Monetary and fiscal Policy in an integrated Europe. Springer Science & Business Media.
- Hallam, David. and Zanolli, Raffaele, Error-correction models and agricultural supply response, European Review of Agricultural Economics, Vol: 2, N: 20, 1993.
- International Monetary Fund (April 2014). Public Expenditure Reform: Making Difficult Choices. Fiscal Monitor.
- International Monetary Fund (April 2019). Fiscal Monitor: Curbing Corruption.
- Kaur, Gurleen (2018). The Relationship between Fiscal Deficit and Inflation in India: A Cointegration Analysis. Journal of Business Thought Vol. 8 April 2017-March 2018.
- Kreiner, Claus Thustrup; Andersen, Torben (2015). Baumol's Cost Disease and the Sustainability of the Welfare State. Economic Policy Research Unit, Inst. of Economics, University of Copenhagen.
- Laidler, David. The Golden Age of the Quantity Theory (2014). Princeton University Press.
- Olivera, Julio G. H. Money, Prices and Fiscal Lags: A Note on the Dynamics of Inflation, Quarterly Review, vol. 20, Banca Nazionale del Lavoro, 1967.
- Omneia A. Helmy (November 2008). The Impact of budget Deficit on Inflation in Egypt. Working Paper No. 141. The Egyptian Center for Economic studies

- Solomon, M; Wet, W. A. (2004). The Effect of a budget Deficit on Inflation: The Case of Tanzania. Sajems Ns Vol. 7 No. 1.
- The Scandinavian Journal of Economics (2012). PP1082-1104
- Tanzi, Vito, Inflation, Lags in Collection, and the Real Value of Tax Revenue, Staff Papers, vol. 24, march 1977, IMF, 1977.
- Torres, Francisco; Giavazzi, Francesco (1996). Adjustment and growth in the European Monetary Union. Cambridge university Press.

الملاحق

جدول رقم (4-1)

تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)

السنة	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	العجز الكلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات إلى الناتج	نسبة المصروفات إلى الناتج	نسبة العجز إلى الناتج	التغير النسبي في الإيرادات	التغير النسبي في المصروفات
1992/1991	41406	47563	6157	131057	%31.6	%36.3	%4.7	%28.9	%12.8
1993/1992	46703	52223	5520	146160	%32.0	%35.7	%3.8	%12.8	%9.8
1994/1993	52567	56254	3697	175223	%30.0	%32.1	%2.1	%12.6	%7.7
1995/1994	55719	58256	2537	204098	%27.3	%28.5	%1.2	%6.0	%3.6
1996/1995	60893	63889	2996	229784	%26.5	%27.8	%1.3	%9.3	%9.7
1997/1996	64498	66826	2328	265423	%24.3	%25.2	%0.9	%5.9	%4.6
1998/1997	67963	70783	2820	287978	%23.6	%24.6	%1.0	%5.4	%5.9
1999/1998	71072	79995	8923	307600	%23.1	%26.0	%2.9	%4.6	%13.0
2000/1999	75399	88600	13201	340100	%22.2	%26.1	%3.9	%6.1	%10.8
2001/2000	76139	96121	19982	358700	%21.2	%26.8	%5.6	%1.0	%8.5
2002/2001	78317	115542	38486	378900	%20.7	%30.5	%10.2	%2.9	%20.2
2003/2002	89347	127320	43644	417500	%21.4	%30.5	%10.5	%14.1	%10.2
2004/2003	101880	145988	45878	485300	%21.0	%30.1	%9.5	%14.0	%14.7
2005/2004	110864	161611	51643	538500	%20.6	%30.0	%9.6	%8.8	%10.7
2006/2005	151266	207810	50385	617700	%24.5	%33.6	%8.2	%36.4	%28.6

المصدر: وزارة المالية، دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة: الأسباب - الآثار - الحلول. وزارة المالية البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.

تابع جدول رقم (4-1)

تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)

السنة	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	العجز الكلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات إلى الناتج	نسبة المصروفات إلى الناتج	نسبة العجز إلى الناتج	التغير النسبي في الإيرادات	التغير النسبي في المصروفات
2007/2006	180215	222029	54697	744800	%24.2	%29.8	%7.3	%19.1	%6.8
2008/2007	221404	282290	61122	895500	%24.7	%31.5	%6.8	%22.9	%27.1
2009/2008	282505	351500	71826	1042200	%27.1	%33.7	%6.9	%27.6	%24.5
2010/2009	268114	365987	98038	1206700	%22.2	%30.3	%8.1	%5.1-	%4.1
2011/2010	265286	401866	134460	1371100	%19.3	%29.3	%9.8	%1.1-	%9.8
2012/2011	303622	470992	166705	1656600	%18.3	%28.4	%10.1	%14.5	%17.2
2013/2012	350322	588188	239719	1843800	%19.0	%31.9	%13.0	%15.4	%24.9
2014/2013	456788	701514	255439	2130000	%21.4	%32.9	%12.0	%30.4	%19.3
2015/2014	465241	733350	279430	2443900	%19.0	%30.0	%11.4	%1.9	%4.5
2016/2015	491488	817844	339495	2709400	%18.1	%30.2	%12.5	%5.6	%11.5
2017/2016	659184	1031941	379590	3470000	%19.0	%29.7	%10.9	%34.1	%26.2
2018/2017	821134	1244408	432580	4437400	%18.5	%28.0	%9.7	%24.6	%20.6
2019/2018	941910	1369870	429951	5322300	%17.7	%25.7	%8.1	%14.7	%10.1

المصدر: وزارة المالية البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.

جدول رقم (4-2)

التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)

العام المالي	التمويل الخارجي ⁽¹²²⁾	نسبة التمويل الخارجي إلى إجمالي التمويل
1992/1991	1783	30%
1993/1992	298	5%
1994/1993	464	13%
1995/1994	278-	11-
1996/1995	1340-	45-
1997/1996	1575-	68-
1998/1997	1328-	47-
1999/1998	2001-	24-
2000/1999	1487-	10-
2001/2000	1946-	7-
2002/2001	6527	18%
2003/2002	5580	13%
2004/2003	504	1%
2005/2004	4243-	7-
2006/2005	3641	6%
2007/2006	3581	10%
2008/2007	11439	96%
2009/2008	1812-	2-
2010/2009	2458	2%
2011/2010	5022	3%
2012/2011	9062-	5-
2013/2012	20270	7%
2014/2013	4022	1%
2015/2014	25119-	8-
2016/2015	⁽¹²³⁾ -	-
2017/2016	188211	32%
2018/2017	230332	35%
2019/2018	178652	28%

المصدر: البنك المركزي، النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة، ووزارة المالية البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.

⁽¹²²⁾ تظهر بعض بيانات التمويل الخارجي بإشارة سالبة لأنها تمثل صافي الاقتراض والأقساط المسددة.

⁽¹²³⁾ البيانات غير متاحة.

جدول رقم (4-3)

التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

بالمليون جنيه (بالأسعار الجارية)

العالم المالي	التمويل المحلي غير المصرفي		التمويل المحلي المصرفي		إجمالي التمويل المحلي ⁽¹²⁴⁾	نسبة التمويل المحلي إلى إجمالي التمويل
	مبلغ	نسبته إلى التمويل المحلي	مبلغ	نسبته إلى التمويل المحلي		
1992/1991	7678	%182	3456-	%82-	4222	%70
1993/1992	8424	%161	3202-	%61-	5222	%95
1994/1993	3444	%107	211-	%7-	3233	%87
1995/1994	3932	%140	1117-	%40-	2815	%111
1996/1995	229-	%5-	4565	%105	4336	%145
1997/1996	501	%13	3402	%87	3903	%168
1998/1997	2219	%53	1929	%47	4148	%147
1999/1998	1461	%14	8895	%86	10356	%124
2000/1999	10857	%64	5978	%36	16835	%110
2001/2000	5437	%19	23724	%81	29161	%107
2002/2001	16308	%53	14391	%47	30699	%82
2003/2002	16649	%46	19293	%54	35942	%87
2004/2003	24138	%53	21196	%47	45334	%99
2005/2004	33750	%53	29819	%47	63569	%107
2006/2005	36750	%68	17631	%32	54381	%94
2007/2006	54212	%163	20926-	%63-	33286	%90
2008/2007	3714	%705	3187-	%605-	527	%4
2009/2008	15191-	%18-	98818	%118	83627	%102
2010/2009	61229	%60	40263	%40	101492	%98
2011/2010	34712	%24	109583	%76	144295	%97
2012/2011	35844	%20	146374	%80	182218	%105
2013/2012	49286	%18	221338	%82	270624	%93
2014/2013	32957	%12	244363	%88	277320	%99
2015/2014	79274	%24	248454	%76	327728	%108
2016/2015	- ⁽¹²⁵⁾	-	-	-	-	-
2017/2016	192736	%48	206048	%52	398784	%68
2018/2017	253583	%59	176201	%41	429784	%65
2019/2018	264517	%57	203432	%43	467949	%72

المصدر: بيانات البنك الدولي. ووزارة المالية البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.

¹²⁴ تظهر بعض بيانات التمويل المحلي بإشارة سالبة لأنها تمثل صافي الاقتراض.

¹²⁵ البيانات غير متاحة.

جدول رقم (4-4)

تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (سنة الأساس 2010 = 100)	معدل التضخم	العام المالي
22.92	%19.7	1992/1991
26.05	%13.6	1993/1992
29.2	%12.1	1994/1993
31.58	%8.2	1995/1994
36.55	%8.4	1996/1995
39.18	%7.2	1997/1996
40.99	%4.6	1998/1997
42.6	%3.9	1999/1998
43.9	%3.1	2000/1999
45.1	%2.7	2001/2000
46.1	%2.3	2002/2001
47.4	%2.7	2003/2002
49.5	%4.5	2004/2003
55.1	%11.3	2005/2004
57.8	%4.9	2006/2005
62.2	%7.6	2007/2006
68	%9.3	2008/2007
80.4	%18.3	2009/2008
89.9	%11.8	2010/2009
100	%11.3	2011/2010
110.1	%10.1	2012/2011
117.9	%7.1	2013/2012
129	%9.4	2014/2013
142.1	%10.1	2015/2014
156.8	%10.4	2016/2015
178.5	%13.8	2017/2016
231.1	%29.5	2018/2017
264.3	%14.4	2019/2018

المصدر: بيانات البنك الدولي منشورة بالموقع الإلكتروني

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL?end=2017&locations=EG&start=1990>

جدول رقم (4-5)

البيانات المستخدمة في النموذج القياسي

خلال الفترة (1992/1991 إلى 2019/2018)

PS ⁽¹²⁹⁾ متغير وهي	EX ⁽¹²⁸⁾ سعر الصرف	M ⁽¹²⁷⁾ المعروض النقدي	XP ^(*) أسعار الواردات بالأسعار الثابتة	XF ^(*) التمويل الخارجي لعجز الموازنة	DNB ^(*) التمويل غير المصرفي لعجز الموازنة	DB ⁽¹²⁶⁾ التمويل المصرفي لعجز الموازنة	CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	العام المالي
0	3.14	87.52	169.94	1.78	7.68	-3.46	22.93	1991/1992
0	3.32	84.54	162.04	0.30	8.42	-3.20	26.06	1992/1993
0	3.35	85.81	182.40	0.46	3.44	-0.21	29.21	1993/1994
0	3.39	84.63	184.63	-0.28	3.93	-1.12	31.59	1994/1995
0	3.39	79.79	192.60	-1.34	-0.23	4.57	36.56	1995/1996
0	3.39	78.64	189.14	-1.58	0.50	3.40	39.19	1996/1997
0	3.39	75.15	199.17	-1.33	2.22	1.93	41.00	1997/1998
0	3.39	77.03	202.62	-2.00	1.46	8.90	42.59	1998/1999
0	3.40	76.04	228.47	-1.49	10.86	5.98	43.90	1999/2000
0	3.47	76.74	237.58	-1.95	5.44	23.72	45.08	2000/2001
0	3.97	82.38	234.91	6.53	16.31	14.39	46.10	2001/2002
0	4.50	87.84	241.20	5.58	16.65	19.29	47.36	2002/2003
0	5.85	96.68	244.29	0.50	24.14	21.20	49.50	2003/2004
0	6.20	96.68	286.41	-4.24	33.75	29.82	55.08	2004/2005
0	5.78	97.14	354.64	3.64	36.75	17.63	57.76	2005/2006
0	5.73	97.39	431.86	3.58	54.21	-20.93	62.17	2006/2007
0	5.64	96.21	556.25	11.44	3.71	-3.19	67.97	2007/2008
0	5.43	88.40	702.49	-1.81	-15.19	98.82	80.42	2008/2009
0	5.54	83.16	576.83	2.46	61.23	40.26	89.88	2009/2010
0	5.62	80.75	558.61	5.02	34.71	109.58	100.00	2010/2011
1	5.93	75.79	605.57	-9.06	35.84	146.37	110.05	2011/2012
1	6.06	69.72	670.97	20.27	49.29	221.34	117.89	2012/2013
1	6.87	74.61	674.92	4.02	32.96	244.36	128.99	2013/2014
1	7.08	75.44	675.58	-25.12	79.27	248.45	142.08	2014/2015
0	7.69	77.99	682.01				156.80	2015/2016
0	10.03	98.14	666.85	188.21	192.74	206.05	178.46	2016/2017
0	17.78	92.30	1017.00	230.33	253.58	176.20	231.09	2017/2018
0	17.76	81.77	1131.00	178.65	264.52	203.43	264.30	2018/2019

المصدر: بيانات البنك الدولي. ووزارة المالية البيان المالي الشهري. أعداد مختلفة.

(126)، (*) كافة المبالغ المستخدمة بالمليار جنيه مصري.

(127) المعروض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(128) سعر صرف الجنيه المصري نسبة إلى الدولار الأمريكي.

(129) تم استخدام متغير وهي لامتناس أثر عدم الاستقرار السياسي.

جدول رقم (4-6)

مصفوفة المقاييس الإحصائية الهامة لمتغيرات النموذج القياسي

	CPI	DB	DNB	XF	XP	M2	EX	PS
Mean	71.10	57.36	28.00	8.14	388.9	84.01	5.06	0.15
Median	52.29	17.63	16.31	0.46	265.3	82.77	5.49	0.00
Maximum	178.4	248.4	192.7	188.2	702.4	98.14	10.03	1.00
Minimum	22.93	-20.93	-15.19	-25.12	162.0	69.72	3.14	0.00
Std. Dev.	43.56	86.33	41.18	38.30	210.3	8.59	1.73	0.37
Sum	1848	1433	700.0	203.6	10111	2184	131.5	4.00
Observations	26.00	25.00	25.00	25.00	26.00	26.00	26.00	26.00

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 10 والاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5).

SUMMARY

The importance of the study is due to the attempt to analyze and measure the impact of the financial mechanisms used to finance the public budget deficit of the State on inflation in Egypt since the commencement of the economic reform program during the fiscal year 1991/1992 until the fiscal year 2018/2019, in order to identify the mechanisms that Egypt followed to finance the public budget deficit of the State during that period and the impact of each of them on rising of inflationary pressures, then identifying the best alternatives to finance the public budget deficit of the State, which would have the least possible impact on rising of inflationary pressures, consequently enable the economic policy makers to take measures that would bring about positive effects to reduce and contain inflation, in order to achieve the objectives of the economic policy, so the study aims to:

- Analyze the public budget deficit, its sources of financing, the risks of each and the development of inflation in Egypt during the period 1991-2019.
- Measure the impact of the financial mechanisms for financing the public budget deficit of the State on inflation in Egypt during the study period.\

The study attempted to answer two main questions:

- Is there a relationship between the various financial mechanisms for financing the public budget deficit and inflation in Egypt during the study period?
- What is the strength and direction of the relationship between the various financial mechanisms for financing the public budget deficit and inflation in Egypt during the study period?

The descriptive approach was used to review and analyze the data of the public budget deficit of the State in Egypt during the study period and the financial mechanisms used to finance such deficit. It also deals with the inflation data expressed in the consumer price index in Egypt during the same period and data of economic determinants that affect inflation. The standard analytical approach was also used to build standard model based on the economic theories and previous standard studies that dealt with the interrelationships between the public budget deficit of the State and inflation as the standard model includes inflation expressed in the consumer price index (as a dependent variable), and number of explanatory variables represented in the financial mechanisms used for financing the public budget deficit of the State, the import prices at fixed local prices, the money growth to gross domestic product rate, the exchange rate of Egyptian pound against US dollar in addition to an dummy variable that represents the political instability.

The study was divided into three chapters, where the first chapter dealt with the theoretical framework of the relationship between the mechanisms of financing the public budget deficit of the State and the phenomenon of inflation as the first theme included in some detail the phenomenon of inflation in terms of presenting its most

important definitions and types. It also deals with the theories that explain the phenomenon of inflation, then identify its effects and remedial policies of inflation, while the second theme dealt with identifying the nature of the public budget deficit and its most important types and an synopsis of the most important causes of the public budget deficit in Egypt. Finally, the third theme included the financial mechanisms for financing the public budget deficit and the impact of each of these mechanisms on inflation.

The second chapter tackled the analysis of the relationship between the mechanisms of financing the public budget deficit of the State and inflation through clarifying the type and direction of that relationship, as the data of public budget deficit of the State and was reviewed, as well as tracking the financial mechanisms for financing the public budget deficit of the State and its relationship to the consumer price index in Egypt during the period from the fiscal year 1991/1992 to the fiscal year 2018/2019, using a time series covering the period under study, where the first theme tackled the analysis of the relationship between the mechanisms of financing the budget deficit and inflation during the study period, as this theme was divided into three time periods according to the followed fiscal policy. This is due to the adoption of different financial policies during those periods and according to some circumstances that formed distinguishing marks in the public financial situation, such as the implementation of reform programs provided by the International Monetary Fund since 1991, as well as according to some political circumstances that resulted from the January 2011 revolution, which affected considerably on the total economic conditions, at the heart of which are the public financial conditions, and in each of those three periods, the data of public budget deficit of the State was reviewed and analyzed and the data of financial mechanisms used for financing the budget deficit and the relative weight of each of them and the data inflation expressed in the consumer price index. With regard to the second theme, it includes measuring the statistically significant relationship between the mechanisms of financing the public budget deficit of the State and the consumer price index during the period of fiscal year 1991/ 1992 to the fiscal year 2018/2019 to show the extent to which there is a correlation between the various mechanisms for financing the budget deficit and inflation, and the strength and direction of such relationship. Finally, an overview was given to the public budget deficit, its financing mechanisms, and inflation expressed in the consumer price index during the period of fiscal year 1991/1992 to the fiscal year 2018/2019 to clarify the existing interrelationships between these variables during the entire study period.

Finally, the third chapter dealt with the use of the standard approach to test the hypothesis of the relationship between the mechanisms of financing the public budget deficit of the State and inflation expressed in the consumer price index,

where this chapter was divided into two themes. The first theme discussed the indicators of the most important determinants of inflation in Egypt during the study period, which is a set of factors that can bring about a change in the rate of inflation during a certain period of time, based on the economic theory and previous applied studies that dealt with the phenomenon of inflation in Egypt, while the second theme talked about the standard study of the relationship between the mechanisms of financing the public budget deficit of the State and inflation, where the standard model included inflation expressed in the consumer price index (as dependent variable) and the financial mechanisms used to finance the public budget deficit of the State (as independent variables), in addition to the other most important independent variables that affect inflation in Egypt during that period, i.e. the prices of imports at fixed domestic prices, the exchange rate of the Egyptian pound against US dollar, the money growth to gross domestic product ratio in addition to dummy variable indicating the political instability.

The most important results of the study can be summarized as follows:

- The applied study proved that some of the financial mechanisms for financing the public budget deficit of the State are a reason for generating inflationary pressures in the Egyptian economy:
 - There is statistically significant direct relationship between the banking domestic financing of the public budget deficit of the State and inflation expressed in the consumer price index in Egypt during the study period, which means that the use of banking domestic finance for the public budget deficit of the State increases the inflationary pressures in the Egyptian economy. This is consistent with the economic theory that attributes a large part of the inflationary pressures to the Central Bank's increase in the money supply to cover the government's needs to finance the public budget deficit. This result is also consistent with the analysis of the relationship between inflation data and banking domestic finance, which was clarified in the second chapter of this search.
 - There is statistically significant inverse relationship between non-bank domestic financing of the public budget deficit of the State and inflation expressed in the consumer price index in Egypt during the study period, which means that non-bank domestic financing can be used for the public budget deficit of the State to contribute to reducing inflationary pressures in the Egyptian economy. This is also consistent with the economic theory, which considers that the use of financial surpluses in the non-banking sector is an effective way to finance the budget deficit without the occurrence of inflationary waves. Therefore, this financing mechanism is used at a large-scale way within the capitalist economies of developed financial markets through which they are able to provide the funds needed to finance the budget deficit at low interest rates, which is a method that developing

countries do not use at the required level due to the limited money markets and the shortcomings in the securities offered in them, as well as due to the lack of sufficient confidence of some developing country governments by individual dealers to lend to the governments of those countries. In this context, it is possible to develop financing means that attract citizens to participate in the process of financing development in their countries and that have a financial return in addition to the importance of taking citizens' opinions into consideration when determining development projects implemented by the State and explaining the returns of those projects to society and to shareholders therein.

- It has not been proven that there is statistically significant effect of external financing of the public budget deficit of the State on increase inflation expressed in the consumer price index in Egypt during the study period.
 - There is statistically significant direct relationship between the import prices at fixed domestic prices and inflation expressed in the consumer price index and there is also statistically significant direct relationship between the money supply to gross domestic product ratio and inflation expressed in the consumer price index.
 - There is a significant inverse relationship between the exchange rate and inflation expressed in the consumer price index in Egypt during the study period.
-
- The public budget deficit in Egypt represents a major problem in the Egyptian economy because it is a structural, chronic and high deficit.
 - There is strong direct correlation between both public revenues and public expenditures during the period under study.
 - The sensitivity of the Egyptian economy to external shocks that affect public finance, whether they are economic or political.
 - The burden of public debt has raised significantly, especially the external debt, during the recent period, the matter which represents an additional burden on the public budget of the State.
 - The association of the public budget deficit with the problem of high public debt leads to other economic problems, at the heart of which are high inflation rates.
 - The public expenditures to gross domestic product ratio tend to be decreased continuously during the period under study.
 - Not paying attention to the sound technical studies for major projects implemented by the government through the public budget of the State.
 - The administrative decisions to increase some items of public expenditures (especially items of wages, subsidies and government investments) without taking into account the status of public finance.

- The significant and continuous decline in the public revenues to gross domestic product ratio during the period under study confirms the weakness of the tax system.
- The tendency to finance the public budget deficit through local sources of financing, especially the non-bank finance, and ceasing the use of external financing sources in some years of study led to controlling the high volume of external debt.
- The use of local banking finance to finance the budget deficit of the State significantly during the entire period under study had direct impact on the increase in inflation rates.

The most important recommendations can also be summarized as follows:

- Stop using the banking finance due to its harmful effect on increasing the inflation rates.
- The non-banking domestic finance of the public budget deficit is an effective way to avoid inflation and external crises.
- Expanding the use of various financing formulas to finance government investments instead of financing through the public budget of the State such as financing through partnership with the private sector and instruments (Sukuk).
- Introducing financing means - especially Islamic financing formulas - as they will be a source of great attraction for citizens to participate in the development financing process.
- Develop a medium and long-term strategy for financial management.
- The transparency when setting financial policies and communicating with the stakeholders.
- The declared objective of the fiscal policy is to increase the rates of economic growth, employment and investment.
- Taking measures to hedge against the external shocks that the Egyptian economy may be exposed to.
- Develop future scenarios to deal with the emergency crises that affect status of public finance.
- Employ the governmental investments in their rightful place, which are sectors related to national security and those in which the private sector does not invest.
- Conduct the feasibility studies for projects implemented or contributed by the State through the public budget of the State.
- Stop issuing the administrative decisions related to increasing wages or subsidies.
- Increasing the tax effort, the consequent reform and computerization of the tax system.
- Creating mechanism to survey the citizens' opinions towards the major national projects.

ABSTRACT

Title of the thesis: The Impact of Financing State Budget Deficit on Inflation in Egypt (1991- 2016)

Name: Ibrahim Morsy Morsy Elsalamony

Supervisors: Prof. Khaled Zakaria Dr. Hegazy Al-Jazzar Year: 2021

Degree: Master Degree in Planning and Development Institute of National Planning

The aim of the study was to analyze and measure the impact of the financial mechanisms for financing the public budget deficit of the State on inflation in Egypt during the period from the fiscal year 1991/1992 to the fiscal year 2018/2019, to identify the best mechanism that can be used to finance the public budget deficit of the State with having the least possible impact on raising the inflationary pressures in Egypt.

The study used the descriptive approach to review and analyze the data of public budget deficit of the State, the financial mechanisms used to finance this deficit and the consumer price index in Egypt during the study period. The study also used the standard analytical approach to build a standard model that includes inflation expressed in the consumer price index (as dependent variable) and number of explanatory variables represented in the financial mechanisms for financing the public budget deficit of the State, the import prices at fixed local prices, the money growth to gross domestic product ratio, the exchange rate of Egyptian pound against US dollar and dummy variable that represents the political instability.

The most important results of the study were represented in that there is statistically significant direct relationship between the domestic banking finance of the public budget deficit and the consumer price index in Egypt during the study period, which means that the use of domestic banking finance for the public budget deficit increases inflationary pressures in the Egyptian economy, and it was also proven that there is statistically significant inverse relationship between non-banking domestic finance and the consumer price index, which means that non-banking domestic finance can be used to finance the public budget deficit to contribute to reducing inflationary pressures in the Egyptian economy, while it has not been proven that there is statistically significant effect of external finance for the public budget deficit of the State on the consumer price index, as it has been proven that there is statistically significant direct relationship between the prices of imports at fixed local prices, the money growth to gross domestic product ration and the consumer price index as well as significantly inverse relationship between the exchange rate and the consumer price index in Egypt during the study period.

Key words: Financing State Budget Deficit - Budget Deficit Analysis - Econometric Model - Determinants of Inflation.

Arab Republic of Egypt



Institute of National
Planning
Postgraduate Studies

The Impact of Financing State Budget Deficit On Inflation in Egypt (1991- 2016)

**A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements of
Master Degree in Planning and Development**

Submitted By:

Ibrahim Morsy Morsy Elsalamony

Supervised By:

Prof. Khaled Zakaria Ameen
Professor of public administration
Director of
Macroeconomics Polices Center
Institute of National Planning

Dr. Hegazy Adbul Hamid Al-Jazzar
Assistant Professor of Economics
Former Director of
International Economic Relations Center
Institute of National Planning

2021